جامعة سكيكدة 20أوث1955

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم ا لعلوم السياسية والعلاقات الدولية

تداعيات أزمة كورونا على التكامل والإندماج الأوروبي

مقدمة لنيل شهادة ماستر LMD في تخصص: العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إعداد الطالب: **تحت إشراف**

مراد وشان **الأستاذ خالد بوزوالغ**

أمام لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
1	يزيد غزال	أستاذ مساعد قسم أ	جامعة 20أوت سكيكدة	رئيسا
2	بوزوالغ خالد	أستاذ مساعد قسم أ	جامعة 20أوث سكيكدة	مشرفا ومقررا
3	براك صورية	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة 20أوث 1955	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

اهداء

....إلى أمي وأبي وكل أفراد عائلتي وإلى كل من اتسع لهم قلبي .

الشكروالتقدير

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لكل من ساعدني في إنجاز هذا البحث وأخص بالذكر مشرفي الأستاذ خالد بوزوالغ التي تكرّم بقبول الإشراف على هذه المذكرة ولم يبخل عليّ بتوجيهاته العلمية والعملية ،كما أخص بالشكر كل أساتذة الذين شرفت بتدريسهم لي سواء في مرحلة الليسانس أو الماستر ،كما لا أنسى شكر كل الزملاء والأصدقاء ممن ساندني بتوجيهاته ودعمه المعنوي على رأسهم الصديق والأخ طارق صروب وكل زملائي في الدفعة .

ملخص الدراسة:

تتناول الدراسة تداعيات أزمة كورونا على الإتحاد الأوروبي ، حيت تعيدنا الدراسة إلى تاريخ تأثير الأوبئة في العلاقات الدولية ، وبإعتبار التكامل والإندماج إحدى أوجه هته العلاقات ، فجاءت الدراسة للبحث عن تأثير أزمة كورونا على المسار التكاملي للإتحاد الأوروبي ،وكان ذلك يستلزم تبيان جملة من النقاشات النظرية التي تبرر الأرضية العلمية التي قام على أساسها هذا التكتل انطلاقا من نظريات وظيفية ذات طابع إقتصادية وصولا إلى مقتربات إجتماعية وثقافية نهاية إلى طروحات ذات توجهات سياسية تفسر لنا المسعى والهدف الأكبر من تأسيس هذا الكيان ،كما أن البحث في تأثير الجائحة قد فرض علينا تتبع المسار التكاملي الأوروبي وفهم الخصوصية التي تتميز بها البيئة الأوروبي من مقومات طبيعية وبشرية وحتى ثقافية وإجتماعية بإعتبارها البيئة الحاضنة والمحفزة لهذا الإتحاد ،وقد زودتنا المعطيات النظرية بمفاتيح تسهل علينا قراء تأثير الأوبئة على المسارات التكاملية وبالتحديد تأثيرها على تماسك الإتحاد الأوروبي ، وقد تجلت لنا هته التداعيات من خلال مؤشرات وإحصيات قدمت لنا هته التأثيرات بمختلف مجالاتها إنطلاقا من مؤشرات إقتصادية نتجت عن حالت الجمود التجاري وانعكاساته الإجتماعية والسياسية ،حيث تعامل الاتحاد الأوربي من خلال خطتين ، الأولى كانت أولية في 2019 والثانية في 2021/2020 وكانت أكثر إستجابة لحاجيات الدول ، فقد قدمت الأزمة دروسا مفاذه الأكبر أن لا غنى على التكامل والإندماج بالرغم من العراقيل والأزمات يبقى الإتحاد الأوروبي الملاذ الآمن للأوروبين من أجل المضي قدما ،وتبقى ظاهرة التكامل ظاهرة لسيقة بالعلاقات الدولية لإرتباطها الأول والأساسي بحاجيات الفرد وسيكولوجيته فقد تتغير أطر ومجالات وأشكال التعاون لكن لن تختفي هته الحاجة وستظل مطلب الشعوب والحكومات .

Résumé

L'étude traite des répercussions de la crise de Corona sur l'Union européenne, car l'étude nous ramène à l'histoire de l'impact des épidémies sur les relations internationales, et considérant l'intégration et l'intégration comme l'une de ces relations, l'étude est venue chercher l'impact de la crise de Corona sur la voie intégrative de l'Union européenne, et cela a nécessité de clarifier un certain nombre de discussions théoriques que Le fondement scientifique sur lequel ce bloc était fondé justifie, des théories fonctionnelles de nature économique, aux approches sociales et culturelles, jusqu'à la fin des propositions à orientation politique qui nous expliquent l'effort et l'objectif plus large de la création de cette entité, et la recherche sur l'impact de la pandémie nous a obligés à suivre la voie intégrative européenne. l'environnement dans ses composantes naturelles, humaines, voire culturelles et sociales, car c'est le milieu incubateur et stimulant de cette union.Ces influences nous ont été présentées dans divers domaines, à partir d'indicateurs économiques En raison de l'impasse commerciale et de ses répercussions sociales et politiques, l'Union européenne étant confrontée à deux plans, le premier était préliminaire en 2019 et le second en 2020/2021 et était plus réactif aux besoins des pays. refuge des Européens pour aller de l'avant, et le phénomène d'intégration reste un phénomène dans les relations internationales en raison de son lien premier et fondamental avec les besoins et la psychologie de l'individu. Les cadres, les domaines et les formes de coopération peuvent changer, mais cette nécessité ne disparaîtra pas et restera l'exigence des peuples et des gouvernements.

مقدمة
الفصل الأول النظريات المفسرة لظاهرة التكامل والاندماج
المبحث الأول: الطروحات التقليدية في تفسير ظاهرة التكامل والإندماج
المطلب الأول:جذور نظرية التكامل
المطلب الثاني : النظرية الدستورية في تفسير ظاهرة التكامل
المطلب الثالث :النظرية الوظيفية
المطلب الرابع:نظرية الإتصالات
المبحث الثاني : الطروحات الحديثة في تفسير ظاهرة التكامل والإندماج
المطلب الأول :النظرية الوظيفية الجدلية
المطلب الثاني :الطروحات الليبيرالية الجديدة
المطلب الثالث :الطروحات الواقعية الحديثة
المطلب الرابع :الطروحات البنائية
المطلب الخامس :منهج التحليل القانوني المطوّر
المبحث الثالث : تقييم الإتجاهات الحديثة في دراسة التكامل والإندماج

الفصل الثاني : المسار التكاملي للإتحاد الأوروبي
المبحث الأول : مقومات التكامل للإتحاد الأوروبي
الممطلب الأول : المقومات الطبيعية والجغرافية
المطلب الثاني: المقومات الإثنوثقافية للإتحاد الأوروبي
المطلب الثالث :المقومات الإقتصادية
المطلب الرابع :المقومات الجيوستراتيجية والسياسية
المبحث الثاني : مراحل تأسيس وتطور الإتحاد الأوروبي
المطلب الأول :الخلفية التاريخية لنشأة الإتحاد الأوروبي
المطلب الثاني: أبرز محطات تأسيس الإتحاد الأوروبي
المطلب الثالث: أبرز الإتفاقات والمعاهدات المبرمة مابين 1979-2007
المبحث الثالث : الإسقاطات الميدانية لنظريات التكامل والإندماج على الواقع الأوروبي
المطلب الأول : المدرسة الإتحادية
المطلب الثاني : الطروحات الوظيفية
المطلب الثالث :الطرح الواقعي
المطلب الرابع : الطرح الليبيرالي

الفصل الثالث :تأثير أزمة كورونا على الإتحاد الأوروبي
المبحث الأول : الطروحات النظرية المفسرة لتأثير الأوبئة على العلاقات الدولية
المطلب الأول: الطرح الواقعي
المطلب الثاني :الطرح الليبيرالي
المطلب الثالث الطرح البنيوي
المبحث الثاني :السياسات التي اتبعها الإتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة
المطلب الأول :الاستجابة الأولية للاتحاد الأوروبي للأزمة
المطلب الثاني :الخطة الأوروبية البديلة لمواجهة أزمة وباء كورونا المستجد2021/2020
المبحث الثاني: المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية لتأثير الأزمة على الإتحاد الأوروبي
المطلب الأول: المؤشرات الإقتصادية
المطلب الثاني : المؤشرات الإجتماعية
المبحث الثالث:التأثير السياسي لأزمة كورونا على الإتحاد الأوروبي
المطلب الأول : بروز الدولة على حساب المسار التكاملي
المطلب الثاني :تنامي النزعة الصراعية والتحول في مفهوم الأمن

المطلب الثالث :التأثيرات الجيوسياسية للأزمة على الإتحا الأوروبي
المبحث الرابع : تقييم الإجراءات الأوروبية في مواجهة الأزمة
الخاتمة

مقدمة

مند منتصف القرن التاسع عشر ظهرت في العلاقات الدولية ظاهرة التكامل والإندماج من خلال المستعمرات البلجيكية في إفريقيا ، وبإعتبار التكامل حاجة سيكولوجية وإجتماعية قبل ان تكون سياسية و إقتصادية هذا ما دفع بها إلى التنامي في العلاقات الدولية بشكل أخد مسارات مختلفة بين ما هو سياسي وآخر إقتصادي ، هذه الظاهرة شكلت محط إهتمام مختلف الأدبيات في العلوم الإنسانية إن إطلاقا من كونها كلّ مركب تتقاطع فيه عدة جوانب ، وهذا ما برز في الإتحاد الأوروبي الذي يمثل الشكل المثالي الذي تتبلور فيه هذه الظاهرة على مستوى العلاقات الدولية ، حيث مرّ بعدة محطات قبل أن يصل إلى شكله النهائي الذي أصبح نموذجا ملهما و محفزا لنمو بقية التكتلات ، إلاّ أن هذا النموذج لم يخلو من من الكثير من العراقيل والأزمات التي اعترضت نموّه وتطوّره ، وشكلت الأوبئة أحد أبرز تلك الأزمات على غرار أزمة كورونا التي أخلطت الحسابات ودعت الباحثين في العلاقات الدولية لمراجعة المفاهيم وتقديم وتأخير الأولويات في الطرح استنادا لما أحدته الأزمة من تغيّيرات على مستوى العلاقات الدولية دفعت بالبحث عن مخارج نظرية تتأقلم مع الأوضاع الجديدة وتدفع نحو حلول ميدانية تحافظ على تواجد ظاهرة التكامل والإندماج في إطارها المؤسساتي ودفعها نحو المزيد من النمو والتطوّر ، فتداعيات الأزمة سواء ما كان منها متوقع أو ما حدث فعلا كان يستلزم جملة من المراجعات العملية للمؤسسات الإتحاد الأوروبي لتجاوز الأزمة بأقل الأضرار والتوجه نحو تصحيح المسار والتمسك بتشابك المصالح وتطلعات الشعوب ،فعلى مدا سنتين كان تأثير الظاهرة بالغ على جميع المستويات ، الفردية منها أو فما يخص موسسات الدولة أو مؤسسات ما فوق وطنية والمرتبط بالإتحاد الأوروبي .

أهمية الموضوع

1-الأهمية العلمية:

فرضت التحولات العالمية ضرورة المراجعة الشاملة لكثير من المفاهيم والأطر والافتراضات في العلوم الاجتماعية بما فيها علم السياسة، فإن موضوع التكامل والاندماج أحد أهم المواضيع الذي انشغل بها الباحثون في العلاقات الدولية بشقها الاقتصادي وما تلقي به من ظلالها على الجانب السياسي فظهرت نظريات التكامل والاندماج بجليها الجيل الأول والثاني حيث وضعت نماذج متبعة لتحقيق تكامل ناجع وطورت شروط واليات التي يجب ان يتم وفقها ومازال هذا المجال يطري حقل العلاقات الدولية إلى يومنا بذخول فواعل وتأثيرات جديدة تدفعنا نحو مراجعة أدبيات التكامل والإدماج ونظريات العلاقات الدولية ككل.

2-الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في تنامي ظاهرة التكامل في العالم وتأثير مختلف الأزمات عليه بالأخص الأوبئة , هذا ما استدعى البحث في الموضوع لمراجعة أدبيات التكامل وتكيفها مع مدخلات جديدة كأزمة كورونا لنرصد بذلك مدى قدرة الكيانات المتكاملة وبالأخص الإتحاد الأوروبي في الإستجابة لمثل هته الأزمات والإستمرار في مساره التكاملي .

أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى الوقوف على السياسات التي إتبعها الإتحاد الأوروبي في مواجهته لأزمة كورونا وتبيان مدى تأثير الذي مس الجانب الإقتصادي وتأثيراته على المجال السياسي والإجتماعي ، كما يهدف البحث إلى رصد المسار التكاملي للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمة لفهم التعقيدات الحاصلة للعملية التكاملية ورصد مصيره الذي سيدفع به نحو تصحيح المسار وتشابك أكبر أم سيدفع به نحو عرقلة وتفكك المسار.

أسباب إختيار الموضوع

جاء إختيارنا للموضوع لعدة إعتبارات تراوحت بين ما هو علمي، ذاتي وموضوعي :

1-أسباب موضوعية

يعتبر التكامل والإندماج ظاهر متنامية الأهمية في العلاقات الدولية نظرا للتشابك الكبير الحاصل بين الدول على مختلف المستويات الإقليمية والقارية والدولية ، وجاء إختيارنا لهذا الموضوع للضرورة التي تشكلها هته الظاهرة في العلاقات الدولية بإعتبارها أحد أهم الركائز لتجاوز الحروب وتحقق الأمن والإستجابة لطالب الشعوب في تحقيق الرفاهية ومكاسب إقتصادية ،كما أن الأزمات التي تمر بها العلاقات الدولية سواء حروب أو أوبئة تعد مواضيع هامة لأنها قد تقف عائق أمام إستمرار المسار التكاملي بالتالي يجب دراسته من أجل تجاوزه العقبات التي يمكن أن يحدثها ووضع خطط من أجل تصحييح المسارات التكاملية والتوجه نحو تشابك أكبر .

2-أسباب علمية

سنحاول من خلال هته الدراسة كشف الأبعاد المتعددة لظاهرة التكامل وإثراء هذا الحقل الذي يُعد فتيا مقارنة ببقية حقول العلاقات الدولية ولازال لم يُثرى بالشكل الكافي ،كما سنتطلع لتسليط الضوء على تأثير الأوبئة على المسارات التكاملية رجوعا إلى تفسيرات التي تقدمها لنا نظريات العلاقات الدولية .

3-أسباب ذاتية

يعود سبب إختيارنا لهذا الموضوع إلى كونه واحد من مواضيع الساعة التي عايشناها على مدار سنتين وراقبنا كل تطوراتها ومراحلها والتأثيرات التي حصلت على مستوى العالم بفعل أزمة كورونا ، وإنطلاقا من كوّننا نتتمي لحقل العلوم السياسية بصفتنا كدراسين ،سنتوجه بالأساس إلى أدبيات علم السياسة والعلاقات الدولية لمحاولة فهم ما عشناه مع هته الأزمة من خلال الطروحات الأكاديمية التي يُقدمها الحقل.

المشكلة البحثية

ان ظاهرة التكامل والاندماج ظاهرة عالمية اتجهت نحوها الدول بنهاية الحرب العالمية الثانية للحفاظ على تواجد أقوى ضمن النسق الدولي وتحقيق مكاسب إقتصادية أكبر وتعزيز أمنها من خلال الأطر الجماعية ،وهذا يعترضه الكثير من الأزمات والعراقيل ،وهذا ما واجه الإتحاد الأوروبي في مواجهته لأزمة كورونا ،

ومن هنا جاء تساؤلنا حول هذه المشكلة:

- كيف أثرت السياسات التي إتبعها الإتحاد الأوروبي في مواجهة أزمة كوفيد19 على مساره التكاملي؟

وهناك مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تندرج تحت مشكلة الدراسة:

- ماهي النماذج النظرية التي بُنيّ وفقها هذا التكتل؟ وما مدى ملائمتها للواقع؟
- ما هي الأطر النظرية المفسرة لجائحة كورونا ؟
- ماطبيعة التأثيرات التي تركتها أزمة كوروناعلى الإتحاد الأوروبي ؟
- إلى أي مدى وفق الإتحاد الأوروبي في الإستجابة للأزمة؟

الفرضيات :

الفروض هي إجابات مسبقة غير مختبرة حول المشكلة البحثية وهي لا تكون في شكل أحكام قطعية عامة غير قابلة للتأويل، وتكون قابلة أيضا للاختبار فالفروض التي لا يمكن إخضاعها للاختبار –طبعا اختلاف في كيفية الاختبار بين العلوم الاجتماعية الإنسانية والعلوم التجريبية– لا يصح أن نطلق عليها صبغة الفرض العلمي1. وفي هذا الإطار الخاص بدراستنا يمكن الإشارة إلى عديد من الفرضيات التي تجيب على المشكلة البحثية المطروحة وهي كالتالي:

- إن إستمرار أزمة كورونا لمدة أطول سيدفع الإتحاد الأوروبي نحو إستجابة أكثر وتصحيح للمسار التكاملي .

[1]-محمد شلبي،**المنهجية في التحليل** ،(الجزائر :دار دهومة ،كلية العلوم السياسية،ط2، 2002) ،ص41

- إن غلق الحدود وتراجع التبادل التجاري الذي فرصته أزمة كوفيد سيؤدي إلى تقلص المسار التكاملي وتراجعه.
- إن بروز دور الدولة الوطنية في العلاقات الدولية سيؤدي إلى إضعاف دور المؤسسات الأوروبية الفوق قومية .

الأدبيات السابقة

1-**النظام الدولي وجائحة كورونا :سجال تأثير الأوبئة عللى العلاقات الدولية ،دراسة للباحث أحمد قاسم حسين** صادرة على مجلة سياسات عربية 2021 ،تطرق في الدراسة إلى تأثير الجائحة على النظام الدولي كم أسهب في توضيح تأثيرها على العلاقات الدولية استنادا إلى نظريات العلاقات الدولية وأظاف لها تفسير نظرية التعقد والتي يعتبرها البعض طرح فلسفي أكثر منه سياسي، كما أن الدراسة تفتقر إلى مؤشرات ميدانية توضح حجم ومدى وطبيعة التأثير وإكتفى بطرح مقتربات نظرية وضح من خلالها طبيعة تأثير الجائحة على العلاقات الدولية .

2-**كورونا وما بعد نهاية العالم للباحث يحيى بوزيدي لصادرة عن المجلة الجزائرية للأمن الإنساني في جويلية 2020** طرح الباحث فيها إشكالية يبحث فيها عن تأثير جائحة كورونا لى الحدود السياسية التي تجاوزتها العولمة وقسّم الدراسة إلى ثلاثة محاور : الأول تناول فيه العولمة ونهاية الحدود السياسية التي تجاوزتها العولمة ، والثاني تناول فيه إشكالية السيادة في ظل الجائحة ،والثالث تناول فيه تأثير تأثير الجائحة على التكامل والإندماج في العلاقات الدولية ،تبقى الدراسة نظرية تفتقر لمعطيات ملموسة واسقاطات ميدانية لمفاهيم نظرية على أرض الواقع ،كما أن تأثير الجائحة على التكامل والإندماج في العلاقات يحتم الإضطلاع على التأثيرات الإقتصادية والإجتماعية لما تقتضيه الظاهرة السياسية من شمولية .

3-**جائحة كوفيد 19 والعلاقات الدولية بين الصراع والتعاون للباحثة أميرة السيد حسن صديق الصادر عن مجلة إتجاهات سياسية العدد الثاني عشر جويلية 2020**،تساءلت الباحثة عن تأثير الجائحة على العلاقات الدولية من خلال محورين أساسيين ، التأثير نحو علاقات صراعية وعلاقات تعاونية، في هته الدراسة أطلقت الباحثة حكم مسبق على طبيعة التأثير وجعلته في منحى واحد إما إيجابي أو سلبي في

حين ممكن أن يحمل التأثير علاقات تعاونية وصراعية في نفس الوقت ، كما تفتقر الدراسة لمؤشرات بيانية توضع حجم التعاون أو الصراع لكي يكون ملموسا أكثر

المناهج العلمية المستخدمة :

تندرج هته الدراسة ضمن الدراسات التفسيرية والتي تسعى إلى تفسير الظواهر المدروسة بإرجاعها , الى العوامل المسؤولة عن حدوثها ونستخدم مجموعة من المناهج الملائمة لهته الدراسة , للوصول إلى الحقيقة من خلال الدراسة العلمية لابد من انتهاج منهج ملائم للموضوع محل الدراسة ،ما يكفل الإحاطة الكافية بجميع جوانب الموضوع ،وعليه يمكن الاعتماد جملة من المناهج :

المنهج التاريخي:

لأنه يهتم بإدخال الظروف المحيطة فميل الظاهرة للمنهج التاريخي فهو الطريق الذي يتبعها الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية ثم فحصها ونقدها وتحليلها وتأكد من صحتها ليعرضها ويرتبها ويفسرها ومن ثمة استخلاص التعميمات والنتائج العامة منها، والتي لا تقف فائدتها على فهم الأحداث الماضية فحسب بل تتعدها إلى المساعدة في تفسير الأحداث والظواهر الحالية وفي توجيه التخطيط للمستقبل. إنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة ،ويخدمنا هذا المنهج لأننا نعتمد لى معلومات بتاريخ الأزمات التي مر بها الإتحاد الأوربي وكيف تجاوزها .

منهج دراسة الحالة

إنه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما إجتماعيا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة، وهذا ما سنستفيد منه في دراستنا للإتحاد الأوربي وكل ما يخص تاريخ تأسيسه وجميع البيانات والمؤشرات الإقتصادية الخاصة به.

المفاهيم الأساسية للبحث

يرتبط الإطار المفاهيمي للدراسة بالمصطلح الأساسي محل الدراسة وهو "التكامل والاندماج " و المصطلحات المرتبطة بأزمة كورونا وتوضيح الفرق بينها والذي بدوه يمثل إشكاليتين أساسيتين :أولها هو كثرة المصطلحات المشابهة في حقل العلاقات الدولية والمتداخلة مع هذا المفهوم ، والثانية وهي إشكالية ضبط مفهوم التكامل والاندماج الذي دار حوله نقاشات كثيرة وفيما يلي نوضح ذلك :

1-اشكالية ضبط مفهوم التكامل :

ان التكامل والاندماج أصبح واحد من المفاهيم الأكثر شيوعا مند منتصف التسعينات ليس فقط في العلوم الاجتماعية , ولكن أيضا هذا المصطلح يستعمل بصفة دائمة في الخطاب السياسي غالبا لتبرير او المساعدة على إعادة بناء في المجال العام أو إنسحاب الدولة من بعض القطاعات أو النشاطات الاقتصادية. في عالم الأعمال , نرجع غالبا لمصطلح التكامل والاندماج لتفسير ضرورة ترشيد النشاطات ولتبرير موجات الانصهار أوالسيطرة على النظام الدولي .

ان عملية التكامل والاندماج هي معقدة فيوجد عدة نماذج سعت لضبط هذا المصطلح وقدمت عدة مفاهيم وهذا التعدد لا يعني بالضرورة تناقضها فيما بينها ,فكل مفهوم قدم محرك كاشف لعملية التكامل,وسنقوم باستعراض مختلف الطروحات التي سعت لضبط هذا المفهوم وكشف خباياه.

يترجم المصطلح الفرنسي intégration إلى العربية ب:"تكامل" ,في حين تعني الكلمة بالفرنسية لغة "اندماج" وهذه الترجمة الحرفية التي لا ترغب فيها الدوائر السياسية الغربية لأنها تكشف عن الغرض والهدف المقصود منها بطريقة مباشرة تستشعر أجهزة الدفاع الذاتي في العالم العربي[2]. وهذا ما دفع بالكثير من المهتمين بمسألة "التكامل الاقتصادي" إلى توظيف المصطلحين العربيين "تكامل واندماج" ليفيا بمفهوم المصطلح باللغة الفرنسية من جهة وللتوفيق بين الآراء من جهة ثانية1.

والجدير بالملاحظة أن مصطلح تكامل "intégration"أثارفي بداية استعماله في أروبا استنفارا كبير منه,وقد جاء في مقدمة الترجمة العربية لكتاب بيلا باليسا Bala Balessa "نظريةالتكامل الإقتصادي" حيث يقول باليسا كلمة تكامل تدل في التعبير اليومي على ربط الأجزاء ببعضها البعض ليتكون منها كل

1-l'Europe sans rivages.paris.P.U.de France.1954.P419.

واحد ,أما في الأدب الإقتصادي فاصطلاح التكامل الاقتصادي لا يتضمن مثل هذا المعنى الواضح ,إذ يدخل بعض المؤلفين التكامل الإجتماعي في الفكرة , تجد غيرهم يدرجون تحت هذا العنوان صورا مختلفة من التعاون الدولي , كما قدمت الحجج أيضا لبيان أن مجرد وجود علاقات تجارية بين الاقتصاديات القومية المستقلة هو من العلامات الدالة على التكامل , حسب باليسا التكامل الاقتصادي عملية وحالة , فبوصفه عملية يتضمن التدابير التي يراد منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة , وإذا نظرنا إليه على أنه حالة فبإمكان أن يتمثل في انتقاء مختلف صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية ,كما يرى فرانسوا بيرو(françois perroux) في الترتيب الهرمي للكلمات الغامضة التي تفتقر إلى الجمال , ويقول هالبيري(heilperin) مهما كان تاريخ اصطلاح التكامل الاقتصادي ,من قبل , فلم يصبح شعارا للعمل إلاّ حديثا ' أو ما يدعوه الفرنسيون بصورة أدنى إلى الإحترام .وتفضل الدوائر السياسية بالأخص في العالم الثالث استعمال مصطلح التكامل الاقتصادي بدل الإندماج الذي يوحي بنوع من عدم المساس بسيادة الدول وبخصوصياتها الثقافية3, ونجد في هذا الصدد G.Mydal يساعد على اخراج هذه العلاقة بين البحث العلمي السيرورة المذهبية فيما يتعلق بالاندماج , ويقول أن الإندماج الإقتصادي هو مفهوم "محمّل بالقيم ",كما أن الأستاذ إكرام عبد الرحيم في كتابه " التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي" يستخدم مصطلح التكامل للدلالة على التكتل والاندماج ,وكذلك بالنسبة لعبد الوهاب الكيالي (في الموسوعة السياسة)نجده لا يفرق بين التكامل والاندماج هو "حالة من التوافق والانسجام والاعتماد المتبادل بين أجزاء وأطراف تشكل في مجموعتها وحدة أو نظام بحيث تكون خصائص الوحدة أ النظام ككل غائبة في أي عنصر من العناصر المكونة وحدها,أما بالنسبة بيرو) (f.perroux فان عملية الاندماج تتضمن جمع عناصر من أجل تشكيل كل أو رفع تجانس كل موجود من قبل ,بهذا فإن مفهوم الاندماج يغطي ارادة وفن التقليص للقضاء التدريجي على التميز في العلاقات الاقتصادية بين دولتين أو أكثر وتطوير أ زيادة التوافق بين اقتصادياتها . كلمة التدريجي هنا تعبر على الاندماج كمفهوم ديناميكي لذا يتم ربطه بمصطلح مسار عمليةالتكامل 1.

1-l'Europe sans rivages.paris.P.U.de France.1954.P420.

كما أطلق سيد أحمد 1992 حول اشكالية ضبط مفهوم التكامل اسم المفهوم الضبابي le concept floueويرى أن ضبط مفهوم التكامل يختلف من بلد لآخر وحسب الفترة الزمنية وحسب وظائف الفاعلين وهذا التعدد المفاهيمي يخلق نوع من التداخل يسمح لنا بكشف السلوك المتعدد الأبعاد لهذا لهذا المفهوم , هذا التداخل ينتج عن أن المصطلح المستعمل من قبل علماء السياسة والاقتصاد و أخصائيين القانون دون ضبط تام للمعنى هنا نقع في اشكالية ضبط مفهوم التكامل من خلال إسناده باعتباره سياسي أم إقتصادي.

2-الفرق بين الجائحة والوباء

الوباء" عبارة عن حالة انتشار مفاجئة وسريعة لفيروس أو مرض معد يهدد حياة المواطنين في جميع أنحاء العالم في نفس الوقت. يُطلق على الفيروس كلمة "وباء"، عندما يتمكن من إصابة الكثير من الأشخاص في الدول بعد انتقاله من فرد لآخر، وخاصة إذا كان البشر لديهم مناعة ضعيفة أو معدومة تجاهه، وذلك وفقا لما ذكرته هيئة الصحة والسلامة في المملكة المتحدة وبحسب توصيف منظمة الصحة العالمية لمراحل الوباء، فإن فيروس كورونا كانت تفصله خطوة من أن يكون وباءً، إذ ينتشر بين الأشخاص بطريقة سريعة، حتى ظهر في معظم البلدان المجاورة للصين وعلى مسافات أبعد، كما ظهرت حالات تفشي جماعية ومستمرة في دول أخرى غير الصين، وهنا اعتُبر "وباء."

الجائحة

يطلق هذا التوصيف على وباء ينتشر بين البشر في مساحة كبيرة كالقارة مثلا، أو قد تتسع لتضم جميع أنحاء العالم، وعليه، فقد قسمت منظمة الصحة العالمية دورة حدوث "الجائحة" من خلال 6 مراحل، تصف العملية بدءا من توصيف الفيروس الجديد كونه مرضا أُصيب به أفراد قلة، حتى نقطة تحوله إلى "جائحة."[1]

1-أميرة حسن الصديق ،جائحة كوفيد19 والعلاقات الدولية بين الصراع والتعاون ،مجلة اتجاهات سياسية ،العدد 22 ،2020،ص67.

كما تؤكد منظمة الصحة العالمية، أنه لا يمكن تصنيف مرض ما كجائحة بسبب انتشاره الواسع وقتله لكثير من الأفراد فقط، وإنما لابد أن يكون مُعديا ويمكن انتقاله من شخص لآخر، فمرض السرطان مثلا قد تسبب في وفاة الكثيرين حول العالم، لكنه ليس معديا أو منقولا بين الأفراد، لذلك لا يعد جائحة.

حالة الطوارئ العالمية.

تبرير الخطة

لقد قمنا بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة فصول :في الفصل الأول تناولنا النظريات المفسرة للتكامل والإندماج للوقوف على تعدد ابعاد هذه الظاهرة بين ماهو سياسي وإقتصادي وحتى سياسي وكان يستلزم التطرق إلى الطروحات التقليدية والحديثة التي رافقت تطوّر المسار التكاملي الأوروبي وصولا إلى المبحث الثالث التي نقيم فيها هذه الأدبيات لمعرفة النقائص والخلل الذي يشوب المسار التكاملي الأوروبي ،وبما أن الدراسة تختص بالبحث عن تداعيات أزمة كورونا على الإتحاد الأوروبي كان من الضروري تخصيص فصل كامل بالتعريف بهذا الكيان والبحث في أهم المحطات التي شكلت مساره كما لم نسسى في المبحث لأخير من هذا الفصل أن نقوم بالإسقاطات الميدانية لنظريات التكامل والإندماج على الواقع الأوروبي لكي لا يكون هناك شرخ بين ما هو نظري وتطبيقي ، و وصولا إلى الفصل الثالث الذي تطرقنا في مبحثه الأول إلى تفسير نظريات العلاقات الدولية للأوبئة كان ذلك ضروري لفهم قراء الأدبيات لتأثير أزمة كورونا على المسارات التكاملية بإعتبارها إحدى الظواهر البارزة في العلاقات الدولية ،ولفهم تداعيات الأزمة كان من الضروري تتبع السياسات التي إتخذها الإتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة وذلك من خلال المبحث الثاني ، أما المبحث الثالث فتطرقنا إلى قراءة في المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية ،ثم ألحقناه بمحث ثالث وتطرقنا إلى التأثير السياسي بإعتبار الدراسة تنتمي لهذا الحقل ونظرا للتأثيرات الكثير التي خلفتها الأزمة على المستوى السياسي ، وكان من الضروري تقييم الإجراءات التي إتخذها الإتحاد الأوروبي للوقوف على مدى نجاعة هته الإجراءات والنقاط الت أخفق في الإتحاد ، لكي نبني إنطلاقا من ذلك جملة من الإستنتاجات وبالتالي التوصيات.

الفصل الأول

النظريات المفسرة لظاهرة التكامل والاندماج

الفصل الأول : النظريات المفسرة لظاهرة التكامل والاندماج

في هذا الفصل نفصّل في السياق العام من خلال تقديمنا لأربعة مباحث ،نتطرق في أوّلها لبروز ظاهرة التكامل والاندماج في العلاقات الدولية ثم ندرس المسار التكاملي والمضامين المرتبطة به من مبادئ وشروط ومراحل وأهداف وصولا الى النظريات التقليدية والحديثة في تفسير الظاهر محل الدراسة وتقييمها.

المبحث الأول: الطروحات التقليدية في تفسير ظاهرة التكامل والإندماج

المطلب الأول:جذور نظرية التكامل

لو إتجهنا في البحث عن موقع نظرية التكامل بين نظريات العلاقات الدولية المعاصرة فقد نجدها تحتل موقعا وسطيا بين هته النظريات ، من خلال نظرية النسق الدولي ، ونظرية المنظمات الدولية والمدرسة الواقعية فهي تمثل المدارس التي تعالج العلاقات في إطار التكتلات والأحلاف و المنهج الكلي ونظرية إتخاذ القرار ، ونظرية اللعب .....إلخ ، فهي تمثل ذلك المنهج الجزئي، فنظرية التكامل تبدأ من الجزأ (الدولة وكافة أجهزتها والفئات الإجتماعية المؤثرة فيها ، لتنتهي في تحقيق الكل .

تعود الأصول الفكرية لنظرية التكامل والإندماج للكتاب والفلاسفة الذين كانوا ينظرّون للأمن والقضاء على المنازعات والحروب عن طريق إقامة إتحادات بين الحكومات أو جماعات فوق الأمم تضم مختلف الشعوب وتخضع لها الدول التي يسودها نزاعات ، كما ظهرت فكرة الحكومة العالمية التي توحّد بين الدول تحت سلطة مركزية واحدة و وتتخللها سلطات وإختصاصات فوق الدول التي تتولى أمر تنفيذها[1]

تنسجم الأسس الفكرية للتكامل مع الطروحات المثالة والتي تعطي أولوية للأخلاق في العلاقات بين الأفراد، حيث يرى هذا أصحاب هذا الإتجاه أن على الفرد الخضوع للقوانين والقواعد التي وضعت

[1].–سلوى بن جديد ، محاضرات في التكامل والأندماج ،جامعة باجي مختار عنابة ،2016.

لخدمة الجماعة ، وينطلق هذا التيار أيضا من مسلّمة إنسجام المصالح ، ليعتبر أن هناك توافق طبيعي بين المصلحة العليا للفرد والجماعة .

ومن أبرز من إعتمد الطرح المثالي لعملية التكامل نذكر على سبيل المثال بنتام Bentham Jeremy، ويعتبر أول من إستعمل مصطلح قواعد دولية أو قانون دولي وقد إعتمد في مشروعه "من أجل سلام عالمي دائم" طامحا من خلاله إلى تفادي إستعمال القوة ، كما إقترح إيمنويل كانط Emmanuel kant أن تسير الإنسانية في إتجاه ما يسمية " بجمهورية عالمية".

وتجد فكرة التكامل أصولها أيضا عند جون لوك Jhon lock ، إنطلاقا من أن الحياة تسود فيها المساواة بين الأفراد الذين كانوا يؤمنون بفكرة العدالة وفقا لأحكام القانون الطبيعي ، فتشابك المصالح هو من دفع بالأفراد للتوجه من مرحلة "الفطرة" إلى مرحلة "المجتمع السياسي" ، بهدف الوصول إلى هذه المرحلة بنى الأفراد عقدا إجتماعي مع المللك وإلتزم به كلا الطرفين .

شكلت إذن المثالية مقترب أخلاقي قانوني ركّز على بناء السلام وتجاوز النزاعات، و اعتمدت في ذلك على مسلمات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية ودور المعرفة والعقلانية فيها ، و و خلق انسجام في المصالح ، وكذلك إمكانية إقامة معايير قيمة مطلقة .

وبالنسبة لنظريات التكامل ، فإن التحوّل من عالم الدولة إلى دولة العالم يتم عبر ميكانيزمات وظيفية دولية تنقل الصلاحات إلى المنظمات الإندماجية ، وذلك عن طريق زيادة الروابط بين الدول تؤدي إلى التنازل عن جزء من سيادتها ، بالتالي تجاوز الصراعات والتوجه نحو من التعاون والاعتماد المتبادل في عديد من المجالات والتي تعزز المصالح الحيوية للدول[1] .

[1] -سلوى بن جديد ،محاضرات في التكامل والإندماج ،جامعة باجي مختار عنابة ،2016.

المطلب الثاني : النظرية الدستورية في تفسير ظاهرة التكامل

ظهرت النظرية الدستورية في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية ، حيث كانت فيها فكرة الدولة هي الفاعل الأساسي في تحليل العلاقات الدولية ، وهي المرحلة التي التي برز فيها الفكر الدستوري في نظريات العلاقات الدولية ،وظهرت كجزء من نظرية التكامل والإندماج وهي نظرية قانونية وسياسية محظة وعليه فالأسس القانونية والسياسية لهذه النظرية لم يطرأ عليها تغيّرات كبيرة.

تنطلق هته المدرسة من ضرورة التركيز على بناء الوحدة والإندماج بين وحدات سياسية مستقلة إبتداء من الجانب السياسي الذي يرتبط بالأساس بتوفير عامل الإدارة السياسية لدى الوحدات السياسية ، ومن هنا يأخذ العامل السياسي مكانا أساسيا في عملية التوحيد بحيث ترتبط به بقية المتغيرات الثانوية مثل المتغير الإجتماعي ،والإقتصادي ، في حين يبقى المتغير السياسي والإدارة السياسة مرتبطان بتتوفر بتجانس وتشابه في الميدان الإجتماعي والإقتصادي بين الوحدات السياسية التي تمتلك إرادة حقيقية في الدخول في عملية التوحيد ،وعليه فالمنهج الدستوري للإندماج والتوحيد ينطبق بصفة رئيسية على المجتمعات المتجانسة ،وينطلق المنهج الدستوري من فرضية أساسية وهي أن توفر الإدارة السياسية لدى النخب والقيادات السياسية الحاكمة يعتبر هذا هو المحدد الرئيسي للوحدة أيا كان شكلها فيدرالية أو كنفدرالية ،ويترتب عن ذلك قبول هذه القيادات بمبدأ التنازل عن جزء من سيادتها وبمبدأ المشاركة في السلطة ، كما يجب أن يتوفر عامل العقلانية لدى السلطات الحاكمة في الوحدات السياسية الأعضاء ، حيث أن عنصر العقلانية يعني أن هذه السلطات تقوم باختيار قراراتها في هذا الإطار بناءا على عملية التوحيد [1].

[1] عياد سمير، التكامل الدولي ،دراسة في النظريات والتجارب ،شركة دار الأمة ط2013 ،ص،45،46.

وتنقسم إلى أطروحتين : الطرح الفيدرالي والكنفدرالي .

الفرع الأول :النظرية الفيدرالية

نشير إلى الفيديرالية إلى تلك الكيفية أو الطريقة في البناء السياسي بين المجتمعات أو المجتمع الواحد وذلك للحفظ على السلم والأمن والإبقاء على تنوعها وشخصيتها .

تاريخيا يعود ظهور إتحادات تتسم بخاصية الفدرالية إلى ما قبل 1887 وذلك من خلال رابطة الإغريق القديمة ورابطة الهانسيتيك والإتحاد السويسري بتطوراته عبر فترات زمنية مختلفة وفدرالية الجمهورية الألمانية 1579،كما كانت الفيدرالية عملية تمهيدية وأولية للدستور الأمريكي ، وكل هته المحاولات أدت توفير الإطار النظري وإطرائة بالمناقشات ونذكر من بين أهم الأدبيات كتابات لهاملتن وماديسن وجاي Hamilton ،Madison،Jay أحدثت تأثيرا قويّ وثرجمت بحوثهم إلى أكثر من لغة ،تتعامل الفدرالية أولا مع المشكلة السياسية–الدستورية على وجه الخصوص وهذا ما أكده مكاي R.W.Mackay حيث يعتبر التكامل الأروبي هو الداعم الأكبر لإقتصاد حقيقي وتقدم إجتماعي، ويكون ذلك من خلال سلطة سياسية معززة بقوة تختص بتحقيق ذلك كما يقر بأن الفيدرالية هي وسيلة لتوزيع القوى الحكومية بطريقة تتحول فيه الحكومة المركزية والإقليمية إلى نسق ضمن مجال محدد مع الإبقاء على إستقلالهما النسبي[1]

فالبرغم من وجود الإفتراضات العديدة المؤيدة لهذه المقاربة والفكرة ،فإن هناك نظرة مشتركة وراء طبيعة المجتمع الإنساني ،باختصار إنه وجود الصراع في المجتمع الذي يسيطر عليه التفكير الفدرالي ويوفر به عقلانيته ،إنها العناصر التي تجعل المجتمع الذي يسيطر عليه التفكير الفدرالي ويوفر له عقلانيته ، فالتجمعات اللغوية والإثنية والإقتصاديات الجهوية ، والجهوية ، والجمعيات والبلديات ، والأسر تتباين في الخصائص والمصالح ، وبالتالي هي متعارضة بالرغم من أنها في حالة إعتماد متبادل ، ويمكن أيحدث

1–كاروان عزت محمد،دور القضاء في حماية الدستور الفيدرالي .ط..إربيل:دار سبيريز،2006،ص.32.

قمع لهذا التباين فقط في حالة إتساع الحرية الشخصية وقوة التأثير المدني ،لكن التعبير عن عدم تنسيقها يعد خطرا .

د-**تقييّم الطرح الفيدرالي :**

تختلف أهداف المؤلفين وإتجاهاتهم على الرغم من تداخلها ، فنجد وير wheare كان يهدف إلى القيام دراة مقارنة مفصلة لعدد صغير من الأنظمة الفيدرالية المتطابقة مع النموذج الفيدرالي ،في حين كان يطمح كتّب آخرين من أمثال فريدرك Freidrich و ودويتش Deutschi إلى دراسة القوى والشروط والتفكير الرئيسي يكون حول العوامل الإجتماعية والإقتصادية ،التي تسهل وتدفهع عملية الفدرلة ،أما هدف ريكر Rikerفهو تأسيس الشروط والإدعاء بأن تكون كليا سياسية ، والتي هي ضرورية لصناعة وصيانة فدرالية التفاوض كما يحددها .

إذن الفيدرالية هي وسيلة للحدّمن تجاوزات السيادة وتجنب النزاعات التي تنشأبين الدول المستقلة والمتمسكة بسيادتها، وتضمن الفيدرالية تحقيق أكبر قدر ممكن لمصالح الدول المنتمية للإتحاد ، فلكي نكون الدولة قوية الدولة قوية لابد من توّفر إقليم أوسع وموارد كافية ،والدول العظمى على مرّ التاريخ كانت دول إ تحادية ،كما أن الفيدرالية تعتبر أمان يمنع انفجار التوجهات الإستقلالية داخل الدولة خاصة الدول متعدّدة الإثنيات حيث تتعايش مجموعات ثقافية متعددة وأحيانا متناقضة [1].

1-كاروان عزت محمد،**نفس المرجع السابق** ،ص.33.

كما يساعد النظام الفيرالي الدول في التوفيق بين الأنظمة المركزية ومتطلبات الإستقلال الذاتي بما يلائم ظروفها المحلية ، ويمنح هذا النظام الفرصة لتجريب نظم سياسية متنوعة ، ومن خلال هذه التجربة العملية التطبيقية تبرز مدى صلاحية الأنظمة[1] .

مع كل هذا التميز للطرح الفيدرالي لا يعتبر دائما هو الأفضل ولا يوجد نسخة من الفيدرالية يمكن اعتبارها الأمثل ، فالفيدرالية تبدو ملائمة خاصة لديموقراطيات بها عدد كبير من السكان والأقاليم أو تعدّدية كبيرة في التركيبة السكانية تتمركز في إقليم واحد ، وتتطلب الفيدرالية أن يترسخ لدى أفرادها الشعور بالهوية والإنتماء للإتحاد ككل،بالإضافة إلى مجتمعات محلية على المستوى الإقليمي تتسم بالحيوية والمشاركة السياسية .

كما أن الفيدرالية لا تتلائم مع الأنظمة الغير ديموقراطية وتعتبر هته الأخيرة شرط أساسي لتحقيقها ، فهي تمثل شكل من أشكال الحكم الصالح ، إلا أنها ليست محصنة ضد أشكال النزاع أو الفساد أو الإنهيار ، فقد يحتاج هذا النظام إلى نفقات مالية ضخمة لتيسيره ، مما يلجأ إلى فرض ضرائب مزدوجة على المواطنين محلية ومركزية قد تثقل كاهل الأفراد وتكون منفدا لقيام إحتجاجات .

الفرع الثاني: الطرح الكونفدرالي

–تحتفظ كل دولة من دول الإتحاد الكونفدرالي بشخصيتها الدولية وبسيادتها واستقلالها ،وبالتالي أي سلوك لايؤثر على الدول المنضمة للإتحاد ، ففي حالة نشوب حرب بين دولة من دول الإتحاد وأي دولة أجنبية فبقية الدول الأعضاء لا تكون معنية بهام الم تكن مشروطة بمعاهدة الدفاع المشترك أو تحالف

1–جيمس أندرسون، مقدمة عن الفيدرالية :ماهي الفيدرالية ؟وكيف تنجح عبر العالم ؟ترجمة مها تكلا،كندا: منتدى الأنظمة الفيدرالية ،2007.ص.12.

.

دفاعيا يستلزم تبادل المساعدة في حالة الحرب ، أما الحرب بين دول الإتحاد فهي حربا دولية وليست حربا أهلية[1] .

-كل دولة من الإتحاد تحتفظ بنظامها السياسي مع احتفاظ رعايا دول الإتحاد تحتفظ بنظامها السياسي مع احتفاظ رعايا دول الإتحاد بجنسيتهم ، فهم أجانب في نظر الدول الأعضاء الأخرى ،كما تحتفظ كل دولة عضو عضويتها في المنظمات والهيئات الدولية .

-إن الهيئة المشتركة ليست شخصا واحد دوليا جديدا ، أو هيئة فوق الدول ، فليس له سلطان مباشر على الدول الأعضاء ، فهذا الإتحاد لا يشكل بحد ذاته دولة لأن العناصر التي تتألف منها الدولة مفقودة فيه.

-تطبق قاعدة الإجماع عادة لإتخاد القرارات الملزمة في هيآت الإتحاد ،وأما إذا كانت القاعدة المعمول بها هي الأغلبية ، فإنه يعطي للدولة المعارضة حق عدم التنفيذ.

-لكل دولة من دول الإتحاد حقا أصيلا ، وإن لم تنص عليه الإتفاقية الدولية، فهذا الحق الثابث يتمثل في حقّ الإنفصال.

-إن الإتحاد الكونفيدرالي بحكم ضعف العلاقات الإتحادية التي تقيمها بين أعضائه يكون طبيعة مؤقتة وإنتقالية غالبا ، حيث أن العلاقات الإتحادية بين الدول الأعضاء ، إمّا أن تسير نحو التقارب والتماسك والقوة فيتحول من إتحاد مونفيدرالي إلى إتحاد أقوى فيدرالي ، وإما أن تسير العلاقات بإتجاه معاكس فينحل الإتحاد.

[1] -جيمس أندرسون،مقدمة عن الفيدرالية،مرجع سابق،ص13.

ج–تقييم الطرح الكونفيدرالي :

إن الإتحاد الكونفيدرالي من أضعف الإتحادات ، بل هو إتحاد مرحلي ومؤقت ، كما يتميز هذا الإتحاد بعدم الثبات والإستقرار ، لحرية الدول وحقها في الإنفصال عن الإتحاد بعدم الثبات والإستقرار ، لحرية الدول وحقها في الإنفصال عن الإتحاد ، بل قرارات المؤتمر أو الهيئة لاتلزم الدول الأعضاء ، فتنفيدها غير مقيّد بل يخضع لرغبات الدول، كما أن القول بالمساواة التامة ، هو إجحاف للعدالة لعدم تحقيقه في أرض الواقع ، بحيث تختلف الدول من حيث القوة والضعف من حيث مساحتها الجغرافية وقدرتها العسكرية أو الإقتصادية مما يجعل إحداها في النهاية هي المسيطرة [1].

المطلب الثاني :النظرية الوظيفية

أ–موقع النظرية من نظريات التكامل :

وقد برزت الدراسات الوظيفية في إطار البحوث المتعلقة بدراسات المنظمات الدولية ، وحركة الإندماج والتكامل بين الوحدات السياسية المختلفة ،وذلك للقناعة التي سادت لدى الكثيرين بأن الدولة القومية لم تعد القدرةعلى العيش بمعزل عن الآخرين ماديا وأمنيا وهذا وتعود فكرة الوظيفية إلى العلوم البيولوجية التي تركز على وظائف أعضاء الكائن الحيّ ، ومنها انتقلت إلى دراسات الأنثروبولوجية والإجتماعية ليتلقفها بعد ذلك علماء السياسة ويكيفوها مع حقل الدراسات السياسية [2].

وتنقسم النظرية الوظيفية إلى طرحين : الطرح الوظيفي الكلاسيكي ، والطرح الوظيفي الجديد.

[1] -فوزي أوصديق،الوافي في شرح القانون الدستوري ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط1، الجزائر،1993.ص187.

الفرع الأول :النظرية الوظيفية التقليدية Classic Functionalisme:

وقد استمدت النظرية المعاصرة للتكامل أساسها النظري من النظرية الوظيفية الدولية Functionalisme وهي من أكثر النظريات تفسير للأسباب التي تكمن وراء معظم العمليات والحركات الإندماجية في المجتمع الدولي.

أ–مفهوم الوظيفية التقليدية

جاءت الوظيفة التقليدية كطرح مخالف للمفهوم الفيدرالي ،وحظيت هذه النظرية بإهتمام نظري في السنوات التي عقبت الحرب العالمية الثانية،وخاصة على مدى عقدي الستينات والسبعينات وقد أتى البيان الأساسي لأطروحات النظرية الوظيفية من خلال العمل الذي قدمه ديفيد ميتراني عام 1943 [1] The Working System،

وتجدر الإشارة هنا بأن المدخل الوظيفي الذي تناوله بالدراسة هنا ، ليس هو ذلك المدخل الذي ارتبط في علم السياسية باسم جابريل الموند G.Almond،الذي ركز على فكرة الوظيفية واتخذ منها منطلقا للتحليل ، والفكرة الأساسية في التفسير الوظيفي هي الكشف عن علاقة ظاهرة معينة عادة ماتكون سلوكا اجتماعيا بالنظام الذي يشكل إطار الظاهرة، أمّا دراسة موضوع الوظيفة ليس أمرا هنيا ،بل هو عمل أكاديمي مليئ بالمشكلات المنهجية ، والتناقضات والتشوش الذي يجعل الباحث ،وكأنه يسبح في المجهول لعدة أسباب تكمن وراء هذه الصعوبة والتعقيد نستطيع الإشارة إلى أهمها فيما يلي من النقاط [2]:

[1]- John Eastby,Functionalism and Interdependence The Credibility of Institutions:Politics and Leadership,New York,Univ.Press of America,1985,P.1.

-يعتبر ضبط مفهوم الوظيفية مغلفا بالغموض كما جاء في تعبير جيمس كابوراسو James.Caporas ، وكما رآه آرنست هاس E.Haas أيضا مشيرا إلى ذلك مرجعه أن الوظيفة لا تمتلك مؤسسا فكريا لها ، ولا كتابات خاصة بها ولا مبدأ منصف فكريا .

-إن جزاءا من الغموض الذي يكتنف معنى الوظيفة يعزى ، كما يرى كابوراسو ،إلى الحقيقة التي أن معنى الوظيفية يعني أشياء مختلفة لعدد كبير من الأفراد الذين تولوا دراستها

-إن غموض النظرية الوظيفية في جانب آ خر يرجع إلى عدم القدرة على الفصل بين ماهو وظيفي كإنسان نشط في مجال ما وبين ما هو وظيفي منّظّر ومراقب .

-تتمثل في الخلط الذي أبداه كثير من الكتّاب حول ماإذا كانت الوظيفية تمثل نتاجا نهائيا End Product تسعى الدول إلى تحقيقه ، أم أنها عملية Process تستخدمها الدول في الوصول إلى تلك النتيجة النهائية ،إن هذا الخلط يثير في الباحث تشويشا فكريا يؤثر على المسالك والطرق العملية التي يستخدمها بغية معرفة حقائق التفاعل الدولي .

وسبب هته الصعوبات المتزامنة مع معنى الوظيفية فإن النهج الذي سنستخدمه في دراستها سيعتمد على محاولة استخلاص النقاط الرئيسية التي تشكل معالم إفتراضاتها نحو التكامل بين الوحدات السياسية ، وذلك بعد تقديم المساهمات التعريفية التي قدمها بعض مفكري التكامل لتحديد ما تعنيه الوظيفية على نحو الضبط[1].

---

[1] -[1] -John Eastby,Function and Interdepe.,op,cit.;p3.

لقد قدم المساهمون في دراسات التكامل السياسي Potical Integration عدة تعريفات للوظيفية نشير إلى سنستخدمة في هذه الدراسة للمعنى المقصود بالوظيفية ،فقد عرّفأنس كلود Inis Claude الوظيفية بأنها القطاع الوظيفي للتنظيم الدولي الذي ذلك الجزء من الأنشطة الدولية المنظمة التي تربط مباشرة بشؤون إنسانيةوتقنية إجتماعية ، إجتماعية ، وإقتصادية[1] .

أي تلك المشاكل التي يمكن وصفها على نحو غير نهائي بأنها غير سياسية ، كما أشار بتر بوك Peter Bockبأن مفهوم التكامل الدولي الوظيفي يشير إلى التكامل في الأنشطة غير القابلة للجدل والخلاف بين الدول ، والذي يشكل جزءا من مفهوم واسع للتكامل الدولي ،كما قال ميشال برنر M.J.Brnner بأن الوظيفية التي ينظر إليها من خلال عملية التوحيد الأروبي تكون أساسا عملية تكامل أنظمة وظنية يحدد معالمها نوعية الإنتاج.[2]

كما أنها أيضا تنظيم إداري يقود على نحو غير مياشر ، وبشكل كامل إلى نتائج غير منظورة وغير متيقنةمسبقا إلى السياسية ،فهذه النظرية تخضع التناقض المحتمل للمعتقدات الوطنية المتشبعة والمصالح السياسة الخارجية إلى قيم مشتركة للتوسع الإنتاجي ،كما قدم لولر Lawer و لوليشت Laulicht تعريفا للوظيفية مفاده أنها النظرية التي من خلالها يمكن أن يحدث تآكل للسيادة الوطنية ، وتدويل أولى خاص بإنجاز مهمام وظيفية محددة لا تمثل تحديا فويا للسيادة الوطنية.

ومن خلال كل ما تقدم يمكن أن نصل إلى تعريف إجرائي للوظيفية في هذه الدراسة على النحو الآتي :

---

[1] -John Eastby,Function and Interdepe.,op,cit.;p4.

إن الوظيفية هي تلك الأعمال المشتركة ذات الطابع الفني غير السياسي التي تقوم بها الدول رسميا عبر إتفاقيات دولية ينتج عنها منظمات دولية تدير تلك الأعمل ، بمساهمة القطاعات غير الرسمية لغرض إحداث تكامل في قطاعات النشاط الإقتصادي المختلفة ، تلك المنظمات قد تقود المجتمعات المتورطة في التكامل إلى بروز سياسي في حالة إذا ما مس التكامل الإقتصادي في حالة نجاحه ، البنى الرئيسة للدولة .

3-القضايا الأساسية للوظيفية التقليدية :

تنحصر موضوعات الوظيفية التقليدية في أربع موضوعات تعكس التراث الوظيفي :

أولها هي الأفكار الموجودة عند ميتراني D.Mitrany و ليونارد وولف LeonardWoolf ،،سير نورمان أنجل Sir. Norman Angell،وآخرين كانوا أقل أهمية ، فلم يكن ديفيد ميتراني هو الممثل الوحيد للوظيفية ،فقد كان ليونارد وولف أول من طرح الأفكار الوظيفية في حقل العلاقات الدولية سنة 1917وذلك في مشاريعه المسحية حول عصبة الأمم بعنوان "طريق الرجل الذكي إلى منع الحرب ونشر سنة 1933، كما نشر نورمان أنجل و روبرت سيسيل وكول في بداية الثلاثينيات أعمالا من هذا القبيل ،أما بالنسبة لدافيد ميتراني فهو أبرزهم إذ أنه نشر أعمالا حول الإستقرار بعد الحرب العالمية الثانية خاصة كتيّب" الطريق إلى الأمن "سنة 1944 وكتاب "نظام السلام"1943،كما ساهم قبل ذلك في الثلاثينيات في كتابه " المراجعة الإقليمية والمادة 19من الميثاق[1].

[1]-David Mitrany,"The prospect of European Integration :Federal or Functional" International Regionalism,edited by Joseph Nye ,op,cit.,pp.73-74.

أما القضية الثانية في تلك الكتابات المفسرة للأفكار الأصلية ،سواء كانت متجانسة معها أو قامت بتعديلها ،أو تمثلت هذه الأعمال في تطبيقات دراسات حالة معينة ، مثل هذه الكتابات ضمنها بول هوفمان Paul Hoffman في كتابه "هل يفوز السلم Peace Can be won" الذي نشر سنة 1951وتحدث أيضا عن ذلك وليام رالسمان William Relsman في مقاله له حول "دور الوكالات الإقتصادية في تعزيز القضاء والأحكام الدولية الذي نشر في حولية خريف 1956،والأكيد أن حركة التكامل نحو الوحدة الأروبية التي قامت بها الدول الأروبية الستة في البداية جلبت انتباه الوظيفين أيضا.

القضية الثالثة هي الموجودة في كل الأعمال التي كانت في شكل انتقادات حادة للوظيفية ،مثل تلك التي قام بها "إنيسكلود Inis Claude،والأعمال التي استخدم فيها النقد كخطوة أولى نحو تطوير الأفكار الوظيفية ونحو وضعهم في خط ما يعتقده الكتّاب أنها أفكار أكثر عمقا لعلم السياسة المعاصر ،فكتاب " ماوراء القومية " استخدم هاس النقد في معالجة تفسيرات معينة للأفكار الوظيفية كنقطة انطلاق لتطوير مفهوم جديد للوظيفية،كما كان اهتمام كنيث تومبسون Kenneth W. Thompson بالنقد أكثر من التطوير من خلال كتابه " الواقعية السياسية وأزمة السياسة العالمية Political Realism the Crisis of World Politics ووفقا لهاس هناك كذلك بعض التحاليل الرائدة لمضمون الوظيفة في المذكرات العلمية غير المنشورة في أمريكا .[1]

أخيرا القضية الرابعة هي الموجودة في البحوث التي أجريت حول الوظيفية كتطور سوسيولوجي إذ يعود الفضل في استخدام النقد من أجل تطوير وإعادة تنظيم الأفكار الوظيفية الأصلية الذي جاء في عمل هاس إلى الوظيفية السوسيولوجية ،بالرغم من أن بعض التحاليل البنائية الوظيفية المحددة ، كالتي طرحها

[1] -David Mitrany,Then prospect of European.,op,cit.,P.75.

مالينوفسكي Malinowski لم تستخدم في تطوير الوظيفية فقد إهتم الوظيفيون بعمليات التكامل بين الدول و رأوا التغيرات التي تأخد مكانا داخل الدولة بأنها ديناميكية أساسية لتلك العملية ،وما احتاجوا إليه هو النظرية التي تستطيع أن تفسر التحول الذاتي لنظم الدولة وتعويضها بالنظام التكاملي الجديد .

الإنتقادات الموجه للوظيفية التقليدية:

أوّل ما يثار في أفكار الوظيفية التقليدية هو مثاليتها المطلقة من حيث تقسيمها النظري للقضايا سياسة علياّ وسياسة دنيا والذي يتعارض مع الواقع بحيث أن كل سلطة سياسية تقسّم قضاياها على أساس رؤيتها هي وبالنظر لمعطيات ومقاييس تختلف من دولة لأخرى ،كما يلاحظ غلو هذه النظرية في التركيز على الجوانب الفنية والإقتصادي بحيث أن الأحداث تكون محل نزاع أيضا وتسييّس وخلافات الدول ازدادت ولم تنقص نتيجة ذلك ،فالسعي نحو التكامل يجب أن يتوافق مع إرادة سياسية لسلطة داعمة له ،بحيث أنها تسهل عمل الجوانب الفنية والإقتصادية ،لذا فإن طرح ميتراني بتخلي الدول

عن سيادتها ودورها العملي والفعلي داخل المجتمع وخارجه لصالح المنظمات المتخصصة يفتقده الواقع

كما أن الوظيفية التقليدية لم تراع مصالح بغض المجموعات والجماعات داخل المجتمع أو خارجه ، والتي قد لا يخدمها التكامل وقد تشكل عقبة في طريق الاندماج ويمكن أن نلخص أبرز الإنتقادات في هته النقاط.

*عند تحليل الوظيفية التقليدية لأسباب الحرب والنزاع يظهر وأنها ركزت على الجانب الإقتصادي والإجتماعي ،[1]

[1] عامر مصباح ، الإتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية .الجزائر كديوان المطبوعات الجامعية .2006 ،ص.108.

بحيث ترى أن تدهور مستوى المعيشة والفقر من بين أسباب الرئيسية التي تدفع الفرد إلى الميول نحو التصرف العدواني ، ومن هنا يظهر وأن هذا التحليل مبسط إلى درجة كبيرة بحيثأن خلافات الحروب تعود إلى عدة أسباب معقدة ومتداخلة ،كما أن التجربة التاريخية لا تؤكد صحة هذه الفرضية الوظيفية أي وجود علاقة بين التخلف الإقتصادي والميول نحو التصرف العدواني ، بحيث أن معظم الحروب حدثت نتيجة لرغبة الدول القوية والمتقدمة والمتطورة وليس نتيجة لتصرف من قبل دول متخلفة.

*لم تأخد النظرية بعين الإعتبار المشاكل التي تتولد عن الإختلاف في حجم الدول وفي قوتها وفي إمكانياتها وفي التركيبة السياسية والإقتصادية والإجتماعية لهذه الدولة ، ومن هنا لم يأخد كذلك بعين الإعتبار الأدوار التي يمكن لكل دولة أن تلعبها في المؤسسات ، فمن المستحيل أن يكون الدو التي تلعبه دولة التشاد هو نفسه التي تلعبه الولايات المتحدة .

*إن قضية تحويل الولاء من الدولة القومية إلى المنظمات الدولية المتخصصة اضحت عملية صعبة ومستحيلة ،فرغم تكوين العديد من المنظمات الدولية فان النزعة النزعة القومية والوطنية بعد الحرب العالمية الثانية كانت أقوى بكثير من أي مؤشر آخر في العلاقات الدولية ،وبالتالي كانت هذه نظرية مثالية مبسطة إذ أن الفرد شديد الإرتباط بأقليم دولته وذلك لعدة اعتبارات أكثر من ارتباطه بأي جهة أخرى ، فعلى العكس من ذلك الطرح اثبت التجربة أن المنظمات الدولية ساهمت في تدعيم الولاء الوطني بالنسبة لموظفي هذه المؤسسات ،فتجربة موظفي الدول داخل هذه المنظمات خير دليل على ذلك فقد كانوا دائما خير مدافع عن مصالح دولهم الوطنية أكثر من دفاعهم عن مصلحة أكثر شمولا [1]،

[1] عامر مصباح، نفس المرجع السابق ،ص.109.

وهذا لكون المصالح هذه المنظمات غير متجانسة ولظهور أطراف مسيطرة على هذه المنظمات الدولية يتم توظيفهم من طرف الدول الوطنية وبالتالي فهم يمثلون هذه الدول داخل المنظمات أكثر من كونهم يسعون إلى خدمة مصلحة مشتركة ، وعليه فان بعض المنظمات الدولية التي تكونت بعد الحرب العالمية الثانية مثل منظمة الصحة ، منظمة العمل ، ومنظمة الطفولة ،اليونسكو ...الخ فانها جاءت في الحقيقة لخدمة مصالح الدول الوطنية ولم تحقق عامل الانتشار أو التعميم كما تكهن بذلك ميتراني ، ولم توّفق الوظيفية التقليدية في نقل الولاء من الدولة القطرية إلى هذه المنظمات تقيدها بظاهرة السيطرة الهرمية ،حيث أن معظم المنظمات المذكورة سابقا هي وكالات تابعة للأمم المتحدة.

*كما أن مثالية المدرسة الوظيفية تبرز كذلك من خلال اهمالها لدور الإرادة السياسية في تحقيق التكامل والإندماج بل على العكس من ذلك فانها ركزت على الوظيفية والحاجة كمتغير رئيسي في التكامل والاندماج الدولي ،كما أن الطرح الوظيفي يقدم حلوول تدريجية على مدى بعيد في حين الشعوب تبحث دائما عن حلول استعجالية لمشاكلها ، وما يمكن قولة هنا هو أن التكامل أو الوحدة مرتبطة أكثر بإرادة الأطراف المعنية بذلك وليس بالوظيفية الإقتصادية أو الإجتماعية ،ولا يمكن لمسار التكامل والإندماج أن يبدأ إذا لم تكن هناك إرادة ورغبة سياسية تصب في هذا الإتجاه.

*اذا كان التكامل والاندماج يهدف فقط إلى توسيع رقعة الدولة القومية دون الأخد بعين الإعتبار خلق مجتمع موسع مقومات المجتمعات القطرية السابقة لكن في شكل جديد ومتطورفانه سوف يكون مآله الفشل ،وفي هذه الحالة فان مشاكل الهوية وتحفيزات العمل والتدمر الإجتماعي سوف تطفو على السطح وتؤدي إلى عملية تفكك ،[1]

[1] سمير محمد عياد ، التكامل الدولي ،دراسة ي النظريات والتجارب ،شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ،ط2013،ص87،86.

وعليه يجب ايجاد مخرج لهذه المسائل التي تدخل في اطار الجانب الإجتماعي والسيكولوجي لأي مجتمع من المجتمعات ، فلا يمكن للتكامل أن يكون من الناحية الإجتماعية مقبولا إلاّ إذا حقق مستوى معيشي أفضل بكثير من مستويات المعيشة التي كانت سائدة في الدول القطرية ،ونظرا لتباعد مستويات المعيشة بين دول العالم ،فإن ذلك يستلزم التضحية من طرف بعض المجتمعات في سبيل أخرى لا تجمعها بها أية صلة ما عدا هذه الوعود الوظيفية المثالية التي يستحيل تجسيده .

الفرع الثاني :النظرية الوظيفية الجديدة

1-الجذور والإفتراضات :

التقليد الشائع في العلوم الإجتماعية أن لكل بناء نظري استدراكات وتصحيحات تصاغ في شكل جديد،وتكون بمثابة نفس جديد للنظرية الأم،أملا في استمرار المصداقية في تحليل العلاقات الدولية ،وفي هذا الإطار تأتي دراسة ليون لندبيرغ Leon Lindberg للمجموعة الإقتصادية الأوروبية خلل الأربع سنوات الأولى من إنشائها ، فالتعريفات والفرضيات التي قدمها قريبية جدا من تلك التي طرحها هاس Haas ، إلا أن هناك بعض التعديلات وبالرغم من أن البعض منها مهم ،لكن في الحقيقة لم يخلق أي تغيير أساسي في هذا التفسير الجديد وذلك مقارنة بالمعطيات الإمبريقية ،من جهة أخرى نجد كلا من لندبيرغ وهاس ساهما في إجراء دراسة عميقة بإدخال تعديلات في مضمون أفكارهما لكنهما لم يتلخصا من الفرضيات المركزية الأصلية، وهذه الفرضيات وردت في التحليل النظمي لأميتاي إيتزيوني Amitai Etzioni من خلال الدراسة المقارنة التي قام بها حول أربع محاولات تكاملية في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين (الجمهورية العربية المتحدة ،فدرالية غرب الهند ،والمجموعة الأروبية الإقتصادية) [1]

[1] -John J.Mearsheimer,The Tragedy of great power Poltics(New York London:w.w.Norton and company,2003,pp.35-36.

، ولم تكن الغاية من تفسير هاس لتجربة توحيد أوروبا من خلال تقييم ميزات وعوائق أوروبا الموحدة من خلا مفاهيم :الأوروبية،الدولية،حرية التجارة،قيم الرخاء ، ولا تحليل إيجابيات الفيدرالية على التعاون مابين الحكومات ، أو الإيجابيات الإقتصادية على الوحدة العسكرية ،وإنما كان هدفه مجرد شرح وتحليل واقع العملية التكاملية من أجل الوصول إلى الإقتراحات حول طبيعتها .

ب–شروط التكامل عند الوظيفية الجديدة :

إن تبني العملية التكاملية أو معارضتها مرتبط بمعادلة الربح والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستدخل في إطار التكامل حيث يقول هاس :"إنه بدلا من الإفتراضبعدم وجود دوافع أنانية وراء سلوك الأطراف ،فإنه من الأفضل والأكثر معقولية هو إفتراض ذلك والتركيز على الفوائد والمصالح و القيم التي يعملون من أجلها وهي أمور أعقد من أن نضعها في صياغة مبسطة ، كالقول بأن السلام بين ألمانيا وفرنسا أو الرغبة في إيجاد أوروبا الموحدة ، هو الدافع لقيام هيئة الصلب والفحم الأوروبية"

ويمكن أن تتلخص شرو العملية التكاملية تبعا للنظرية الوظيفية الجديدة في النقاط التالية:

–إن عملية التكامل تنتج عن جهود النخب المعنية في القطاعين العام والخاص ، وهؤلاء بدورهم مدفوعون بدوافع براغماتية بحتة ، ولذا فإن النخب التي تتوخى الحصول على مكاسب من خلال نشاط منظمات فوق قومية ، ستجد نفسها تبحث عن نخب أخرى خارج حدود بلادها وتشاركها في نفس الرغبة،ومن ناحية أخرى وفي ظل العملية التكاملية يمكن التعبير عن المطالب بواسطة جماعات الضغط والأحزاب ، وإنها تؤشر على القيم المهمة والإيديولوجيا فوق قومية [1]، فتأثير جماعات الضغط يعّد عاملا جديدا في السياسة الوطنية ،لكن بالنسبة للمؤسسات المركزية الإقليمية تقدم قوة وظيفية لها بواسطة الضغط على الحكومات للعضوية في مصل هذه المؤسسات .

[1] - John J.Mearsheimer,The Tragedy of great power Poltics.,op,cit.;p37.

-إن عملية التعليم قد تساعد على تحويل أو تطوير النشاطات الحكومية الموجهة أساسا لزيادة قوة الدولة لتكون نشاطات موجهة إلى زيادة الرفاه ،فما إن تدرك أو تتعلم الأطراف أن مصالحها يمكن تحقيقها بشكل أفضل من خلال الإلتزام أو من خلال عضوية منظمة دولية أكثر إتساعا حتى يكون مجال التكامل مفتوحا أكثر ، ممّا يؤدي ذلك إلى إعادة النظر في السياسة الدولية الحالية وإحلال سياسة دولية تكاملية محلّها.

-التسييس التدريجي لأغراض أو أهداف الأطراف ،لاسيما هذه الأهداف اعتبرت مند البداية أهدافا فنية أو أهداف ليست موضوع خلاف ، ويتم التسييس من خلال موافقة الأطراف على البحث في الوسائل التي تعتبر الأنسب لتحقيق تلك الأهداف الفنية .

-إن إشكالية الولاء السياسي لا تنتقل بشكل آلي أو شعوري إلى المنظمات الدولية ،بل تبدأبتحقيق التكامل الإقتصادي ثم تتطرق إلى المجال السياسي فبداية المسار يكون من خلال مشروع مشترك غير مكلّف مبسّط ولا يمس المواضيع الحسّاسة كما يحقق المنفعة لكل أطراف المسار [1] .

د-تقييم مسار التكامل عند الوظيفيين الجدد

إن الوظيفية تعد مصدرا بالنسبة للتكامل والإندماج ، فهي تحدد الفلسفة والمبادئ ، ليأتي التكامل والإندماج محاولا تجسيد تلك الفلسفة وتلك المبادئ .

تبدو الوظيفية الجديدة أكثر واقعية من الوظيفية التقليدية من حيث عدم فصلها بين الشؤون الإقتصادية والسياسية ،ولكنها تقع في مشكلة الميكانيكية من حيث تصوريها لمسار التكامل في تطوره بشكل آلي ،عملية انسحاب التكامل من قطاع أخف تنازعا ،ولابد من التذكير في السياق أن كثيرا من خطوات

[1]عمر إبراهيم العفاس ،نظريات التكامل الدولي والإقليمي ،دار الكتب الوطنية،ط1،ليبيا ،2008،ص133.

بالإندماج في السياسة الدنيا في إطار الجماعة الأروبية كان وراءها إرادة سياسية دفعت بهذا الإتجاه وليس وضعا معيّنا انعكس آليا في وضع آخر .

وقد أثبتت الوقائع العملية ضعف الفرضية التي تعتبر أن البنى الدستورية والسياسية القائمة والقوى المستفيدة من ذلك :السلطة السياسية في كل دولة ،لابد أن تتراجع أمام ضغط جماعات المصالح المستفيدة من التكامل ، ويبرر في هذا السياق قدرة المجلس الوزاري في المجموعة الأوروبية ، وهو يمثل القوى الرسمية –الدول في التأثير على مسار عمل المجموعة وحتى على سلوكية الأطراف غير الرسميين.

ويظهر أيضا ضعف المسلمة التي تقول بانتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة وهذا إن كان ممكنا على صعيد أفراد فهو لم يحصل على صعيد سوسيولوجي إن كان في شكل ولاء عند مجموعات أو قطاعات شعبية ، خاصة وإن هذه المجموعات لا تستطيع أن تكون أيديولوجية انصهار إقليمي على قاعدة منفعية تستقطب بها الولاء وتوّظفه لمصلحة المنظمة ، وهي بذلك تحمل أكثر من قدراتها الحقيقية .

ومن ناحية أخرى ،ليس من الضروري أن يكون لكل خطوة ، حتى وإن كانت ناجحة بالمنظور التكاملي أثر إيجابي ، فقد تفرز أحيانا آثار سلبية على العملية ككل ،حيث يعتبر مفهوم الانتكاس أيضا من المفاهيم التي طرحتها النظرية الوظيفية الجديدة [1]

وهي تعني الحالة التي يسجل فيها انسحابا من وضع معيّن خاص بالتزامات محددة بحيث لا تعد أحكام هذا الوضع منفذة أو مطاعة على نحو منتظم ، فعلى النقيض من ذلك نعد ظاهرة الإنتشار ،فإن نطاق العمل الجماعي المشترك وقدراته المؤسساتية تبدأ في التناقض وقد تبرز هذه الظاهرة في الحقل الذي

[1] -عمر إبراهيم العفاس ،مرجع سابق ، ص،134.

يكون محققا لوضع متوازن أو الإرتباطات متقدمة ، وعلى الرغم من أن الإنتكاس قد لا يسبب مجازفات بالنسبة لأحكام وقواعد معينة تكون محل إشكال[1] .

وإلى جانب هته العوامل السابقة ،يأتي أحيانا غياب الإرادة السياسية التكاملية الناتجة عن انحسار المدّ الوحدوي ليضعف المسار الاندماجي ،وخاصة بالشكل الآلي المطروح وفي ظل غياب قنوات التأثير المباشر المصالح في الدول المختلفة وغياب الترابط المباشر والفعلي بين المنظمات الإقليمية وجماعات المصالح تتعطل أكثر الفرضيات في الوظيفية الجديدة حول المسار الإندماجي التدريجي في مختلف جوانبه ، وخاصة بالشكل الآلي المطروح ،وفي ظل غياب الترابط المباشر والفعلي بين المنظمات الإقليمية وجماعات المصالح تتعطل أكثر الفرضيات في الوظيفية الجديدة حول المسارالإندماجي التدريجي في مختلف جوانبه خاصة وأن السلطة السياسية في الدول تملك القدرة شبه المطلقة للتأثير في مسار التكامل سلبا وإيجابا حتى ولوكان هناك مردود منفعي أو رمزي لقطاع شعبي أو لأكثرية القوى في تلك الدول ،وذلك بنتيجة البنى السياسية القائمة فيها .

فالفارق بين الوظيفية والوظيفية الجديدة ، أن الأولى تضعف من السيادة الموجودة من خلال توزيعها على منظمات دولية متعددة ، أما الوظيفية الجديدة فهي تعمل على تفويض السياسية لمصلحة هيئة جديدة عبر وطنية ،وبينما أن الوظيفية ابتعدت عن الإقليمية فإن الوظيفية الجديدة تتجه نحو إقليم أوسع على أساس[2] أقرب إلى الفيدرالية ، إن الوظيفية الجديدة تعتمد استراتيجية التدرج التي يمكن أن تتحقق مرحليا من خلال مؤسسات دولية عبر قومية ذات صلاحيات محددة ولكن قرارتها لها المفعول المباشر .

[1] عمر إبراهيم العفاس ،مرجع سابق ،ص135.

[2] - Phlippe C Schmitter, "neo-neofunctionalism", European University Institute, July 2002, available at: *https://www.eui.eu/Documents/DepartmentsCentres/SPS/Profiles/Schmitter/NeoNeoFunctionalismRev.pdf*, p, 27.

وتشترك الوظيفية والوظيفية الجديدة مع مجمل نظريات ومفاهيم الإندماج الغربية في فرضية خاطئة تقوم على إعطاء أولوية للقيم الرمزية كعوامل أو حوافز في تحريك وتحديد السلوكية السياسية إن كان داخل الدولة أو العلاقات الدولية متجاهلة الفروقات المجتمعية والنفسية بين مجتمعات الصناعية والمتقدمة والمجتمعات النامية ، فالقيم الرمزية من قومية ودين ووطنية أثبتت أولويتها في العالم الثالث عامة ، على القيم المنفعية المادية في استقطاب الولاء وتحديد المسار السلوكي ، بالتالي العلاقات السياسية بشكلها العام.[1]

المطلب الثالث:نظرية الإتصالات

المدرسة الثالثة في دراسة التكامل تتمثل في التطبيق المباشر لما عرف بنظرية الإتصالات التي ارتبطت بشكل عام بأدبيات كارل دوتش K.W.Deutsch الذي ساهم في هذا المجال بدراسة متميزة تضمنت خبرات تكامل وانفصال لجماعات سياسية في أوروبا وأمريكا الشمالية مستفيدا بمدخل الإتصالات في توضيح معالم ظاهرة التكامل وسنوضح فيما يأتي مفهوم الاتصال وارتباطه بالتكامل ومضمون نظرية الإتصالات:

1-مفهوم الإتصال:

عرّف عالم الإجتماع شارلز كولي Cooley.Charles منذ مايزيد عن نصف قرن الإتصال باعتباره ميكانيزم أمكن من خلاله للعلاقات البشرية أن تقوم وتتطور ،وأمكن من خلاله لرموز العقل الإنساني أن تترابط وتنتقل عبر الزمان والمكان بواسطة وسيلة للإرسال[2] .

[1] - عمر إبراهيم العفاس ،مرجع سابق ،ص141.

[2] -Karl W.Deutsch and Sidney Burell,et.Al.,Political Community and North Atlantic Area ,Princeton University Press,1957,p.5.

ويؤكد ولبور شرام Sharm Welborn أن المجتمع الإنساني يقوم على مجموعة من العلاقات التي قوامه الإتصال ، وأن ما يجمع الأفراد ليس قوى غيبية أو سحرية أو قوى مطلقة ،وإنما هي علاقات اتصال ،وأن أي رسالة تتضمنها عملية الإتصال لا تتضمن معاني مطلقة ،وإنما الأفراد هم الذين يعطونها مدلولاتها ومعانيها وذلك من خلال خلفياتهم ، تعليمهم وعلاقاتهم مع بعضهم البعض ، ومع الجماعات والتنظيمات القائمة وتأثير كل منهم على الآخر وتأثرهم .

ويرى ميشال لونات Lenet. Michel أن الإتصال لا يعني الإعلام والإستعلام فقط ، وإنما يعني الإقناع أي تغيير في آراء وسلوك الغير ، إن الإتصال يرتكز بالخصوص على النتائج المترتبة عن التأثير المرتبط بالإقناع ،وهو ضروري بالنسبة للتطور الفردي الجماعي .

يشير عالم الأنثروبولوجيا إدوارد سابير Sapir.Edward إلى أن الإتصال عبارة عن شبكة معقدة من المفاهيم الكامنة أو الجزئية بين أعضاء وحدات تختلف في حجمها أو في درجة تعقيدها ،وأن هذه الشبكة قد تبدو ظاهريا في شكل بعض من مؤسسات اجتماعية ذات طابع استاتيكي جامد ، لكن من حيث الواقع الفعلي ،فإنها في طبيعتها أفعال وتصرفات ذات طبيعة اتصالية ،توجد بين الأطراف المتشاركين فيها[1] .

2-مضمون نظرية الإتصالات

حاول كارل دويتش وزميله سيدني بورل Burell. Sidney من خلال تقديم تحليل تاريخي لتجربة التكامل في دول أوروبا الغربية أن يوضحا الشروط الأكثر ضرورة من أجل إنشاء والمحافظة علي التكامل السياسي[2] ، ويركز مدخل الإتصالات على كمية التبادلات بين الكيانات السياسية باعتبارها مؤشرا أكثر

[1] --Karl W.Deutsch and Sidney Burell,et.AI.,Political.,op,cit.,P.6.

[2] عامر مصباح مرجع سابق ،ص. 181.

تناسبا من غيره من المؤشرات ،كما يقوم الإفتراض بأن درجة التلاحم بين الأفراد يمكن أن تكون ملاحظة ومقاسه بشكل مناسب عن طريق نطاق العلاقات أو التفاعل المتبادل بينهم ، وعن طريق التركيز على المبادلات بين وحدات مختلفة يمكن إحراز قياسات ينظر إليها كمعايير توضح معالم إمكانية التكامل وأحواله الحقيقية .

إن التكامل بالنسبة للطرح الذي أبداه أصحاب مدرسة الإتصالات يتطلب إحراز علاقات بين الدول أو من خلال دولة معينة ، لم يعد لتوقعات الحرب مكانا فيها ، بل بدلا من ذلك تمتلك الوحدات السياسية إحساسا دفينا بقيام شعور الجماعة الواحدة فيما بينهم، هذا الشعور يمتلك قوة كافية تجعل من توقعات التغير السلمي أمرا مألوفا بينهما ،هذا المطلب الأساسي لقيام التكامل يمر بالمعنى السالف الذكر عبر قنوات الإتصال بين الشعوب والحكومات

3-الإتصال والعملية التكاملية

حدد كارل دوتش أربعة عشر بعدا للتكامل ،والذي يرى أنها يمكن أن تسمح بتحديد المناطق الأكثر احتمالا في أن تكون الوحدات في إتصال فيما بينها ،ويمكن أن تقود عموما إلى حكم تقريبي على المناطق الأقل والأكثر احتمالا في تحقيق التكامل ، وهناك ثلاثة أبعاد منها تدور حول أبعاد التناغم بين الجماعات المستقلة في منطقة معينة وهي[1] :

1- التناغم في الاستجابات أو غياب السلوك الممزق.

2- القابلية لإقامة التبادل أو درجة لعب الجماعات أدوارا متشابهة في دول مختلفة.

---

[1] عياد محمد سمير ، مرجع سابق ،ص105،106.

3- القابلية للتنبؤ

وتتعلق بأبعاد أخرى بالتوزيع وتنظيم التبادل :

أ-تعدد الفواعل .

ب-توازن التبادلات بين الوحدات .

ج-توازن التبادلات بين الوحدات .

د-تنمية الإتصالات المترافقة مع التبادلات .

أمّا الأبعاد الأخيرة فهي مؤشرات حول قيمة التبادلات وهي كالتالي :

أ-تكرر التبادلات .

ب-السرعة كوظيفة حجم الشعب .

ج-الأمانة في الإتصالات.

د-إحداث الأثر .

هـ-التوازن الأولي التوازن المتعدد الإتجاهات .

وقد توصل كارل دوتش ورفاقه في البحث عن أسباب تمزق أو تفكك حالات الوحدة أو التكامل كما جرى في الإمبراطورية الهنغارية النمساوية والإتحاد الإنجليزي الإيرلندي ،الإتحاد بين النرويج والسويد إلى النتائج الآتية :

-تزايد الإلتزامات العسكرية[1] .

-زيادة المشاركة في المؤسسات من قبل جماعة كانت تتخذ موقفا سلبيا في السابق.

-تزايد الفروق اللغوية والعرقية .

[1] عامر مصباح ، مرجع سابق ،ص183.

-مواجهة تدهورأو ركود اقتصادي مزمن .

-انغلاق نسبي للنخب السياسية .

-تعرقل الإصلاحات السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

-فشل مجموعات ذات امتيازات سابقة في التكيّف لمواجهة فقدان نفوذها[1] .

وتوّصل دوتش إلى أن الشروط الرئيسية لا توجد في نفس الوقت ولا يمكن أن تلعب دورها طبقا لتسلسل معين ، ولكنها تظهر لنا فقط من الحالات التي تقوم بدراستها ، كما أن فترة طويلة قد تمر قبل أن تلعب هذه العوامل دورها ،فالتكامل بالنسبةلنظرية الإتصالات يتطلب إحراز علاقات بين الدول لم يعد لتوقعات الحرب مكانا فيها[2] ، بل بدلا من ذلك تمتلك الوحدات السياسية إحساسا دفينا بقيام شعور الجماعة الواحدة فيها بينهم ، هذا الشعور يمتلك قوة كافية تجعل من توقعات التغيّر السلمي أمرا مألوفا بينها ،ويربط دوتش- وفقا لهذا التحليل -بين الإتصال وتحقيق التكامل بين المجتمعات السياسية فيقول :

"إن الأقطار أو الدول ليست إلا حشودا من الأفراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الإتصالات ونظم النقل بينها وتنفصل عن بعضها البعض بأراض قليلة السكان أو خالية إلى حد ما ، والشعوب تحقق وحدتها كلّما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيما بينها من أجلها ،ولذا فالحدود تمثل المناطق التي تتناقض فيما بينها من أجلها ، ولذا فالحدود تمثل المناطق التي تتناقض فيها الكثافة السكانية والإتصالات بشكل كبير ، وحتى يمكن لنا أن نطلق اصطلاح بلد أو دولة فإنه لابد من وجود اعتماد متبادل ومباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة بين الأفراد "

[1] عمرو الجويلي،العلاقات الدولية في عصر المعلومات :مقدمة نظرية،السياسية الدولية ،عدد123جانفي 1996،ص.85.
[2] بول كيندي ،الاستعداد للقرن الحادي والعشرين ،عمان :دار الشروق 1993،ص ص.197-198.

وقد رأى الإتصاليون أن هناك جماعة آمنة موّحدة وهي التي تتألف من نوعين أو أكثر ممكن كانوا مستقلين عن بعضهم في السابق وامتزجوا في وحدة سياسية واسعة وخضعوا لحكومة مشتركة ،وهناك جماعة آمنة متعددة وهي التي تجمع دولتين أو أكثر ترتبط بعلاقات قوية بحيث يسود لديها الإحساس بعدم إمكانية قيام حرب بينها ، إن الأمثلة على هذا النوع من الجماعات يتضح في حالات مثل المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة وكندا مند منتصف القرن التاسع عشر ،وكذلك العلاقة بين ألمانيا وفرنسا مند الحرب العالمية وحتى الآن .[1]

وسنقدم أهم مرتكزات نظرية الإتصالات من خلال الأدبيات التي قدمها أصحاب هذه النظرية وبالأخص كارل دوتش وذلك من خلال : الجماعة الآمنة الموحدة والجماعة الآمنة المتعددة .

1-الجماعة الآمنة الموحدة:

إن التطبيق المباشر لنظرية الإتصالات التي ارتبطت بشكل عام أدبيات كارل دوتش Karl.W.Deutsch الذي ساهم في هذا المجال بدراسة تاريخية مثيرة تضمنت خبرات تكامل وانفصال لجماعات سياسية في أوروبا وأمريكا الشمالية مستفيدا بمدخل الإتصالات في توضيح معالم ظاهرة التكامل ،وقد حاول دويتش وزميله سيدني Sidneyمن خلال تحليل تاريخي لتجربة التكامل الغربية أن يوضح الشروط الأكثر ضرورة من أجل إنشاء والمحافظة على التكامل السياسي[2] .

[1] -عمر إبراهيم العفاس ،مرجع سابق،ص.88.

وقد فحصت هذه الدراسة تجربة الإتحاد الإنجليزي /الأسكوتلندي وتدهور الإتحاد بين ايرلندا والمملكة المتحدة واضمحلال إمبراطورية هابسبورخ وإتحاد إنفصال النرويج والسويد ، والتكامل التدريجي لسويسرا قبل 1848وتأسيس إنجلترا ثم إتحاد المستعمرات البريطانية مع الولايات المتحدة عام 1789[1].

وقد قامت هذه الدراسة بالتحقيق في عدة اعتقادات شاعت عن التكامل ،واحد من تلك الإعتقادات تتعلق بالقول أن الحياة الحديثة هي بطريقة ما حياة يسودها الجانب الدولي أكثر من ذي قبل هذا الإعتقاد قام على الأرقام الخاصة بمعدل التجارة ، وبنماذج الهجرة وبتدفق الخدمات البريدية وقد وصل القائمون على تلك الدراسة للإعتقاد بأن الإعتماد على الأمر يمثل الحالة المطلوبة للتكامل ، كما وجدوا أيضا أن الدول الصناعية الحديثة لم تسجل حالة اندماج بين دولتين أو أكثر ،أما الإعتقاد الثاني فيرتبط بالنتائج المتناقضة التي تشير إلى الفكرة القاتلة بأن هناك بروزا لنوع من العمليات المتضاعفة أي أن حجم الوحدات الوطنية في تزايد دائم ، ولهذا تم الإشارة إلى حالات متناقضة مثل عدم قدرة المملكة المتحدة لتحافظ على قبضتها على المستعمرات الأمريكية وحتى إيرلندا وإنهيار إمبراطورية هابسبرج واضمحلال الإتحاد بين النرويج والسويد .

بعد ذلك ،واجه كتّاب هذه المدرسة الإعتقاد القائل بأن القوة Force تعمل كعنصر هام يدفع الوحدات السياسية نحو التكامل ،كما أن الغزو العسكري ثبت ليكون واحدا من الأساليب ذات التأثير القليل في

[1]-Donald J.Puchal,International Transactions and Regional Integration,in Regional Integration Theory and Practice,edited by leon Lindberg and Stuart A.scheingold,Massachusetts :Harvard Univ.Press1971,P.129.

إحداث تكامل بين الوحدات السياسية [1].

و أخيرا ، وعلى النقيض من الفكرة الذائعة على نحو واسع والتي تبرز الخصائص اللغوية ، والعرقية كحافز نحو التكامل ، فقد جزم هؤلاء الكتّاب بأن مثل هذه الصفات لم تؤسس شروطا خلفية أساسية من أجل التكامل السياسي، إن التكامل بالنسبة للطرح الذي أبداه أصحاب مدرسة الإتصالات يتطلب إحراز علاقات بين الدول أو خلال دولة معنية لم يعد لتوقعات الحرب مكانا فيها ، بل بدلا من ذلك تمتلك تلك الوحدات إحساسا دفينا بقيام شعور الجماعة فيما بينهم .

هذا الشعور يمتلك قوة كافية تجعل من توقعات التغيّر السلمي أمرا مألوفا بينها هذا المطلب الأساسي لقيام التكامل يمر بمعنى السالف الذكر عبر قنوات الإتصالات بين الشعوب والحكومات ، وهو يعني في جانب آخر الحديث عن ما أطلق عليه الإتصاليون "**الجماعة الآمنة**"**Security Community**.

قد تأخذ شكل الجماعات الآمنة شكل الجماعة الواحدة ،ويتألف هذا النوع من كيانين أو أكثر ممن كانوا مستقلين عن بعضهم في السابق ، وامتزجوا في وحدة سياسية واسعة ،وخضعوا لحكومة مشتركة ، إن الأمثلة على هذا النوع من الجماعات يتضح في حالات مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية

وقد حدد كارل دوتش مجموعة من الشروط الخاصة ببناء هذا النموذج الموحد :

*ضرورة وجود توافق مشترك في القيّم ..

*وجود نمط حياة متميزة .

*توقع منفعة مشتركة بشرط أن يكون ذلك سابقا لعملية فرض أعباء التكامل أو التوحد .

[1]ألفن تولفر،صدمة المستقبل ،المتغيرات في عالم الغد ،ط2،القاهرة :نهضة مصر،1990،ص.ص.33-34.

*تزايد ملحوظ في القدرات الإدارية والسياسية على الأقل لبعض الوحدات المشاركة .

*نمو كبير في الجانب الإقتصادي على الأقل لبعض الوحدات المشاركة وتطوير مايسمى بالمنطقة المركز التي تتجمع حولها المناطق الأضعف[1] .

*عدم إنقطاع حلقات الإتصال الإجتماعي سواء من الناحية الجغرافية أي بين أقاليم الدولة أو بين مختلف الفئات الإجتماعية داخل الدولة .

*زيادة اتساع قاعدة النخبة السياسية .

-نقد وتقييم نظرية الإتصالات

تعتبر نظرية الإتصالات من أكثر نظريات التكامل إثارة للجدل من حيث درجة القياس والثقة في التنبأ فزيادة حجم الإتصال ين الأفراد في المجتمع السياسي الداخلي وبين المجتمعات السياسية المختلفة قد تحدث على نحو مكثف ولكن لا يوجد ما يؤكد أن ذلك سيفضي إلى حدوث حالة التكامل ، وربما يرجع ضعف هذه النظرية إلى ضعف هذه النظرية إلى ضعف أداة القياس فليست الرسالة البريدية وعدد المكالمات الهاتفية وانتقال الأفراد لأغراض مختلفة كالسياحة مثلا هي مؤشرات تؤدي إلى نشوء حالة التكامل ، وربما أدى هذا الأمر إلى التشويش في معرفة المتغير التابع والمستقل .

ولعل من أهم هذه الإنتقادات هي صعوبة الإعتماد على تلك المؤشرات في شكلها الغير الواضح والغير سياسي في معرفة تأثيرها على القية محل الإهتمام ، أن مؤشرات المبادلات مثل التدفق البريدي ، المبادلات من ذلك فقد فحصها كمجموعة ومزجها بمعلومات أخرى عن العلاقة محل التساؤل

[1] -ألفن تولفر،صدمة المستقبل ،المتغيرات في عالم الغد،نفس المرجع السابق ،ص35.

أما النقطة الثانية فهي تتعلق بالتساؤل حول مايريد مدخل المواصلات أن يفسره على نحو الدقة ،أو بكلمات أخرى ما هوالمتغير الثابث الذي يسعى أصحاب هذا المذخل إلى تأكيده؟ فإذا كان المبتغى هو تسليط الضوء على الجماعة الآمنة المتعددة فإن ذلك يعني أننا نواجه مدخلا محدود الإستعمال[1] ،وإن التركيز على العلاقات معينة كتلك التي انبثقت بين الدول الغربية مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية سوف لم يكون ذا فائدة كبيرة ،أما إذا كان إهتمام كارل دوتش الأساسي هو الوحدة السياسية أون مدخله تعامل على نحو دائم مع الطبيعة والوضع المعاصر للوحدة الأوروبية ،حينئذ كان لابد لهذا الإهتمام أن يكون أكثر وضوحا.

المبحث الثاني : الطروحات الحديثة في تفسير ظاهرة التكامل والإندماج

المطلب الأول : الطروحات ما بعد الوظيفية الجديدة

1-النظرية الوظيفية الجدلية

انتهى بعض الباحثين على رأسهم كوربي1995 Corbey إلى أن الوظيفية الديالكتيكية أو الجدلية تمثل الإقتراب السليم والفعّال في دراسة وتفسير مراحل الجمود والتقدم في المشروع التكاملي الأوروبي ،بما ينطوي علية هذا الإقتراب من مفهوم محدد يتميز بدينامية ،داخلية مستقلة تتحكم في قيادة ودفع عجلة التكامل، وبعبارة أخرى فإن جميع نظريات التكامل ترتكز على جانب واحد وتغفل بقية الجوانب الأخرى ،فيتم التركيز دور الدول الأعضاء الحكوماتية واهمال الأخرى .

وتكمن الفكرة الأساسية في الوظيفية الجدلية في أن حدوث التكامل في قطاع ما من قطاعات السياسة العامة بشكل مدعم من الجماعات المصالح والقوى الداخلية في الدول الأعضاء المتضررة من التكامل لتوجيه ضغوطها إلى الحكومات الوطنية من أجل التحرك لحماية القطاعات الأخرى المرتبطة وظيفيا

[1]ألفن تولفر،صدمة المستقبل ،المتغيرات في عالم الغد ،مرجع سابق ،ص.ص.35-36.

بالقطاع التكاملي وتحويل نشاطات الدولة نحو هذه القطاعات فتتوقف نتيجة لذلك العملية التكاملية ، ولكن عندما يشتد التنافس السياسي بين الحكومات الأعضاء نتيجة تدخلها في القطاعات المشار إليها القطاعات غير التكاملية ،فإن التنافس يتحول في النهاية إلى تنافس عقيم وناسخ لذاته لإرتفاع التكاليف والأعباء هذا التنافس فتنشأ بذلك المرحلة التالية في العملية التكاملية وهي مرحلة الحركة والتقدم ،[1]

فإن إتخاد القرار بالتكامل في قطاع وظيفي معين كإلغاء السياسة الجمركية الداخلية ورد فعل على التدخل الحكومي المتزايد في القطاعات الأخرى المرتبطة وظيفيا القطاع التكاملي إما التعويض فقدان السيادة مما يؤدي إلى لتدعيم القدرة التنافسية الداخلية ونشوء مطلب جديد للتكامل وارتفاع تكلفة التنافس الحكومي المتبادل في القطاعات غير القطاعات غير التكاملية نتيجة دعم الشركات الخاصة والتعويض الإجتماعي لحواجز غير الجمركية في مواجهة الغاء السياسة الجمركية يؤدي إلى تدخل اللجنة الأوروبية باقتراح حلول وسط لضبط وتقييد التنافس ،فتنشأ بذلك جدلية جديدة للتكامل [2]،وهكذا إلى أن يصبح الجمود يتقدم مراحل دورية اعتيادية ومألوفة في سياق العملية التكاملية وتتلخص الفروض الأساسية للتفسير الديالكتيكي لمفهوم الانتشار الوظيفي Spillover في الفروض التالية:

أ–التكامل في قطاع معين يدفع الدول الأعضاء إلى حماية القطاعات الأخرى المرتبطة بالقطاع التكاملي في إطار حماية الدول لإستقلالها الرسمي وتدعيم مصالح القوى والجماعات المحلية .

ب–في القطاعات غير التكاملية ،يزداد التدخل الحكومي كما يزداد التنافس السياسي .

ج–عندما يتحول التدخل الحكومي أو التنافس السياسي إلى تنافس غير منتج تتلاقى التفضيلات السياسية للدول فتتجه إلى مزيد من التكامل أو توافق على التكامل الذي تطرحه اللجنة أو يتم الإثنان معا.

[1] -Garrett,Geoffrey,The Politics of legal Integration in the European Union ,International organization,Vol.49.N.1 Winter 1995 ,p.9.

وبإضافة البعد الداخلي في التحليل تشير الوظيفية الجدلية إلى ثلاثة فروض أخرى بشأن تأثير جماعات المصالح والقوى الداخلية :

أولها: أن هذه الجماعات عندما تتضر من التكامل في قطاع ما ،فإنها توجه مطالبها نحو المستوى الأوروبي فتنشأ بذلك تحالفات عبر الدول.

ثانيها :أن التكامل في قطاع ما يحرك القوى الداخلية الفاعلة في القطاعات الأخرى المرتبطة بالقطاع التكاملي ،فتحرص على تدعيم مركزها وتمارس الضغط على حكوماتها وتبدأحلقة من المساومات والضغوط الداخلية[1] .

ثالثا:تكمن في أن المشاركة المتجددة والفاعلة للجماعات الداخلية في القطاعات المرتبطة بالقطاع التكاملي تؤدي إلى إزعاج الحكومات الوطنية لما يترتب على ضغوط هذه الجماعات من جمود التكامل في هذه القطاعات ،ولإحداث التغيير والتخلص من أعباء التدخل الحكومي تتجه الدول نحو الجماعة الأوروبية مشكلة تحالفا في مواجهة الجماعات المذكورة[2].

ويرى صاحب الوظيفية الجدلية أنها بأسسها وفروضها سالفة الذكر تسهم بفعالية في تفسير نمط التذبذب في المشروع التكاملي الأوروبي ،فالتعثر الذي أصاب المشروع طوال عقدي السبعينات والثمانينات يجد تفسيره في أن قيام السوق الأوروبية المشتركة أدى إلى زيادة التدخل الحكومي في القطاعات المرتبطة كالحواجز غير الجمركية والإعانات الحكومية وسياسيات الأجور والسياسة الإجتماعية ،حتى إذا ما استفحلت مضار الحواجز غير الجمركية وتضرر المصدرون في نطاق الجماعة الأوروبية بالإضافة إلى

---

[1] [1] - Garrett,Geoffrey,The Politics of legal Integration.,op,cit.,P.10.

[2] -أحمد عبد الونيس شتا ،إتجاهات حديثة في علم السياسة ،حقوق الطبع والنشر للجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ، القاهرة ،1999،ص479 .

تضاؤل القدرة التنافسية للصناعات الأوروبية في مواجهة الصناعة اليابانية والأمريكية ،كل ذلك أدى إلى تعاون الدول الأوروبية من خلال الجماعة الأوروبية لحل المشكلات البطالة والركود الإجتماعي وانتهى الأمر في ذلك القانون الأوروبي الموحد وإقامة السوق الداخلية الموحدة..

وإلى جانب ما تمثله الوظيفية الجدلية من إقتراب سليم فعّال في تفسير مسيرة التكامل الأوروبي ،فإنها تسهم كذلك في تطوير مفهوم معين للإتحاد الأوروبي إذ تقف به مركز وسط بين نظرية الدولة الأساسية لوجود الدولة القومية ،كما تفترض الفيدرالية ولكنه ونفس الوقت يتجاوز النظرية الحكوماتية من خلال تأثيره في سياسات الدول الأعضاء .

وفيما يتعلق بالصلاحية المستقبلية للوظيفية الجدلية يذهب رائدها الأول إلى أنها ستظل تشكل الإقتراب الأجدى في هذا الخصوص بالنظر إلى أن التكامل التام من الصعب بلوغه في ضوء التنوع السياسي والإقتصادي ،فضلا عن أن دخول أعضاء جدد من الإتحاد سيزيد من هذا التنوع ويعوق العملية التكاملية ،ومن ثمّ فإن عملية الفعل ورد الفعل –التكامل المحدود–قد تستمر لسنوات عديدة ما استمرت لسنوات عديدة ما استمرت مجالات عديدة للسياسات العامة بعيدة عن تدخل الإتحاد الأوروبي أي تشملها العملية التكاملية بعد،فضلا عن أن عدد القطاعات المرتبطة ببعضها البعض وظيفيا ليس أمرا حصريا ونهائيا ، فدائما ما تظهر مشاكل مجتمعية جديدة تفرض على الحكومات العمل على مواجهتها وتدعيم المصالح الداخلية بشأنها ، وكل ذلك مما يعني أن دور الإتحاد الأوروبي كمحفز للتدخل الحكومي لن يخفي في الأمد القريب والمتوسط وأن الوظيفية الجدلية ستظل بذلك تشكل إقترابا فعآلا ومنتجأ في تحليل التكامل الأوروبي وغيره من تجارب التكامل الإقليمي المشابهة[1] .

[1] - أحمد عبد الونيس شتا،مرجع سابق ،ص .480 .

2-نظرية التوزيع والإختصاص (نحو صيغة جدية للنظرية الوظيفية)

تكتمل معالم النظرية القائمة لتوزيع الإختصاص أو التقسيم الوظيفي للعمل بين التنظيم العالمي والتنظيم الإقليمي فيما تنطوي عليه أحكام ميثاق الأمم المتحدة من الإعتراف بالتنظيمات الإقليمية وما يمكن أن تؤديه في خدمة السلام والإستقرار في العالم ما دامت لا تباشر نشاطا يتعارض وأهداف ومبادئ الميثاق ،غير أنه إلى جانب أوجه النقص والقصور التي تنطوي عليها النظرية في وضعها القائم ،شهد النظام الدولي الراهن مجموعة من التطورات السياسية والإقتصادية أهمها إنتهاء الحرب الباردة ،والإتجاه نحو الكونية الإقتصادية ،فضلا عن إنتشار الحروب والصراعات الداخلية والإقليمية في كثير من مناطق العالم ،[1]

وكل ذلك مما إقتضى إعادة النظر في النظرية القائمة لتوزيع الإختصاص أو تحديد الأدوار ين التنظيم العالمي والتنظيم الإقليمي ، وفي هذا الإطار ، يمكن التمييز ين ثلاثة إتجاهات رئيية تختلف فيما بينها بحسب الزاوية التي ينظر كل منها إلى جدلية العلاقة بين التنظيم الإقليمي والتنظيم العالمي [2].

فالإتجاه الأول

الذي يركز على العد القاعدي للعلاقة ين التنظيمين العالمي والإقليمي يذهب إلى ضرورة القيام بإعادة صياغة لنظرية توزيع الإختصاص ين التنظيمين بما يمضمن ضبط حركة التنظيمات الإقليمية وتفعيل وتفعيل دورها في تحقيق الأمن والإستقرار في المناطق الإقليمية وفي النظام الدولي على وجه العموم،وينطلق هذا الإتجاه في نظرته تلك من ثلاثة افتراضات أساسية :

1- علي الدين هلال دسوقي،أ.د.محمود إسماعيل محمد ،إتجاهات حديثة في علم السياسة،مرجع سابق.ص.71 3.

[2] - أحمد عبد الونيس شتا،مرجع سابق ،ص.480.

*أولها أن لدى التنظيمات الإقليمية إمكانيات ينبغي استغلالها في الإلتزام بالمهام الملقاة على عاتق التنظيم الدولي عموما .

*ثانيا أنه يتعين إحداث نوع من اللامركزية وتفويض السلطة في نطاق العلاقة القائمة بين التنظيمين العالمي والإقليمي بما يضمن الإستفادة من هذه الطاقات .

*ثالثها أنه يتعين اضفاء درجة من الديموقراطية على أعمال ونشاطات التنظيم العالمي من خلال إشراك التنظيمات الإقليمية بصورة أكبر في نشاطات الأمم المتحدة[1] .

واستنادا إلى هته الفرضيات يذهب الإتجاه المذكور إلى القول بإمكانية بلورة أشكال جديدة أو تطوير أشكال قديمة للتعاون بين التنظيمات الإقليمية والأمم المتحدة في مجالات الدبلوماسية الوقائية وصنع حفظ السلام ، فضلا عن مجال بناء السلام بعد إنتهاء الصراع من خلال اجراءات بناء الثقة وبلورة وتنفيد المشروعات المشتركة.

***الاتجاه الثاني :**

فيركز على أنماط التفاعلات الحاصلة بين الفاعلين في كل من التنظيمين العالمي والإقليمي ،وينطلق من افتراض أساسي مفاده أن أنماط التفاعلات الحاصلة بين القوى الكبرى في النظام الدولي تؤثر أنماط ونتائج الصراعات والحروب الإقليمية بما في ذلك تشكيل أدوار القوى المحلية ، وأنه بالنظر إلى حالة عدم الإستقرار التي تميز المناطق الإقليمية في شرق العالم وجنوبه ،فإن إستراتيجيات التعاون والإنخراط التي تتيناها القوى الكبرى لمواجهة الصراعات الإقليمية تخفف من حالة عدم الإستقرار هذه بينما فك الإرتباط يمكن أن يؤدي إلى تفاقم الحالة .

[1] -Jiru,Shen,Economic Globalization and Regional Economic Integration:Two Major Trends in world Economy:Foreign Affairs Journal N;36,June,199,.p.13.

ونظرا للقيود الداخلية التي تؤثر في مصداقية الولايات المتحدة كقوة كبرى مهيمنة على النظام الدولي ، يذهب هذا الإتجاه إلى ضرورة تحقيق تعاون جماعي بين الولايات وروسيا واليابان والصين وأوروبا ،وإضفاء الطابع المؤسسسي على **دبلوماسية الوفاق الجماعي** من خلال احداث عملية تكييف أو موائمة في تشكيل مجلس الأمن الدولي على غرار الوفاق الأوروبي ،ويتم توزيع الأدوار حيث تضطلع الولايات المتحدة بالدور القيادي في الأمد القصير وتمارس أوروبا واليابان دورهما في النواحي الإقتصادية والدبلوماسية بينما تعني الصين وروسيا مراقة التسلح في مناطق العالم الثالث ، فضلا عن إمكانية مشاركة قوى إقليمية أو محلية في المشاوارات والمفاوضات بحسب القضية[1]

أو المشكلة المثارة ،ويستبعد هذا الإتجاه الشكوك أو المخاوف الناجمة عن احتمال تحول الوفاق الجماعي المقترح إلى سلطة دولية تفرض من خلالها القوى رؤيتها للنظام الدولي على المناطق والترتيبات الإقليمية على أساس أن تأصل مبادئ المساواة في السيادة وحق تقرير المصير مع استمرار التنافس بين القوى الكبرى والإتجاه نحو الموازنة بين هذه القوى وفيما بينهما وبين القوى الصغرى ،كل ذلك من شأنه أن يقلل من خطر تحوّل الوفاق الجماعي المفتوح إلى سلطة دولية ،ويضمن السيطرة على الحروب والصراعات الإقليمية بما لايهدد الإستقرار في النظام الدولي[2] .

***الإتجاه الثالث** :فيتوسط الإتجاهين السابقين وإن كان يركز نطاق بحثه في العلاقة بين التنظيم العالمي الإقتصادي والتكتلات الإقليمية الإقتصادية ، ويرى أنه في ضوء المرونة الواسعة التي يتسم بها التعاون التجاري المتعدد الأطراف ، وقيام الصراعات التجارية ين القوى الكبرى والتنظيمات الإقتصادية المختلفة ،مع تزايد التكامل والإندماج بين أعضاء التكتلات الإقتصادية الإقليمية ،كل ذلك يعني من وجهة نظر

[1] -Jiru,Shen,Economic Globalization.,op,cit.,P.14.

هذا الإتجاه أن الكونية الإقتصادية والتكامل الإقليمي لا يتعارضان وإنما يكملان عضهما البعض وأن التكامل الإقليمي مرحلة ضرورية للوصول إلى الكونية الإقتصادية.

المطلب الثاني :الطروحات الليبيرالية الجديدة

تسمى بالنظرية الليبرالية الجديدة أو بالليبرالية المؤسساتية وقد تم تطوير ها في سبعينيات وثمانتيات القرن الماضي من قبل منظري البرادايم التعددي[1] أمثال روبرت كوهين وجوزيف ناي ،وتم تطويرها في إطار النظرية المؤسساتية الدولية التي تشمل أيضا تياريين هما :النظريةالنقدية والأمن الجماعي .

وجاء التحول من اللبيرالية إلى النيوليبرالية وهي التغيرات الحاصلة على مستوى النظام الدولي وتتمثل هته التحولات على ثلاث مستويات:

– **تركيبة المجتمع الدولي** : ويتمثل في تزايد عدد المنظمات الإقليمية والدولية والحكومية وغير الحكومية مع اختفاء بعض الدول والأحلاف كالإتحاد السوفياتي سابقا، وحلف وارسو، وتغيرت بنية مجلس الأمن حيث حلت روسيا الإتحادية محل الإتحاد السوفياتي سابقا ودول أخرى تطالب بالعضوية كألمانيا2 .

– **تغير نمط التفاعل** : كتراجع مؤشرات المنافسة العسكرية نحو المنافسة الإقتصادية وإحلال القطاع الخاص بدلا من القطاع العام بنسبة هامة من اقتصاديات العالم3 .

– **التغير في قيم التعاون** : إحلال التعاون بدل الصراع وذلك عن طريق تحول التعاون مع المشكلات الدولية من منطق التنافس والهيمنة إلى التعامل معها على أساس تسويتها بأفضل الأساليب الإدارية كالمساومة ،وعموما أهم ما طورته المقاربة الليبرالية الجديدة هو مفهوم الإعتماد المتبادل ثم طورت العلاقة الكلاسيكية بين الديمقراطية والسلام ثم أعادت إحياء دور المؤسسات في العلاقات الدولية من خلال

[1]عمرو الجويلي،العلاقات الدولية في عصر المعلومات :مقدمة نظرية،السياسية الدولية ،عدد123جانفي 1996،ص.113.

المقاربة المؤسساتية الليبرالية الجديدة، حيث أصبحت تركز بشكل أكبر على الطريقة التي يستطيع فيها التعاون الدولي أن يتغلب على النتائج السلبية للفوضى، وكان ذلك من خلال البحث في موضوع تأثير المؤسسات الدولية في سلوك الدول، ضمن حالة من الفوضى الدولية، حيث اعتقد أصحاب هذه النظرية بدور المؤسسات في التغلب على الفوضى وتحقيق التعاون[1].

أ-التفسير المؤسساتي الليبرالي الجديد للتكامل الدولي

تفترض المؤسساتية الليبرالية الجديدة أن المؤسسات الدولية تتمتع بخاصية تقليص اللايقينية التي تكتنف السلوكات الدولية . فنظرية النسق الوظيفي عند روبرت كيوهان وأغلب الإتجاهات المؤسساتية (أعمال ستيفن كراسنر 1983م، دونكال سندال 1986م) يشتركون مع الواقعية (وولتز 1979م) في الافتراضات القاضية بأن الدولة فاعل موحد وعقلاني لها خيارات ثابتة، فهي تعتبر فاعلا أساسيا في السياسة الدولية والمكاسب الدولية تتجه نحو التعاظم نتيجة لبعض أنماط التفاعل الإستراتيجي، والمحددات الأساسية لتغيير في سلوك الدولة هو التغير الثابت في بنية النظام الدولي وكيوهان يركز على أهمية اللايقينية والمعلومات ويستقيها من الصفقات والمكاسب، فالمؤسساتيون يركزون على المباريات ذات المحصلة الإيجابية ويشددون على أهمية المعلومات كوعاء لبنية النظام الدولي .والتفكير المؤسساتي يؤكد على أن وحدات النظام الدولي في سلوكها الخارجي وهي تسعى لتعظيم مكاسبها تعتمد مبدأ التعاون، وهي تقدم على ذلك حينما ترى أن هذا الإجراء يسمح لها بالحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب المطلقة .ومن أجل ضبط تفاعلاتها ومراقبة سلوكها التعاوني تؤسس الدول الأنظمة الدولية

[1]-أشرف منصور،الليبرالية الجديدة جدورها الفكرية وأبعادها الإقتصادية ،سلسلة الفكر2008.ص214

والمنظمات التي تندرج ضمن المفهوم العام للمؤسسات الدولية وتوكل للمؤسسات الدولية عدة وظائف يعددها كيوهان Keohane في أربع نقاط[1]:

- تخفيض تكاليف عقد الصفقات لصالح عقد اتفاقيات وضمان احترامها والإلتزام بها .
- إرساء الشفافية وما يترتب عنها من إرساء الثقة .
- تزويد الأعضاء بأدوات مناسبة لحل الخلافات.
- توفير المساعدة والدعم التقني لأجهزة اتخاذ القرار.

وبإختصار فإن المؤسساتيون يرون بأن المؤسسات كالقائم بالوساطة وكوسائل لإحراز التعاون داخل النظام العالمي، إذن الأنظمة والمؤسسات تساعد الحكم التنافسي والنظام العالمي الفوضوي وتشجعهما، ومن حين لآخر تفرض التعددية والتعاون كوسائل لصيانة المصالح الوطنية.

يركز المؤسساتيون الليبراليون في الصعيد الإقتصادي على الطريقة التي تسمح بها الأنظمة والمؤسسات للدول أن تتغلب على معيقات التعاون والتي يفرضها التركيب الفوضوي للنظام الدولي، حيث تنشأ الحاجة إلى الأنظمة لأن هناك دائما خطرا في النظام الفوضوي من غلبة ا لإستراتيجيات التنافسية [2]ولذلك يركز تحليلهم على طرق ردع الإستراتيجيات التنافسية .وقد اتبع المؤسساتيون الليبراليون طريقتين مختلفتين في محاولتهم توضيح ظهور المؤسسات والأنظمة فقد اعتمدوا على

: نظرية الألعاب (معضلة السجين)، و على عمل المختصين با لإقتصاد الجزئي وذلك من خلال كون الوحدات الإقتصادية تنافس عن طريق آليات السوق الحرة، حيث تستخدم السوق كشبيه للنظام الدولي الفوضوي في ظروف السوق (ظروف دولية)، حيث يقل إنتاج الحسنات العامة ويزيد إنتاج السيئات

[1] –هدية عبد الله ، دراسة عن ظاهرة التكتل الإقليمي و ارتباطها بالحياة الدولية،المجلة المصرية للقانون الدولي المجلد 29 ،1983،ص.42.

[2] -Miller ,Benjamin,International Systems and Regional Security:From Competition to Cooperation,Dominance or Disengagement,The Journal of Strategic Studies,Vol.18.N 2 June 1995.,P.36.

العامة، وبظهور مشاكل عامة هنا لابد من ظهور تعاون بدل تنافس من خلال هيئة متدخلة أكبر، بمعنى ظهور مشاكل عامة تستدعي حلول مشتركة، وهذه الآلية تظهر عند فشل السوق بالنسبة لنظرية الإقتصاد الجزئي أي يصبح على اللاعبين الإقتصاديين التعاون بدل التنافس[1] والهيئة المتدخلة تتمثل في الطرف المهيمن الذي يستطيع أن يستخدم القوة للضغط على الدول الأخرى لكي تتعاون وتراعي نظاما ما، ويقول كيوهان في هذا الصدد >>إن النظام التجاري الحر يوفر الحوافز للتعاون لكنه لا يضمنه، وإن التعاون ليس شيئا تلقائيا بل يحتاج إلى التخطيط والمفاوضات ، فالتعاون حسبهم من منجزات الأفراد والمؤسسات وليس جزء من النظام الطبيعي .وعلى الصعيد السياسي فإن الدول القوية ضمن النظام الدولي تستطيع استعمال وضغط المذهب المؤسساتي كوسيلة لضم الدول غير الليبرالية سابقا إلى النظام العالمي الليبرالي وكذلك عليها التوجه إلى إقتصاد السوق، بمعنى عليها أن تثبت أهليتها الليبرالية، وقد طبقت هذه العملية في العلاقات بين الدول الشيوعية سابقا والإتحاد الأوروبي، والهدف الذي ترمي إليه الدول الغربية في استخدام الضغط المؤسسي هو التلاقي الإقتصادي الكلي السريع بين الدول الراغبة في الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي واقتصاديات الدول الأعضاء القائمة.

.بالنسبة للعلاقات مع العالم الثالث حيث تقل احتمالات ضغط مؤسسي إقليمي فإن أنجح الوسائل هي الإشتراطية Conditionality أي السياسات التي يتعين على الدول النامية إتباعها مقابل المزايا الإقتصادية مثل القروض أو الإستثمارات وشرط تحرير وخصخصة القطاع الإقتصادي، الحكم الصالح والإلتزام بحقوق الإنسان، وهذا ما حدث مع نهاية الحرب الباردة .

تعتبر المؤسساتية امتدادا لدراسات التكامل الوظيفي التي برزت في سنوات الأربعينيات والخمسينيات ودراسات التكامل الجهوي التي سادت سنوات الستينات ،وأخيرا دراسات الإعتماد المتبادل المعقد ة

[1] - Miller ,Benjamin,International Systems.,op,cit.,P.37.

والدراسات المستندة إلى الظاهرة عبر القومية ، التي إزدهرت سنوات السبعينات خاصة في أعمال كل من روبرت كوهين وجوزيف ناي في سنوات السبعينات والثمانينات .

وفي دراسة نشرت عام 1977حملت عنوان "Power and interdepandance" طوّر كل من ناي وكوهين مفهوم الإعتماد المتبادل المركب "interdepandance complex" وقد أخد هذا المفهوم مدلول بشكل أداة تحليلية ومضمونا مفهوماتيا بإمكانه المساهمة في تطوير نظرية العلاقات الدولية [1].

ورغم أن ظاهرة تخطي الحدود الوطنية Trans–nationalism كانت إضافة مهمة إلى مفرادات منظري العلاقات الدولية فإنها بقيت غير مطوّرة كمفهوم نظري ،ولعل أهم مساهمة للتعددية ،كانت تطويرها لمفهوم الترابط "الإعتماد المتبادل "،فبالنظر لتوسع الرأسمالية وظهور ثقافات عالمية ،أدرك التعدديين أنه يوجد تواصل بين الدول .[2]

لهذا طوّر كل كوهين وناي أداتين للقياس والتحليل هما:

–الحسايسية Sensitivité:وتعني قدرة الفاعل أعلى التأثير السريع والعميق على الفاعل ب .

–الإنجراحية Vulnérabilité:وتعني قدرة الفاعل ب على مقاومة فعل أ،ولقد تعرض هذا الطرح التعددي لإنتقادات شديدة من طرف رواد الفكر الواقعي ،خاصة فيما يتعلق بإنحسار دور الدولة ،حيث تجاهل كينث والتر K.Walterأهمية المنظمات والمؤسسات الدولية ،ولقد ناقش كينيث والتر في كتابه Theory of international politics أن مستوى الإعتماد المتبادل دوليا بعيدا جدا على مستوياته في النظام

[2] -Mainuddin,Rlin G,The New World Order ,The Transition in The Third World:Implication for the Nation –State, Journal of Third World Studies Vol.12.N.1.Spring 1995.,P.42.

السياسي الوطني ،كما أن الإعتماد المتبادل الإقتصادي خاصة بين القوى الكبرى أقل بكثير من ذلك الذي كان سائدا فيما سبق[1].

ب-مفهوم المصلحة :

وفي إطار **اللبيرالية الجديدة Neoliberalism**،التي تدور حول **مفهوم المصلحة** ،حيث قام بعض الباحثين بتفسير نمط التذبذب في التكامل الأوروبي من خلال اقتراب تحليلي لإستراتيجيات التهديد القائم على عدم التماثل المعلوماتي بين الأطراف المتفاوضة في نطاق الجماعة الأوروبية وذلك من خلال تطوير عدة نماذج الإستراتيجيات التهديد القائمة على حالة عدم اليقين وعدم التماثل المعلومات بين الدول وانطلاقا من افتراض أساسي مفاده اختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لموقفها من درجة التكامل المطلوبة وأنه طبقا لذلك هناك دول ترغب في تحقيق مستوى أعلى للتكامل ودول أخرى تفضل مستوى متواضعا

للتكامل يطلق عليها الدول المتقاعسة،حدد الباحث النموذج الأول بأنه يقوم على أن الدول المتقاعسة تهدد بترك المنظمة أو الإنسحاب الكامل منها أو تهدد بالإنسحاب من بعض مجالات التعاون ،أما النموذج الثاني فيقوم على أن الدولة المتقاعسة قد تدعي أن أجهزتها الداخلية سترفض التصديق على المعاهدة إذا لم يتم تبني موقفها بشأن مستوى التكامل (التهديد بالتصديق)،وأما النموذج الثالث فيقوم على استغلال الدولة المتقاعسة لإمكانية استيلاء المعارضة الداخلية في بلادها والرافضة للتكامل على السلطة ، وفي ظل المعلومات المحدودة للدول الأعضاء عن بعضها البعض تلجأالدول المتقاعسة إلى إستخدام أي من هذه الإستراتيجيات من آن إلى آخر فتحدث الأزمة داخل الجماعة ويتم نوع من المساومات بين الدولة

[1] Mainuddin,Rlin G,The New World Order.,op,cit.,P.43.

المتقاعسة والدول التكاملية وتستجيب[1] هذه الأخيرة لضغوط الدولة المتقاعسة بشكل أو بآخر فيتقدم المشروع التكاملي ،وقد تتمكن الدول المتقاعسة الصغيرة من استخدام هذه الإستراتيجيات بنجاح[2] .

ج-فكرة السلام الديموقراطي :

تمثل أطروحة السلام الديموقراطي جوهر الفكر الليبرالي في فترة ما بعد الحرب الباردة ،حيث بدأ الحديث عن أطروحة السلام الديموقراطي قبل سقوط الإتحاد السوفيتي في ثمانينيات القرن العشرين ،مما فسح المجال لإبراز الطروحات القائلة بأن الدول الديموقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعضب بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى .

لذا فإن الديموقراطية تعتبر مصدرا للسلام ،كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الليبرالية ،فقد لقي هذا الطرح دعما واسعا في الأوساط السياسية والأكاديمية الأوروبية ،كما تعمد الرئيس بيل كلينتون في خطابه عن حالة الإتحاد الأوروبي عام 1944 بالإشارة إلى غياب الديموقراطية كتبرير للسياسات الأمريكية الرامية إلى الرامية إلى تعزيز عملية النشر الديموقراطي في أوروبا الشرقية والوسط بعد نهاية الحرب الباردة وفتح الباب أمام إنضمام هذه الدول إلى الإتحاد الأوروبي .

وقد قدم لنا بعض الباحثين من أمثال مايكل دويل وجيمس لي ري ،وبروسيت راسيت ،عددا من التفسيرات في هذا الإتجاه ومن أكثرها انتشارا تلك القائلة بأن الدول الديموقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تتبنى نفس المبادئ.

[1]-أشرف منصور،الليبرالية الجديدة جدورها الفكرية وأبعادها الإقتصادية، نفس المرجع السابق،ص.215.
[2] - عامر صلاح الدين ،مرجع سابق ،ص.66.

فهي تقوم أكثر من غيرها بتسوية خلافاتها عبر الوساطة والمفاوضات ، أو عبر أشكال أخرى من الدبلوماسية السلمية ،حيث يرى دويل أن إحدى فوائد الديموقراطية هي أن الخلافات تعالج قبل وقت طويل من أن تصبح نزاعات تخرج إلى الساحة العامة .

المطلب الثالث :الطروحات الواقعية الحديثة

هناك رؤى مختلفة ضمن المدرسة الواقعية للتعاون الدولي، حيث شهدت هذه المدرسة تطورات عديدة بتغيير الظروف الدولية، فهناك واقعيّون تقليديّون و واقعيّون جدد و وغيرهم؛ فالواقعيون التقليديون، يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر، تمتلك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب ،وإذا كانت المشاعر الأنانية متأصلة، فالصراع أمر لا مفرّ منه .هذا هو المفهوم التقليدي للمعضلة التي تجعل، التعاون فيما بين الدول أقل احتمالا ترى الواقعية الجديدة أن التعاون بين الدول أمر متوقع وقائم فعلاً، ولكن هذا التعاون له حدود، فهو مقيّد بمنطق التنافس الأمني المسيطر الذي لا يلغيه التعاون مهما كان حجمه، وإن الدول هي أطراف فاعلة ممتلكة لقوى غير متكافئة، وأن الدافع لسلوك الدول هو المصلحة الذاتية، فضلاً عن ذلك فإن هناك عاملَين أساسيَين يسهمان في جعل التعاون أم ا رً صعبا : الأول هو احتمال الغش، والثاني هو الاهتمام الذي تبديه الدول ب"المكاسب النسبية.[1].

أ-التحليل النظامي من خلال الواقعية الجديدة:

تتفق الواقعية الجديدة في تحليل النظم مع الليبيرالية الجديدة في أن الدول تمثل أهم الفاعلين على المسرح العالمي ،وأنها تتصرف بوحي من مصالحها الخاصة في بيئة فوضوية تفتقر إلى سلطة مركزية عليا ، إلاّأن الأولى على خلاف الثانية لا تعول كثيرا على دور المؤسسات في التعاون وتهتم بالمنافع المتحصلة

[1] - محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية لراهنة دراسة المفاهيم والنظريات، دار الجيل ، ط1، بيروت ،1999،ص.18.

للخصوم والمنافسين ،وتشمل الواقعية الجديدة على نظرية المؤسسية البنائية التي تقوم على أن النظم تمارس دورا في قيادة المشروعات التعاونية بل وقد تساعد على تطوير قاعدة المعاملة بالمثل مثلما يحدث في تنظيمات الجماعة الأوروبية مما يجعل من السهل على الدول قبول خسائر نسبية في وقت ما لتوقع تعويضها في وقت آخر .

وتعتبر نظرية الإستقرار المرتبط بوجود قوة مسيطرة أكثر النظريات الواقعية حظا من التطوير والتحديث في مجال التحليل النظامي وهي تقوم على أن تقوم على أن النظم تنشأ وتبقى لوجود دولة قادرة على حفظ التوازن داخل النظام ،مما يعني أن النظم وإستمرارها مرهون بوجود درجة عالية من عدم التكافؤ في توزيع القوة في مجال قطاعي معين.

ومن الإتجاهات الحديثة التي ظهرت في إطار نظرية الإستقرارالمرتبطة بدولة قائد أو بقوة مسيطرة ما ذهب إ ليها البعض من أن استقرار النظام يمكن أن يتحقق في ظل القوة النسبية لإحدى الدول بالقياس إلى بقية الأطراف في النظام ،طالما كانت هذه الدولة تبلغ درجة من القوة تكفي لتجعل منها مصدر عطاء للآخرين الذين هم دونها في القوة فلا يقوم لديهم سبب لتحدى وضع القوة النسبية لتلك الدولة [1]

ويدهب رأي آخر في نطاق هذه الإتجاهات الحديثة إلى أنه يمكن للنمط الجماعي المحدودة للقوة أن يكون بديلا للقوة المنفردة ،ولاسيما فيما يتعلق بمجال الترتيبات الإقليمية المفتوحة أو المرنة ،وإلى جانب ذلك يدهب إتجاه آخر إلى وجود حالة من التناقض المتوازن ،توزع موارد القوة بين الدول الأطراف في النظام

[1] –عبد الونيس أحمد ، التكامل الإقليمي :مشكلاته و وسائل النهوض به ،مجلة كليى كلية الشريعة والقانون نجامعة الأزهر، العدد 6 ،1991،ص.18.

بطريقة متفاوتة بما يخلق بينها نوعا من التوازن ، وليس وجود الفاعل الموازن تمثل شرطا أساسيا في نشأة النظم واستمرارها ولاسيما في المناطق الإقليمية ،التي تضم دولا بينها تناقضات واسعة سياسيا وآيديولوجيا وثقافيا كما هو الحال في معظم الأقاليم الجغرافية المتميزة لقارتي آسيا وإفريقيا [1]،

بل أكثر من ذلك ،فإن ثمة اتجاها يرى أن الإرث التاريخي لعلاقات الشك والريبة بين أطراف النظام وبين الدولة التي تتتمتع بوضع القوة المسيطرة نسبيا في منطقة إقليمية معينة ،مثل هذه الحالة تجعل من وجود المنسق أو المنظم وليس العامل الموازن الذي يقوم على فرض الإستقرار والحفاظ على النظام [2].

ب-نظرية الحكوماتية

وفي هذا الإطار برزت عدة مناهج في نطاق الواقعية الجديدة Neo Realism لتفسير التطورات الحاصلة في التكامل الأوروبي حركة وجمودا ،من أهم هذه المناهج **نظرية الحكوماتية -Inter Governmenetalism**توسيع دور الحكومات في العملية التكاملية ،واقتراب السياسة الداخلية ،مقتضى نظرية الحكوماتية أن التكامل يتجه إلى الأمام عندما تلتقي التفضيلات السياسية للدول بينما يتعثر حال اختلاف هذه التفصيلات ،كما أن الحكومات ما تزال تتحكم في عملية صنع القرار بشأن المسائل البيئية رغم تزايد الوعي السياسي والشعبي بها مما يؤكد أن الدول ماتزال تمارس دور الرقيب أو الحارس على سياسات الجماعة الأوروبية التي لا تعدو مؤسساتها أن تكون أداة تجترها الدول متى شاءت .

[1] -عبد السلام نوير،محمد عاشور ، التكامل الإقليمي ،دراسة نظرية ميدانية ، الطبعة الأولى ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،جامعة القاهرة ،مصر ،2007.ص21.

[2]- عبد الونيس أحمد، المرجع السابق ،ص.19.

المطلب الرابع :الطروحات البنائية

أ- النظرية البنائية المؤسسية

يرتكز الإفتراض الأساسي في المنهج أن المؤسسات بما يوفره من إطار تفاعل الإستراتيجي تشكل مصالح وأدوار الفاعلين بما يساعد في النهاية على تطوير قواعد وتوقعات مقبولة وهويات جماعية للفاعلين ، وتكمن نقطة الإهتمام في هذا المنهج تكمن في دراسة العلاقة بين النظم والمؤسسات بالمعنى الواسع والأدوار والقواعد ،انطلاقا من تحديد النظم بأنها "مجموعة مرتبطة من القواعد الرسمية وغير الرسمية التي تحدد الأدوار السلوكية للفاعلين وتقيّد نشاطاتهم وتشكل توقعاتهم .

ويذهب هذا الإتجاه إلى أن المنهج البنائي المؤسسسي يختلف عن نظريات الواقعية الجديدة التي تدرس النظام الإقليمي من خلال أوضاع مادية كتوازن القوى والدولة القادرة على حفظ السلام واستقراره ،كما يختلف عن نظريات الليبيرالية الجديدة التي ترى أن الفاعلين قد يتشئون النظم لتطوير التعاون بينهم في مجالات محددة ، وجوهر الإختلاف بين المنهج المذكور وبين المدرستين الواقعية والليبيرالية يكمن في أن النظم أي المؤسسسات طبقا لهذا المنهج قد لا تكون نتيجة لإختيار عقلاني وواع من قبل الدول وإنما تظهر نتيجة التفاعلات ذاتأنماط محددة تتحول إلى طابع مؤسسي منظم ،فضلا عن أنها –أي المؤسسسات–تمثل مصدرا مهما في تشكيل هوية الدولة وأدوارها ومصالحها [1].

[1] -حتي ناصف ،مفاهيم لتكامل في اطار النظام الإقليمي العربي ،شؤون عربية ، العدد 120أبريل 1995،ص.26.

ب-نظرية الأنساق ومنهج عبر القومية :

إن التراجع الذي أصاب العامل السياسي الإستراتيجي كمؤشر على العلاقات الدولية لمصلحة العوامل الإقتصادية والمالية والثقافية،وتزايد عدد القوى الفاعلة والمؤثرة على المسرح الدولي ، إضافة إلى بروز قضايا دوليةوعالمية تعجز المؤسسات الدولية الموجودة عن معالجتها ،كل ذلك أدى إلى البحث ن أطر نظرية جديدة تساعد على تفسير التعاون بين دول تسعى إلى تحقيق مصالحها الخاصة،ويرى كرسنر Krasnar بأن الأنساق **les régimes** بأنها "مجموعة مبادئ وقواعد وضوابط وإجراءات تقريرية ضمنية أو صريحة ،تلتقي حولها توقعات القوى الفاعلة وتطال مجالا نوعيا محددا ،وأولى الطروحات النظرية حول الأنساق وردت في كتابات كيوهان Keohane خلال معالجتها "الإعتماد المتبادل المعقد" الذي يستوجب دراسة التدفقات المتوالية للمبادلات الإقتصادية المرتبطة بتوسع السوق الرأسمالي وبمسار الإندماج الإقتصادي من جهة وتعدد القوى الفاعلة والمؤثرة من جهة ثانية مثل الدول والمنظمات الدولية والشركات عبر الوطنية والحركات الثورية والكنائس والجمعيات،وعبرت الدراسات كيوهان التي توالت من خلال النشرات الدورية لمجلة المنظمة الدولية ،يحث منهج العبر الوطنية عن عدم التخلي عن دور الدولة ،ولكن مع الأخذ بآليات من شأنها أن تحد من حرية هذه الدول .

وتتضمن الأنساق قواعد وأطرا للسياسات التي ينبغي اتباعها من قبل الفاعلين بشكل يسمح في تدعيم الثقة المتبادلة بين الدول ويوّلد القناعة بإشباع المصالح المشتركة ،وتتحدد وظيفة الأنساق كما يلي[1] :

[1] -Barnett,Michael,Sovereignty,Nationaliom,and Regional Order In The Arab State Sysstem,International Organization , Vol.49.n.3,Summer1995.,P.39.

*وضع حل لتنظيم أو لتناسق السياسات في عالم يحكمه "الإعتماد المتبادل "وذلك بتقديم بعض القيم التي تكون مقبولة من المجموعة الدولية .

*تنظيم مبدأ المعاملة بالمثل في علاقات القوى الفاعلة ببعضها .

*الإرتقاء بالتعاون إلى درجة أعلى وعلى المدى البعيد.

*تسهيل عمليات التكيف مع الأوضاع المستجدة .

وكما هو الحال في أي طرح نظري جديد ،برز نوع من الجدال حول إمكانية وجود نسق ما يتم الأخذ بمعياري "الفعالية" ومدى قبول الأطراف بالقواعد والمبادئ والإجراءات ،و"الصلابة" أي مدى قدرة النسق على مواجهة التحولات ،وإنطلاقا من هذه المعايير وجهت بعض الأنتقادات إلى هذه المقاربة بأنها لاتبتعد عن الطرح الواقعي.

المطلب الخامس :منهج التحليل القانوني المطوّر

شهدت دراسة التنظيم الإقليمي من خلال المنهج القانوني تطورا ملحوظا تمثلت أولى ملامحه في تميّز مفهوم التنظيم الإقليمي عن المنظمة الإقليمية ، اعتبار الأول يشمل الثاني ويتجاوزه إلى معالجة أو ضاع الإقليم الذي تعمل فيه المنظمة ، مما يترت عليه أن اتساع نطاق الدراسة ليشمل دور المنظمة الإقليمية في بلورة وتأصيل مبادئ جديدة في التنظيم الإقليمي وموقعها –صفة عامة–من النظريات العامة للتكامل الإقليمي بمستوياته التدريجية من التنسيق إلى التعاون فالتكامل والإندماج والوحدة .[1]

[1] - Barnett,Michael,Sovereignty,Nationaliom,.op,cit.,P.40.

وثمة تطورا آخر شهدته مناهجية التحليل القانوني للتنظيم الإقليمي ، وهو ما يمثل في استخدام التحليل المقارن سواء كان في ذلك **أتمت المقارنة على مستوى التحليل الجزئي** كالمقارنة بين أساليب صنع القرار في كل من جامعة الدول العربية والجماعة الأوروبية أو المقارنة في الإختصاص التشريعي بخصوص التجارة الحرة في الخدمات المالية بين الجات واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية والجماعة الأوروبية ، وساء أيضا أن تمت المقارنة مسائل قطاعية نوعية في نطاق التنظيم الإقليمي كالمقارنة بين نظم حقوق الإنسان في التنظيم الإقليمي لأوروبا وأمريكا وأفريقيا والمنطقة العربية ،وسواء كذلك أتمت المقارنة على المستوى الكلي كاستقراء خبرة التنظيم الإقليمي لمنطقة معينة –أوروبا الغربية– واستكشاف دلالاتها فيما يتصل بتجارب ومشاريع التكامل الإقليمي على وجه العموم ، والوقوف على حدود وإمكانات الإفادة من تلك الخبرة في نطاق تنظيم اقليمي آخر كالمنطقة العربية ، وما بعدها أومنطقة الدول الأمريكية بما تكشف عنه المقارنة من إمكانية الأخذ في نطاق هذه الدول بأسلوب اتفاقيات الإنتساب المؤقتة التي تربط دول شرق ووسط أوروبا بالجماعة الإوروبية ،كخطوة لإقامة منطقة تجارة حرة تضم الدول الأمريكية قاطبة ،بل قد تتسع المقارنة لتتبع نظام قانوني معيّن كالتحكيم في التنظيم الإقليمي العربي عبر فترات زمنية مختلفة ،ومن التطورات ذات دلالة في نطاق التحليل القانوني المقارن للتنظيمات الإقليمية أن تتم المقارنة من خلال الإستعانة بأحداث مناهج التحليل في العلاقات الدولية والتنظيم الدولي ،كما هو الشأن في الدراسة التي قارن فيها ،بين الإتحاد الأوروبي[1] ومنطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية NAFTA ومنظمة التجارة العالمية فيما يتصل بإنشاء وتطبيق القواعد والقرارات المتعلقة بالتجارة والبيئة من خلال منهج التحليل النظامي القائم على الجمع بين نظريتي اللبيرالية الجديدة والواقعية الجديدة ولاسيما نظرية الإستقرار المرتبطة بقوة مسيطرة النظرية البنائية –المؤسسية التي تدور حول مفهومي المصلحة والمنافع النسبية

[1] أ.د.علي الدين هلال دسوقي،أ.د.محمود إسماعيل محمد ،إتجاهات حديثة في علم السياسة،مرجع سابق.ص.403.

أما التطور الأهم الذي أصاب الدراسات القانونية للتنظيم الإقليمي فيكمن في ظهورها ما يسمى **بإقتراب القانونية** أو القانون الخالص أو قوة القانون في نطاق تقييم دور القانون الإندماجي الأوروبي بصفة عامة ومحكمة العدل الأوروبية على وجه الخصوص في تحقيق الوحدة الأوروبية ، ففي البدايات الأولى للتكامل الأوروبي ، كان ينظر إلى المحكمة بوصفها فقط أحد الأجهزة التي يقوم عليها البنيان التنظيمي للجماعة الأوروبية وأن دورها لا يتعدى دور الموظف الفني أو التكنوقراط الذي يعني بتبطيق الإتفاقات الدولية الموضوعية بموافقة الدول الأعضاء في المشروع التكاملي ،ومع بروز دور المحكمة ذهب البعض إلى أن تلعب دور الوسيط في التكامل الأوروبي من خلال ما تصنعه من نصوص وصيغ واضحة يمكن للفاعلين السياسيين من خلالها تطوير العملية التكاملية ،ويذهب أنصار الوظيفية الجديدة القائمة على الربط بين السياسة والإقتصاد إلى أن المحكمة تلعب دورا ملحوظا في تحقيق **الإنتشار الوظيفي والإنتشار السياسي** والمحاكم الداخلية نحو قبول قرارات المحكمة وتطوير المصالح المشتركة للدول الأعضاء من خلال مناهجية التفسير الغائي لمعاهدات الجماعة الأوروبية.

. إلاّ أن أنصار المدرسة القانونية يخلصون من انجازات محكمة العدل الأوربية في التكامل الأوروبي إلى أن تمثل المحكمة المحرك الرئيسي دور المحكمة في تحقيق التكامل القانوني الأوروبي .

ويقوم اقتراب القانونية على دراسة دور المحاكم في التكامل الإقليمي من خلال مباشرته المحكمة لإختصاصاتها بعيدا عن الإعتبارات الإيديولوجية أو المذهيات السياسية وطبقا لهذا الإقتراب ،تمثل الجماعة الأوروبية فكرة قانونية تقوم على أن قانون الجماعة المكتوب نص مقدس ، والشروحات القضائية علية حقيقة قانونية ثابتة[1]

1–محمد فهمي ،عبد القادر،النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية،الأردن دار الشروق للنشروالتوزيع.2010.ص24.

، والسوابق القضائية هي المخرج اللازم والملائم لضمان التطبيق السليم والصحيح لأحكام القانون ، والمحكمة هي صوت العدالة وقراراتها عنوان الحقيقة الدستورية ، وهكذا يتحصل الإفتراض الأساسي في إقتراب القانونية في أن الفاعلين السياسيين في نطاق الجماعة الأوروبية

،إذ يواجهون مشكلات غير متوقعة ،غالبا ما يكونون غير قادرين[1] أو بالأحرى غير راغبين في القيام التزاماتهم التعاقدية فتتدخل المحكمة وتضطلع بدور قيادي في صنع السياسة للحفاظ على بنية الجماعة ووحدتها .

ويذهب أنصار القانونية إلى دراسة دور المحكمة في التكامل القانوني –طقا لهذا الإقتراب – ينبغي أن تتم على مستويين :

*الأول :يتعلق دراة التغلغل الشكلي التدريجي لقانون الجماعة الأوروبية في القوانين الداخلية للدول الأعضاء ،بهذف الوقوف على دور المحكمة فيم الإرتقاء بالقانون التعاهدي إلى مرتبة الدستور القانون الموّحد الذي يعلوعلى القوانين الداخلية للدول الأعضاء ،وكذلك دور المحكمة في توسيع نطاق القضايا التي تعنى بالأفراد والدفع بقانون الجماعة مباشرة أمام المحاكم الداخلية .

*المستوى الثاني :فيتعلق التغلغل الموضوعي معنى دراسة دور المحكمة في توسيع نطاق التنظيم القانوني للجماعة الأوروبية من المجال الإقتصادي بمعنى دراسة دور المحكمة في توسيع نطاق التنظيم القانوني للجماعة الأوروبية من المجال الإقتصادي الضيق إلى مجالات أخرى جديدة كالرفاهية الإجتماعية ،والصحة والتعليم،وحقوق المشاركة السياسية .

---

[1]- محمد فهمي نفس المرجع السابق،ص،24.

هذا ويلاحظ أن إقتراب " القانون الخاص" في دراسة التكامل الإقليمي يجد له صدى في الفقه العربي الذي تعوّل فيه كتابات كثيرة على ضرورة إنشاء جهاز قضائي "محكمة عدل عربية" في نطاق الجامعة العربية كخطوة لازمة على طريق النهوض بالتكامل الإقليمي العربي .

غير أن البعض يرى أن إقتراب " القانونية" قد أصاب بعض الحقيقة ولم يصب الحقيقة كلها ،فإذا كان صحيحا أن المحكمة تلعب دورا مستقلا ومؤثرا في نطاق الجماعة الأوروبية ،فإن هذا الدور له أسبابه وظروفه الخاصة بآليات الرقابة التي تمارسها الدول الأعضاء على مؤسسات الجماعة ،دون أن ينفي ذلك حقيقة أن هذه الدول هي التي أوجدت تلك المؤسسات وأنها ماتزال تغيير مهامها ويرى هذا الإتجاه أنه يمكن دراسة دور مؤسسات الجماعة الأوروبية كالمحكمة وغيرها من خلال نموذج العلاقة بين الأصيل والنائب أو الوكيل حيث تمثل الحكومات الأصيل بينما تمثل المؤسسات دور النائب ،ويقوم النموذج على مجموعة من المفروض الإمبريقية تتحصل في أن[1]:

أ–المؤسسات الفوقية تعمل في نطاق الحدود التي تفرضها تفضيلات الدول الأعضاء .

ب–نستغل المؤسسات الفوقية الإختلاف الحاصل ين تفضيلات الدول الأعضاء في تدعيم سلطاتها ،وخاصة في ظل قواعد تصويتية معينة كالأغلبية العادية أو الموصوفة.

ج–عدم التماثل المعلومات بين الأصيل والنائب لصالح الأخير يزيد من قدرته في التأثير .

د–تزداد قدرة المؤسسات الفوقية في التأثير على الحكومات في حالات امتلاكها لقاعدة جماهيرية عريضة داخل الدول الأعضاء ،وفي ضوء هذه الفروض الإمبريقية لنموذج الأصيل–النائب–،ويخلص الإتجاه المذكور إلى نقطة الأساس في تقييم دور المحكمة تكمن في حقيقة قواعد وآليات الرقابة التي تمارسها

[1] –أحمد عبد الونيس شتا ، مرجع سابق ،ص.480.

الدول الأعضاء على المحكمة محددة في نطاقها وغير فاعلة في مصداقيتها،فسلطة الدول في تعيين قضاة المحكمة محدودة في ضوء طول الفترة التي يقضيها القضاة في مناصبهم،ولاتملك الدول عزل القضاة من مناصبهم ،وسلطة المجلس الأوروبي في إلغاء قرارات المحكمة محدودة في ضوء تطلب الأغلبية الموصوفة لذلك،بل تطلب الإجماع في حالات كثيرة ،كما أن مراجعة سلطات المحكمة تتطلب إعادة النظر في المعاهدات المنشئة للجماعة بالإجماع وتصديق البرلمانات الداخلية عليها ،فلا عن أن عدم التماثل المعلوماتي يعمل لصالح المحكمة نتيجة الغموض القانوني والفني الذي يغلف قراراتها ،كل ذلك قد أتاح للمحكمة مرونة واسعة في إصدار الأحكام دون إثارة الدول الأعضاء كما أتاح للمحكمة سلطة تقديرية في ممارسة دور واسع ومستقيل في نطاق التكامل والإندماج الأوروبي .

المطلب الخامس : تقييم الإتجاهات الحديثة في دراسة التكامل والإندماج

يكشف استعراض الإتجاهات الحديثة في دراسة التنظيم الإقليمي في السنوات العشر الأخيرة عن مجموعة من السمات والملاحظات يمكن تلخيصها على النحو الآتي :

أ–تتميز المناهج والإقترابات المستخدمة في دراسة التنظيم الإقليمي في هذه الفترة بالسمة الواقعية ،بمعنى أن هذه المناهج وتلك الإقترابات ،سواء فيما يتعلق بظهورها لأول مرة أو فيما يتعلق بتطوريها وتحديثها ، ترتبط ببيئة اقليمية معينة ،فالإتجاهات الحديثة في منهاجية التحليل القانوني تتفق وتعدد التنظيمات الإقليمية ووجود حدأدنى من التشابه والتماثل فيما ينها مما يساعد بالتاليفي بناء نظرية عامة لللتنظيم الإقليمي من خلال استقراء وتأصيل الخبرات والتجارب الإقليمية في مختلف مناطق العالم ،وإلى جانب ذلك [1]،

[1] - حسن عبدالله جوهر ،مرجع سابق ،ص.64.

فإن اقتراب "القانونية"أو القانون الخالص يتفق ويتعاظم دور المحكمة العدل الأوروية في التكامل القانوني للجماعة الأوروبية ،كذلك فإن ظهور الوظيفية الجدلية وغيرها من الإقترابات الجديدة كنموذج النائب والأصيل [1]، ونموذج استراتيجيات التهديد القائم على التماثل المعلوماتي كل ذلك يتفق ومة التذبذب ، التي تميز تجربة التكامل والإندماج الأوروبي ،وفضلا عن ذلك فإن منهج التحليل النظامي باتجاهاته وتطوراته الحديثة ، أو التي ظهرت في طور النشوء ،كما أن المنهج البنائي المؤسسي لدراسة التنظيم الإقليمي العربي يتفق وحالة الإخفاق الواسع التي تميز مشروعات التكامل ، ومفهوم الوفاق يتفق والحالة الوسط لتنظيم أمريكا اللاتينية بين الجمود والفاعلية ،وأمام ذلك قد تبدو الدراسة المسحية للمناهج والإقترابات سالفة الذكر ،وكأنها دراسة رأسية تعرض للمناهج والإقترابات الحديثة في نطاق التنظيم الإقليمي بالنسبة لكل منطقة اقليمية على حدا ،مع أن السمة " الواقعية"لهذه المناهج وتلك الإقترابات أي ارتباطها بخصوصية التجارب الإقليمية هي التي اقتضت ذلك.

ب –ثمة بعض القواسم المشتركة أو نقاط الإلتقاء بين المناهج والإقترابات الحديثة في دراسة التنظيم الإقليمي ،فالوظيفية الجدلية تعديل وتطوير للوظيفية الجديدة ، والمدراس الواقعية واللبيرالية والإدراكية تتفق جميعها حول دور النظم والمؤسسات في التعاون الدولي وإن اختلفت هذه المدارس فيما بينها حول حجم ودرجة " المؤسسية" المطلوبة لتحقيق التعاون ،أي حول ما إذا كانت النظم مجرد متغير تابع أم أنها فاعل مستقل في تشكيل سلوك التعاون الدولي ،وفي هذا الإطار فإن المنهج البنائي المؤسسي الذي طوره البعض لدراسة التنظيم الإقليمي العربي يتفق في فروضه النظرية إلى حد كبير مع النظرية الإدراكية في

1-أفندي عطية حسين،المنهج الوظيفي ودراسة المنظمات الدولية مع التطبيق على الأمم المتحدة ،اتجاهات حديثة في علم السياسة،القاهرة،مرجع سابق ،ص488.

صورتها المتشددة التي تنطلق –هي الأخرى –من اقتراب يدور مع المؤسسة وجودا أو عدما وتنظر إلى المؤسسات في معناها الواسع على أنها متغير أصيل في تشكيل السلوك وفرض الإمتثال وتكوين الهوية المشتركة ،ومفاد القول بوجود نقاط إلتقاء ين المناهج والإقترابات يصبح بين مناهجية التحليل القانوني المقارن للإتحاد الأوروبي ونافتا ومنظمة التجارة العالمية في مجال القواعد والسياسات المتعلقة بالتجارة والبيئة وبين منهج التحليل النظامي من خلال الليبيرالية والواقعية[1] ،

في محاولة للوقوف على دور "المصلحة والقوة"في إنشاء وتطبيق القواعد والسياسات سالفة الذكر،

كذلك فإن أنصار القانونية الجديدة أو إقتراب القانون الخالص في معرض بيانهم لدور محكمة العدل الأوروبية في التكامل الأوروبي ،قد عولوا على المفاهيم والإفتراضات الأساسية للوظيفية الجديدة فيما يتعلق بالإنتشار الوظيفي والإنتشار السياسي وتطوير المصالح المشتركة [2].

ج–معظم المناهج والإقترابات التي ظهرت حديثا في دراسة التنظيم الإقليمي تصلح لدراسة التنظيم العالمي وترتيبات التعاون الدولي بصفة عامة ، ولاسيما في ذلك منهج النظامي بنظرياته واتجاهاته المختلفة ،بل إن أنصار الوظيفة الجدلية لم يستعبدوا امكانية تطبيقها على النطاق الدولي ، ومن ناحية أخرى ،فهناك بعض الطبيقات الحديثة،المحدودة والمتفرقة ،لإستخدام المناهج والإقترابات التقليدية في نطاق التنظيم الدولي لدراسة بعض التجمعات والتنظيمات الإقليمية ،كما هو الشأن بالنسبة لإستخدام منهج التحليل النظمي المفتوح أو ما يعرف بنظرية المنظمة أو نظرية العلاقة بين المنظمة وبيئتها بما تنطوي عليه من تقييم فعالية المنظمة من خلال تفاعلها مع كافة العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية الحاصلة في يئتها

[1] - .حسن عبدالله جوهر، تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية، مجلة السياسة الدولية، ، العدد :124، ابريل 1996،ص.63.

،إستخدم هذا المنهج في دراسة أنماط التغيّر ،وحدود الفاعلية في عضوية المنظمات الدولية عموما ،اقليمية كانت أم عالمية ،وكما هو الشأن أيضا في استخدم تحليل المضمون بشقيه الكمي والكيفي في دراسة وتقييم المطالب الأساسية للإتحاد الأوروبي إزاء دول البحر المتوسط أثناء إنعقاد مؤتمر برشلونة في الفترة من 22-1995/11/28 حول العلاقات المستقبلية بين دول الإتحاد ومعظم الدول المطلة على شرق المتوسط وغربه ،وكان الباحثين يسوقون تحليلاتهم في نطاق الفروض الأساسية للنظرية الواقعية ولاسيما نظرية الإستقرار المرتبط بقوة مسيطرة،[1]

وواقع الأمر أن مصداقية هذه المناهج التقليدية تتوقف -بصفة عامة-على ما يكون عليه حال المنظمة وما إذا كانت في طور التكوين والإنشاء أو إعادة التشكل أم أنها في حالة حركة نشاط أم أنها تواجه تحدي البقاء والإستمرارية ففي الحالات الأخيرة قد يكون استخدام هذه المناهج وخاصة منهج التحليل النظمي أو نظرية المنظمة ذات قيمة علمية ،بينما تقل هذه القيمة في حالة ما تكون المنظمة الدولية في طور الإنشاء والتكوين كما هو الحال بالنسبة لقيام العديد من التجمعات والترتيبات الإقليمية في مختلف مناطق العالم في الآونة الراهنة ،الأمر الذي يفرض ضرورة البحث عن مناهج وإقترابات تتلائم ومقتضيات الوضع الراهن لهذه التجمعات وتلك الترتيبات[2].

د-أما بالحديث عن نظرية الإدارة الدولية كانت نتائجها وخيمة بالنسبة لتجربة السلع الرئيسية مع الشركات عبر الوطنية التي تم إنشاؤها في السبعينات لا تكشف عن تعاون بين أطراف متساوين ،وقد هبطت باستمرار أسعار هذه السلع وكانت نتائجها وخيمة على اقتصاديات الدول المنتجة وهل تشارك المنظمات الدولية الحكومية في اتخاذ القرارات دولية مؤثرة صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة

1

2 - أشرف منصور ،الليبرالية الجديدة جدورها الفكرية وأبعادها الإقتصادية،مرجع سابق ،ص235.

التعاون والتنمية الصناعية O.L.D.E وهل يتم استشارة هذه الهيئات الأهلية عند اقتراح مشاريع ذات عائدات عالمية مثل A.M.I الذي وصفه الع بأنه قد شكل "دستور للإقتصاد العالمي "[1].

ويظهر التالي أن إستعمال الإدارة الدولية هو أداة إيديولوجية لبعض المننظمات الدولية المهتمة تشريع اتجاهاتها ومشاريعها المستوحاة من اللبيرالية الجديدة .

بالنسبة إلى سموتس Smouts.M.C فإن خيار الإعتقاد بالعلاقات الدولية من خلال مصطلح الإدراة الدولية يسمح بإعطاء رؤى للأشخاص وللتفاعلات التي أهملتها الأدبيات الواقعية ، ويحدد التفكير حول فكرة المجتمع الدولي ، ولكن هذا الخيار ،إذا ما أدى إلى الإهتمام الإجراءات أكثر من المضمون وبالفعالية أكثر من العدالة ،يمكن أن يقود أيضا إلى التسليم ما يطرحه ع الليبراليين الجدد بخبث[2].

وبالنسبة إلى سنركلنس Sanerclans فإن هذه الإخفاقات يج أن لا تحط العزائم ضرورة إجراء دراسات حول الإدارة الدولية التي تطرح معضلة مؤسسات تكون أكثر تكيفا مع تطورات العالم المعاصر .

لكن ما تتضمنه الإدارة الدولية لمجتمع أهلي عالمي لا يتجاوز شبكة التفاعلات والإعتماد المتبادل الوظيفية التي تطورت في بعض القطاعات المهمة في السوق العالمية ،فهذا المسار لايمكنه إلا أن ينزع الشرعية أكثر فأكثر عن إختصاصات الدول والأمم.

–أما بالنسبة للطرح النيوليبرالي فقد لاقى دعم أكاديمي كبير ،إلا أنه لم يسلم من الإنتقادات حيث يتساءل الدكتور سمير أمين عن الديموقراطية المطلوبة ،حيث يرى أنه لا مجال للتقليل من أهمية الإرث الديموقراطي البرجوازي الغربي ،أي احترام القوانين والشرعية ، والتعبير الحر عن تعدد الآراء ،والعمليات

[1] أفندي عطية حسين ، المنهج الوظيفي ودراسة المنظمات الدولية،مرجع سابق،ص.74.

الإنتخابية ،وفصل السلطات ،وتنظيم السلطات الموازية ،ولكن لا يمكن التوقف عند هذا الحد ، فالمطلوب من الديموقراطية أن تنطلق وتتجدد وتتدرج في إطاردور يلعب فيه قانون التطور المتفاوت[1].

[1] -هدية عبدالله،دراسة عن ظاهرة التكتل الإقليمب ،مرجع سابق ،ص122.

الفصل الثاني

المسار التكاملي للإتحاد الأوروبي

الفصل الثاني : المسار التكاملي للإتحاد الأوروبي

يمثل الإتحاد الأوروبي الكيان النموذجي الذي تجسدت من خلاله كل مراحل التكامل والإندماج بشكل أقرب ما يكون إلى المثالية ، وهذا لا ينكر كل الصعوبات و المعوقات التي دفعت تارة نحو التذبذب و تارة أخرى نحو الجمود وفي هذا الفصل سنوضع أبرز المراحل التي مر بها وصولا إلى شكله النهائي الذي هو عليه اليوم .

المبحث الأول : مقومات التكامل للإتحاد الأوروبي

يزخر الإتحاد الأوربي بالكثير من المؤهلات إنطلاقا من الجغرافية منها وصولا إلى البشرية والإقتصادية وسنوضح ذلك من خلال المطالب الآتية :

المطلب الأول : المقومات الطبيعية والجغرافية

تعتبر القارة الأوروبية من أقدم قارات العالم القديم (آسيا . أوروبا . إفريقيا), وتحتل موقعا متميزا بين قارات العالم الحديث (الأمريكيتين), أو بين كتل اليابسة الرئيسية, حيث تقع الكتلة الآسيوية شرقاً, والكتلة الأمريكية عبر المحيط الأطلسي غرباً, والكتلة الأفريقية عبر حوض البحر المتوسط جنوباً.

تمثل القارة الأوروبية جغرافياً الأقرب إلى شبه قارة أو شبه جزيرة كبيرة, إذ تحيط بها المحيطات والبحار من جميع الجهات الجغرافية ، فمن الشمال يحدها المحيط القطبي الشمالي, و من الجهة الشرقية البحر الأسود, جنوبا البحر المتوسط, أما غربا فيحدها والمحيط الأطلسي،كما تعد القارة الأوروبية صغيرة نسبياً مقارنة بباقي القارات، عدا قارة أستراليا؛ ولكنها تحتوى على أكبر عدد الوحدات السياسية والمقدرة ب 42،تبلغ مساحة القارة الأوروبية حوالي (10.180.000 مليون كم2), أي أنها تحتل حوالي (7.1%) من مساحة الكرة الأرضية ، ويصل عدد سكانها إلى ما يقارب (731 مليون نسمة), أي ما يعادل نسبة (11%) من تعداد سكان العالم.[1]

[1] عبدالمنعم سعيد، "الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة"(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة الثقافة القومية، ط1، 1986)ص175.

أما فيما يخص التعريف الجغرافي لمنطقة الاتحاد الأوروبي, فإنها تقع بصفة عامة . بين القوى الكبرى الدولية والإقليمية, حيث تقع روسيا الاتحادية, وإيران, والهند, والصين, واليابان في الشرق, وتقع الولايات المتحدة الأمريكية عبر المحيط الأطلسي في الغرب, وتقع المنطقة العربية (دول شمال أفريقيا) عبر حوض البحر المتوسط في الجنوب.

فلكيا تقع منطقة الاتحاد الأوروبي بين خط الطول (50 34) شرق خط جرينتش شرقاً, وخط الطول (69 10) غرب خط جرينتش غرباً, وبين دائرة العرض (70) شمال خط الاستواء شمالاً, ودائرة العرض (69 34) شمال خط الاستواء جنوباً. وتمر "الدائرة القطبية الشمالية" في شمال منطقة الاتحاد الأوروبي, وتحديداً في شمال دولتي فنلندا والسويد.

تطل منطقة الاتحاد الأوروبي بسواحل بحرية على كل من: المحيط القطبي الشمالي, وبحر النرويج شمالاً, ويحدها شرقا البحر الأسودً ، وغربا يحدها المحيط الأطلسيً , و البحر المتوسط جنوباً, ويتخللها كل من: البحر البلطي, وبحر الشمال, وبحر المانش, وبحر إيجة, والبحر الأيوني, والبحر الأدرياتى, والبحر التيرانى, والبحر الأيرلندي.

ومن بين أهم المضايق والخلجان البحرية التي تتحكم منطقة الاتحاد الأوروبي كالآتي:

–تنحصر المضايق البحرية في "مضيقى البوسفور والدردنيل" بين البحر الأسود وبحر إيجة/ البحر المتوسط, و"مضيق جبل طارق" بين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي, و"مضيق دوفر في المدخل الشرقي لبحر المانش" بين دولتي فرنسا وبريطانيا, و"مضيقى سكاجراك , وكاتيجان" بين البحر البلطي وبحر الشمال, و"مضيق سانت جورج" بين بريطانيا وأيرلندا.

– تتركز الخلجان البحرية في "خليج بوثينا" بين السويد وفنلندا, و"خليج فنلندا" بين فنلندا واستونيا, و"خليج ريجا" بين استونيا ولاتفيا, و"خليج سبكى" في المخرج الغربي لبحر المانش.[1]

[1] - عبدالمنعم سعيد،**نفس المرجع السابق**،ص176.

المطلب الثاني: المقومات الإثنوثقافية للإتحاد الأوروبي

أ-المقومات الإثنية والنمو الديموغرافي

في مسح إجتماعي قامت به المفوضية الأوروبية توصل إلى الذي ثلاث طرق مختلفة لتحديد مجموعات الأقليات العرقية:

أ-المواطنة هي المعيار التقليدي المعتمد في الاتحاد الأوروبي ، وقد يحصر هذا المعيار بقوة في أوروبا الغربية ويتراجع نسبيا في أوروبا الشرقية والولايات المتحدة ، ويتم الإعتماد في ذلك على مكان ميلاد الفرد أو مكان ميلاد أحد الوالدين

ب-عضوية في مجموعة الأقليات في إحدى البلدان العضوة في الإتحاد .

ج-العرق على أساس الجنسية.

وفقًا للاتجاهات الحالية ، سيصبح السكان الأوروبيون أكثر تنوع عرقي ، مع احتمال ألا تشكل المجموعات العرقية ذات الأغلبية اليوم أغلبية عددية في بعض البلدان، في عام 2011، كان ما يقارب ربع المواطنين الجدد في الاتحاد الأوروبي من المغاربة ، الأتراك ، الإكوادور، أو الهنود .

فتوزعت الجنسيات على النحو الآتي : (26٪ من إجمالي عدد الجنسيات المكتسبة) ، وآسيا (23٪) ، وأوروبا خارج الاتحاد الأوروبي الـ27 (19٪) ، وأمريكا الشمالية والجنوبية (17٪).. في عام 2011 ، كانت أكبر المجموعات التي حصلت على جنسية إحدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي 27 من مواطني المغرب (64300 شخص ، حصل 55 ٪ منهم على جنسية فرنسا أو إسبانيا) ، وتركيا (48900 ، 58 ٪ حصلوا على الجنسية الألمانية) ، والإكوادور (33) 700 ، 95٪ حصلوا على الجنسية الإسبانية) والهند (31700 ، 83٪ حصلوا على الجنسية البريطانية[1].

[1] – عاطف أبو يوسف ، الإتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين(القاهرة: الأهلية للنشر والتوزيع 2016)،ص.35.

في عام 2012 ، كان 34.3 مليون مواطن أجنبي يعيشون في 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ، وهو ما يمثل 6.8٪ من سكان الاتحاد الأوروبي ،منهم 20.5 مليون مواطنون من دول أخرى (أي مواطني دول خارج الاتحاد الأوروبي). بلغ عدد المواليد في الخارج (بما في ذلك أولئك الذين حصلوا على الجنسية أو مزدوجو الجنسية) 48.9 مليون أو 9.7 في المائة من مجموع السكان.

الجدول)1(:عدد سكان والمساحة الإجمالية لدول الإتحاد الأوروبي

السكان (2019) [4]	النمو السكاني (‰) (2018)	التغيير الطبيعي (‰) (2018) [ا]	صافي الهجرة (‰) (2018)	معدل الخصوبة الإجمالي (2018)	
الاتحاد الأوروبي	**564،824،446**	**1.6**	**-1.0**	**2.6**	**1.55**
ألمانيا	214،019،83	2.7	-2.0	4.8	1.57
فرنسا	67.028.048	1.4	2.2	-0.8	1.88
إيطاليا	60359.546	-2.1	-3.2	1.1	1.29
إسبانيا	46934632	6.0	-1.2	7.1	1.26
بولندا	812،972،37	-0.1	-0.7	0.6	1.46
رومانيا	19401658	-6.0	-3.1	-2.8	1.76
هولندا	163،282،17	5.9	0.9	5.0	1.59
بلجيكا	923،467،11	5.0	0.7	4.3	1.62
اليونان	10722287	-1.5	-3.2	1.6	1.35
الجمهورية التشيكية	10.649.800	3.7	0.1	3.6	1.71
البرتغال	617،276،10	-1.4	-2.5	1.1	1.42
السويد	185،230،10	10.8	2.3	8.5	1.76
هنغاريا	756،772،9	-0.6	-3.9	3.3	1.55
النمسا	٨٥٨٧٧٥	4.1	0.2	4.0	1.47
بلغاريا	039،7000	-7.1	-6.6	-0.5	1.56
الدنمارك	081،806،5	4.3	1.1	3.2	1.73
فنلندا	919،517،5	0.9	-1.3	2.1	1.41
سلوفاكيا	5450421	1.3	0.6	0.7	1.54
أيرلندا	226،904،4	15.2	6.2	9.0	1.75
كرواتيا	246،076،4	-7.1	-3.9	-3.3	1.47
ليتوانيا	184،794،2	-5.3	-4.1	-1.2	1.63
سلوفينيا	908،080،2	6.8	-0.4	7.2	1.60
لاتفيا	968،919،1	-7.5	-4.9	-2.5	1.60
إستونيا	324820،1	4.3	-1.0	5.3	1.67
قبرص	875898	13.4	4.1	9.3	1.32
لوكسمبورغ	613894	19.6	3.2	16.3	1.38
مالطا	559،493	36.8	1.6	35.3	1.23

المصدر :www.european-council.europa.eu

الجدول)2(:جدول يوضح النمو الديموغرافي وحركة الهجرة في الإتحاد الأوروبي 2018

السكان (2019)	النمو السكاني (‰) (2018)	التغيير الطبيعي (‰) (2018)	صافي الهجرة (‰) (2018)	معدل الخصوبة الإجمالي (2018)	
الاتحاد الأوروبي	**564،824،446**	**1.6**	**-1.0**	**2.6**	**1.55**
ألمانيا	214،019،83	2.7	-2.0	4.8	1.57
فرنسا	67.028.048	1.4	2.2	-0.8	1.88
إيطاليا	60359.546	-2.1	-3.2	1.1	1.29
إسبانيا	46934632	6.0	-1.2	7.1	1.26
بولندا	812،972،37	-0.1	-0.7	0.6	1.46
رومانيا	19401658	-6.0	-3.1	-2.8	1.76
هولندا	163،282،17	5.9	0.9	5.0	1.59
بلجيكا	923،467،11	5.0	0.7	4.3	1.62
اليونان	10722287	-1.5	-3.2	1.6	1.35
الجمهورية التشيكية	10.649.800	3.7	0.1	3.6	1.71
البرتغال	617،276،10	-1.4	-2.5	1.1	1.42
السويد	185،230،10	10.8	2.3	8.5	1.76
هنغاريا	756،772،9	-0.6	-3.9	3.3	1.55
النمسا	٨٥٨٧٧٥	4.1	0.2	4.0	1.47
بلغاريا	039،7000	-7.1	-6.6	-0.5	1.56
الدنمارك	081،806،5	4.3	1.1	3.2	1.73
فنلندا	919،517،5	0.9	-1.3	2.1	1.41
سلوفاكيا	5450421	1.3	0.6	0.7	1.54
أيرلندا	226،904،4	15.2	6.2	9.0	1.75
كرواتيا	246،076،4	-7.1	-3.9	-3.3	1.47
ليتوانيا	184،794،2	-5.3	-4.1	-1.2	1.63
سلوفينيا	908،080،2	6.8	-0.4	7.2	1.60
لاتفيا	968،919،1	-7.5	-4.9	-2.5	1.60
إستونيا	324820،1	4.3	-1.0	5.3	1.67
قبرص	875898	13.4	4.1	9.3	1.32
لوكسمبورغ	613894	19.6	3.2	16.3	1.38
مالطا	559،493	36.8	1.6	35.3	1.23

المصدر :www.european-council.europa.eu

-التعليق على الشكل 3 و2

يميل العمال الأصغر سنا إلى المناطق الأكثر إزدهارا من دول الاتحاد الأوروبي والتي تتمتع بأفق إقتصادية واعدة (مثل أيرلندا وألمانيا وهولندا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال وإسبانيا،بولندا[1])

في الوقت الحاضر ، يهاجر إلى الاتحاد الأوروبي عدد أكبر من الأشخاص الذين يهاجرون منه. الهجرة هي قضية تحظى بإهتمام العديد من الدول الأعضاء ، بما في ذلك بلجيكا والسويد وألمانيا وإيطاليا وهولندا وإسبانيا وفرنسا.

في عام 2010 ، بلغ عدد المواليد في الإتحاد الأوروبي 47.3 مليون شخص ، أي 9.4 ٪ من إجمالي السكان ، يتوزعون بالشكل الآتي: 31.4 مليون (6.3٪) مواليد من خارج خارج الاتحاد الأوروبي ؛ ألمانيا (6.4 مليون) وفرنسا (5.1 مليون) وإسبانيا (4.1 مليون) وإيطاليا (3.2 مليون) وهولندا (1.4 مليون.

في عام 2017، ما يقرب من 825،000 شخص اكتسب الجنسية من دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، مقابل 995،000 في عام 2016 وتشكل أكبر مجموعة من مواطني المغاربة ، ألبانيا ، الهند ، تركيا و باكستان، ويعود ذلك لعوامل إستعمارية وإرتباط المهاجرين ثقافيا بالدول المستعمِرة أو لعوامل جغرافية كإختيار المهاجرين للوجهة الأقرب جغرافيا لبلدهم الأم.

تمثل إسبانيا البلد الأكثر إستقطابا للمهاجرين القادمين بشكل غير قانوني من إفريقيا ، وذلك يرجع لقربها من المغرب وحدودها البرية في سبتة ومليلية ؛ حيث يحاول المهاجرون الأفارقة دخول البلاد عن

[1] - التعليق من إعداد الطالب إعتمادا على بيانات الجدولين السابيقين .

طريق القوارب من المغرب أو السنغال أو عن طريق القفز على الأسوار الحدودية، بتاريخ 1سبتمبر 2006 ، وصل أكثر من 1300 مهاجر غير شرعي إلى شواطئ جزر الكناري ،وتشير التقديرات إلى أن ما بين 50.000 و 70.000 شخص دخلوا الاتحاد الأوروبي بشكل غير قانوني عبر الحدود أو الشواطئ الإسبانية. السياج الحدودي تم بناؤها في كل من سبتة و مليلية الحدود في محاولة لوقف دخول البلاد بشكل غير مشروع[1]. الهجرة غير الشرعية هي مشكلة في السياسة الإسبانية ، وهي أيضًا مشكلة كبيرة في مجال حقوق الإنسان ، حيث يموت الكثير من الناس أثناء الرحلة .

ب-المقومات اللغوية والدينية للإتحاد الأوروبي

تمثل الثقافة الغربية مدا متميّزا يزكي تواجد الهوية الثقافية الغربية في دول شرق أوروبا, والتي تمثل سدا منيعا لحماية المجتمعات الأوروبية، ضد خطر انتشار الأيديولوجيات الغربية عليها (الشيوعية . مثلاً)، يعمل الاتحاد الأوروبي على إنشاء "منطقة ثقافية مشتركة" للأوروبيين, بهدف تشجيع قيام "مواطنة أوروبية".

1-المقومات الدينية

يتمتع الاتحاد الأوروبي بتنوع ديني كبير يعكس تاريخه وثقافته المتنوعة. أكبر فيشكل معتنقي الديانة المسيحية ما يقارب 64٪ من سكان الاتحاد الأوروبي في عام 2019 ، بانخفاض عن 72٪ في عام 2012 . أكبر الجماعات المسيحية هي الكاثوليكية الرومانية والبروتستانتية والأرثوذكسية الشرقية، في الكثير من دول الاتحاد الأوروبي لا تمثل المسيحية الغالبية فيها على سبيل المثال في استونيا و جمهورية التشيك الأغلبية ليس لديهم إنتماء ديني.

[1] - محمد دحام كردي ،**مستقبل الإتحاد الأوروبي** (دمشق :منشورات الحلبي الحقوقية 20012)،ص.185.

في السنوات الأخير تراجع الوازع الديني في الدول الأوروبية ، كما تراجع حضور الكنيسة في حياة الأفراد كما تزايد عدد الأشخاص الذين لا يعتنقون معتقدًا دينيًا[1]. توصل استطلاع الرأي ل:**أوروباروماتر Eurobarometer** سنة 2010 ، كشف أن 51 ٪ من مواطني الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أنهم من الملحدين ، و 26٪ يعتقدون أن هناك نوعًا من الروح أو قوة الحياة و 20٪ لا يعتقدون بوجود أي شيء ،3٪ رفضوا الإجابة وهذا يدل على تراجع الأديان الأصلية في أوروبا بإستناء الدول الاسكندنافية ، دول البلطيق ، إيطاليا و اليونان .

وأدى التدفق الأخير من المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوروبي من مختلف الأديان من أوطانهم الأم، بما في ذلك الإسلام ، الهندوسية ، البوذية ، السيخية و البهائية ،كما أن لليهودية تاريخ طويل في أوروبا وتعايشت مع الديانات الأخرى لعدة قرون ، كما توجد أعداد كبيرة من المسلمين في البلقان وأجزاء من أوروبا الشرقية .

2-المقومات اللغوية

يضم الإتحاد الأوروبي 24 لغة ل 27 دولة ،ومثلت اللغة الإنجليزية اللغة الأكثر إستخداما قبل خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي حيث كان يتحدث بها حوالي 51٪ من دول الإتحاد و38٪ يتحدثون بها لغة ثانية ، وحاليا تمثل اللغة الألمانية اللغة الأولى في الإتحاد بنسبة 20٪، ويشكل العامل الإقتصادي سبب مهما في إنتشار اللغة الألمانية بين دول الإتحاد وإستقطابها للعمالة الأجنبية بشكل كبير خصوصا في السنوات الأخيرة[2].

---

[1] - محمد دحام كردي ،**نفس المرجع السابق** ،ص ص .186.

المطلب الثالث :المقومات الإقتصادية

يمثل الإقتصاد الأوروبي ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية،حيث قُدر الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي بنحو 18.8 تريليون دولار في عام 2018، حيث يمثل 22 ٪ من الاقتصاد العالمي اليورو، أيضا يمثل ثاني أكبر عملة احتياطيّة وكذلك ثاني أكثر العملات المتداولة في العالم بعد الدولار الأمريكي. اليورو هو العملة الرسمية في 25 دولة، في منطقة اليورو وفي ستة بلدان أوروبية أخرى، رسميًا أو عمليًاً.

يتكوّن اقتصاد الاتحاد الأوروبي من سوق داخلي يضم اقتصادات متنوعة تعتمد على السّوق الحّرة والنماذج الاجتماعية المتقدمة. حيث يمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 43.188 دولار في عام 2018، مقارنةً بنحو 62.869 دولار في الولايات المتحدة، و44.246 دولار لليابان و18.116 دولار في الصين، هناك تباينات كبيرة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين الدول الأعضاء فإن الاتحاد الأوروبي يتميز بإعادة تقسيم للدخل أكثر مساواة من المعدل العالمي.

البورصة الرئيسية في منطقة اليورو هي يورونكست وهي سادس أكبر بورصة في العالم ،كما يبلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية في الاتحاد الأوروبي 5,1 تريليون دولار في عام 2012 ، في حين بلغ إجمالي استثمارات الاتحاد الأوروبي في الدول الأجنبية 9,1 تريليون دولار، وهو أعلى بكثير من الاستثمارات المحلية والأجنبية في العالم. أكبر الشركاء التجاريين للاتحاد الأوروبي هم الولايات المتحدة، الصين, سويسرا، روسيا, تركيا، اليابان, النرويج، كوريا الجنوبية، الهند وكندا[1].

ويمكن إيجاز هته المقومات الإقتصادية في نقاط:

- إن الموقع الجغرافي الاتحاد الأوروبي أهلها لأن تكون ذا أهمية إستراتيجية للنظام الاقتصادي العالمي, كما تُعتبر أكبر منطقة تجارة حرة على مستوى العالم.

[1]– كارل هابر ماير، وهورست أونجرر، "**عملة واحدة للاتحاد الأوروبي**"، **التمويل والتنمية(** المجلد 29، العدد 3، 1992)،ص.35.

–امتلاك منطقة الاتحاد الأوروبي للعديد من المواد الأولية والخام, وثروة نفطية محدودة نسبياً، مقارنة بالاحتياجات الفعلية. وارتباطا بذلك, فإن دول منطقة الاتحاد الأوروبي تستورد النفط, والغاز الطبيعي .

– يتمتع الاتحاد الأوروبي لثروة مائية ضخمة, , والتي سوف تنافس في قيمتها وأهميتها الإستراتيجية قيمة وأهمية الثروة النفطية.

–تتفاوت الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية بين دول منطقة الاتحاد الأوروبي. وقد تم استغلال ذلك في تحقيق الاكتفاء الذاتي داخل المنطقة من خلال مشروعات التكامل فيما بينها, مع تصدير الفائض عنها إلى خارجها.

–يحتل الاتحاد الأوروبي مكانة اقتصادية كبيرة على المسرح العالمي, حيث يقدر الناتج المحلى لدول الاتحاد بحوالي (18.9) تريليون دولار, وهو ما يفوق الناتج المحلى للولايات المتحدة الأمريكية.

–يعد الاتحاد الأوروبي من أكثر مناطق العالم تطوّرا في مجال الصناعات التكنولوجية, ويعد ثاني قوة فلاحية وصناعية, وأول قوة تجارية في العالم[1]

المطلب الرابع :المقومات الجيوستراتيجية والسياسية

يحتل الإتحاد الأوروبي موقعها جغرافيا متميّزا بين قارات العالم القديم (آسيا . أوروبا . أفريقيا), وقارات العالم الحديث (أمريكا الشمالية والوسطى), وهذا ما أعطاها أهمية إستراتيجية كبيرة , إذ تمثل ملتقى طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية, وتشكل معبراً إستراتيجياً ذا اتجاهين, يقع على أحد جانبيه الكتلتين الأمريكيتين, وعلى الجانب الآخر الكتلتين الأفريقية, والآسيوية،كما أن إمتلاك هذا الإتحاد منافذ بحرية

[1] - كارل هابر ماير،**نفس المرجع السابق،ص.36.**

ومضايق دولية أكسبها أهمية إستراتيجية تعتمد عليها حركة المواصلات البحرية للانتقال بين المحيطين الأطلسي والهندي, والخليج العربي عبر البحرين المتوسط والأحمر, وإلى غرب قارة آسيا عبر البحرين المتوسط والأسود.

ترتكز الأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الاتحاد الأوروبي على الجانب العسكري, وذلك إنطلاقا من القومات العسكرية التي تتوافر, والتي يمكن إبرازها في الآتي:

-إمتلاكه لقواعد العسكرية داخل الإتحاد وخارجه والتي تحقق انتشار القوات وتمركزها بها.

-ملائمة الطبيعة الجغرافية لمنطقة الاتحاد الأوروبي لإدارة العمليات العسكرية الإستراتيجية, وصلاحية أجوائها لإجراء العمليات الجوية, ومسطحاتها المائية لإدارة أعمال قتال القوات البحرية على مدار العام تقريباً.

-التوفر على الكثير من الموانئ البحرية على امتداد سواحل منطقة الاتحاد الأوروبي, والتي يمكن استخدامها كقواعد ونقط إيواء بحرية, واستغلالها في عمليات النقل الإستراتيجي, وحشد القوات في مسارح العمليات المختلفة.[1]

-وجود شبكة ضخمة من خطوط المواصلات, والعديد من القواعد الجوية والمطارات, مما يسهل المناورات الإستراتيجية للوصول إلى أي منطقة ذات أهمية إستراتيجية داخل مسرح الحرب.

[1] - عاطف أبو يوسف ، **الإتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين** ،(الأهلية للنشر والتوزيع 2016)،ص .25 .

المبحث الثاني : مراحل تأسيس وتطور الإتحاد الأوروبي

بالرغم من كون القارة الأوروبية أصغر قارات العالم الحديث, إلا أنها كانت سّباقة في مجال تأسيس وإنشاء وتطوير المنظمات الإقليمية، فقد بدأت بتأسيس منظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو", والتي أصبحت . حالياً . أهم تجمع عسكري إقليمي في العالم, وأعقبها إنشاء الاتحاد الأوروبي . على مراحل ., والذي بات أكبر منطقة تجارة حرة على المستوى الدولي, نظراً لأن التجمع الأوروبي يمتلك أكبر سوق داخلية إقليمية.

المطلب الأول :الخلفية التاريخية لنشأة الإتحاد الأوروبي

تعود فكرة توحيد أوروبا لأول لعصر النهضة الأوروبية من خلال في وثيقة تاركتاتوس tractatus عام 1464 م والتي كُتبت من قبل ملك بوهيمابوديبار pudiebrad بعد سقوط القسطنطينية في يد الأتراك بإحدى عشر سنة ، بهدف مواجهة الإمبراطورية العثمانية حيث دعى إلى وضع ميثاق عدم الإعتداء بين الشعوب المسيحية وإتخاد سلطة قضائية شبيهة بالبرلمان يشرف على الدول الأعضاء , تطوّت الفكرة بمجيئ القس دوسان بيار Doosan Bears المفوض الفرنسي و الذي يعود الفضل الكبير له في وضع معاهدة أوتريخت 1713-1715 م والتي أنهت حرب الإنفصال الإسبانية ,حيث اقترح مشروعا لإقامة سلام دائم في أوربا ومشروعا لإقامة سلام دائم بين الملوك المسيحيين , و مما عزز تلك الفكرة هو الكتاب الذي كتبه جون جاك روسو عام 1782 والمُعنّون ب:"الحكم في السلام الدائم " ودعا فيه إلى إقامة فيديرالية أو كنفيديرالية بين الممالك الأوروبية . وفي عام 1795 م كتب إيمانويل كانط Immanuel kant رسالة بعنوان " من أجل السلام الدائم وتحدث فيها عن فكرة وحدة الأنظمة الجمهورية في أوروبا [1]،

وتتابعت الأعمال الفكرية الداعمة لمشروع الوحدة الأوروبية من خلال الكثيرين من المفكرين ,حيث كتب كلود هنري دوسان عام 1814 م رسالة وجهها إلى برلمانيو فرنسا وانجلترا تحت عنوان حول إعادة تنظيم

[1] - جون بيدر ،**الإتحاد الأوروبي ،مقدمة قصيرة جدا** (القاهرة ،هنداوي لنشر المعرفة والثقافة)،ص. 17.

المجتمع الأوروبي "إقترح فيها إقامة محور بين باريس ولندن يكون على شكل كنفيديرالية تعمل على توسيع نطاقها إلى أنظمة برلمانية أخرى مع برلمان أوروبي يكون له دور المحرك في إعادة توحيد القارة الأوربية ،وفي عام 1849 م إقترح الأديب الفرنسي فيكتور هيقو Victor Hugo مؤتمر السلام المنعقدة في باريس دعوة لإقامة الولايات المتحدة الأوروبية وإقامة مجلس شيوخ كبير مستقل يكون على الطريقة الإنجليزية ,وتنبأ عندئذ بأنه سوف يأتي يوم لن تكون فيه ميادين للمعارك أو القتال سوى الأسواق المنفتحة على الأفكار , سيأتي يوم تختفي فيه القذائف والقنابل لكي تحل محلها أصوات الناخبين , بدأ التعاون الاقتصادي بين الدول الأوربية يتحقق إنطلاقا من الفترة 1865-1871 م حين شُيّد أول بنك مركزي أوروبي و الذي أطلق عملة أوروبية موحدة باسم (أوروبا ,)إلاّ أنه فشل بعد ذلك بسبب ضغوطات بريطانية وألمانية.

إنّ السمة البارزة للمسار التكاملي الأوروبي تحديدا في هته الفترة أن معظم الدعوات بضرورة الاندماج الأوروبي كان منبعها ا مفكرين فرنسيين , وبعد الحرب االعالمية الأولى دعا الكونت النمساوي ريتشارد كودنهوف عام 1923 م إلى إنشاء الولايات المتحدة الأوروبية على شاكلة الولايات المتحدة الأمريكية ونشر كتابا أسماه(بان أوربا)حيث قام بجولة عبر الدول الأوروبية لينشر أفكاره المتمثلة في إقامة الوحدة الأوربية وفي سنة 1926 م عقد أول مؤتمر أوروبي شارك فيه 2000 مندوب من 24 دولة أوروبية ووافق أعضاءه على وضع الخطوط العريضة لتنظيم[1] , كيان فدرالي أوروبي وبعد ثلاث سنوات دعا وزير الخارجية الفرنسي أريستد بريان أي في 1929/09/05 م في خطابه أمام الجمعية العمومية لعصبة الأمم في جنيف إلى إقامة إتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم لتشجيع التعاون بين الدول الأوربية مع احتفاظها بسيادتها وردت 26 حكومة أوروبية بالإيجاب, إلاّ أن صعود الأحزاب القومية في بعض الدول الأوربية(ألمانيا وإيطاليا)وتفاقم الأزمة الإقتصادية في أوروبا قضى على المشروع الفرنسي.

[1] - صلاح السيس ، **القانون الأوروبي** (القاهرة: دار مكتبة الهلال ، 1998)،ص. 22.

و بعد الحرب العالمية الثانية خرجت الدول الأوربية من الحرب مُدمرة وهشة وغير قادرة على تبني مشروع التكامل إلى أن تم إنعقاد مؤتمر مونترو 1947م وضم حركات محافظة و دموقراطية ومسيحية وإشتراكية أيضا دعا فيه المؤتمرون إلى إقامة ولايات متحدة أوروبية وشكل هذا المؤتمر منعطفا هاما لإحياء هذا المشروع، وتم عقد مؤتمر آخر عقد في لاهاي في شهر ماي 1948 م شارك فيه أكثر من ألف مشارك من 19 بلدا أوربيا.

المطلب الثاني: أبرز محطات تأسيس الإتحاد الأوروبي

الفرع الأول : المرحلة الأولى (التجارب السابقة لإنشاء "الجماعة الاقتصادية الأوروبية)

1. اتحاد البنيلوكس Benelux Economic Union

كانت بدايته بعقد قامت بلجيكا بإبرامه مع لكسمبورغ عام 1918 إلى أن أصبح سنة 1922 تعاون شامل بين الدولتين وأفضى ذلك إلى وحدة اقتصادية كاملة، وعندما أسفرت التجربة عن نجاحها، سعت بلجيكا إلي ضم دول أوروبية أخرى إليها، كان على رأسها هولندا. حيث عقدت اتفاقاً جمركياً معها في أكتوبر 1947، كان بمثابة خطوة أولية نحو وحدة إقتصادية بين هذه الدول الثلاث الوحدة التي صارت تعرف باسم البنيلوكس، وانطلق هذا الاتفاق الجمركي الثلاثي في يناير 1948، فكان إلغاء الرسوم الجمركية بين هذه الدول الثلاث خطوة أولية عقبتها تطبيق تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول الأخرى[1]، كما نص الاتفاق على الإلغاء التدريجي لنظام الحصص، الذي كان قائماً بين كل من

1-هنسون بنى،**الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط** (القاهرة: السياسة الدولية، العدد118 ،أكتوبر1994)،ص .19.

هولندا من جهة وبلجيكا ولوكسمبورج من جهة أخرى. كما حدد الاتفاق أنواعاً من سلع مستعمرات كل من بلجيكا وهولندا، تسري عليها قواعد الإعفاء من الرسوم الجمركية.

وقاد قام اتحاد البنيلوكس باعتماد نظام الحد الأدنى للأسعار، الذي يقضي بأن تُفرض على المنتجات الزراعية الهولندية عند دخولها بلجيكا ولوكسمبورج ضريبة موازنة تعوض الفرق بين سعر الشراء من هولندا، وبين السعر الأدنى المقرر للسلعة في بلجيكا ولوكسمبورج. على أن تقسّم حصيلة هذه الضريبة بين الجانبين. وكان هذا إجراء مؤقتاً في فترة الانتقال، إلي أن تتوازن الأجور والأسعار في الجانبين على مر الزمن.

وقد اقتبست دول السوق الأوروبية المشتركة European Common market هذا النظام، من اتحاد البنيلوكس فيما بعد. وتحققت الوحدة الجمركية لهذه الدول الثلاث في يوليه 1950، وتحررت حركة انتقال رؤوس الأموال بينها في يوليه 1954.

2. المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي (Organization for European Economic Cooperation (OEEC

ألقي الجنرال "جورج مارشال George Marshall"، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، في جويليه1947 في جامعة هارفارد Harvard خطاباً، أوضح فيه الشروط التي يجب توافرها لكي تزود بلاده دول أوروبا بالمساعدات المالية المطلوبة، بعد أن تدهورت أحوالها المالية والاقتصادية بشكل كبير ، بعدالحرب العالمية الثانية[1].

[1] - محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية** (بيروت :دار المنهل اللبناني ، ط1 .، 1998)، ص.ص169 .

وكان يهدف هذا الخطاب إلى :

دعوة الرأي العام الأمريكي، لتقبل فكرة ضخ مساعدات مالية لأوروبا،كما كان يهدف تحفيز دول أوروبا الغربية إلي الإتحاد، و تبني سياسات اقتصادية موحدة، وتكثيف تعاونها البيني ، من أجل التوصل لوضع خطط اقتصادية مرتبطة بفترة زمنية محددة، بهدف الوصول إلى تعافي إقتصادياتها وإنعاش قدراتها الإنتاجية ، والأهم من كل هذا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وهو مواجهة الخطر الشيوعي.

وانطلاقا من هذه الدعوة، انعقد مؤتمر الدول الأوروبية بباريس في يوليه 1947. وفيه وضع تقرير عن التعاون الاقتصادي في أوروبا الغربية، و نتج عنه صدور قانون العون الأمريكي لأوروبا، المعروف باسم "مشروع مارشال Marshall Plan". حيث تم الإتفاق على أن يستمر لمدة أربع سنوات، من بداية عام 1948 إلي نهاية عام 1951. ثم انعقد اجتماع ثان في باريس في أبريل 1948، حضرته سبع عشرة دولة أوروبية هي: ألمانيا الغربية، وفرنسا، وإيطاليا، والنمسا، وبلجيكا، والدانمارك، ولوكسمبورج، وبريطانيا، وأيسلندا، وأيرلندا، والنرويج، وهولندا، والبرتغال، والسويد، وسويسرا، وتركيا، واليونان. وفيه وقّعت هذه الدول، على اتفاق بإنشاء "المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي".

وقد تضمنت هته الإتفاقية أن تقوم كل دولة بتحديد حجم المعونة المالية السنوية التي تحتاجها من مشروع مارشال، بناء على برامج تقرها دول المنظمة مجتمعة. ثم تراجع إدارة المساعدات الأمريكية تلك البرامج، وحجم المعونة. وكان الهدف من تلك البرامج . وهي مشروعات قومية للإنعاش الاقتصادي ، ودعم التوجه نحو مشروع وحدوي أوروبي[1] .

---

[1] - محمد عيسى عبد الله،**نفس المرجع السابق**،ص170.

وكان ذلك يستوجب، تفادي الاستخدام المزدوج المتنافس لرؤوس الأموال، وكذلك تفادي الاستثمارات، التي لا تتفق مع هدف تحقيق الوحدة الاقتصادية الأوروبية.

ويتولى إدارة المنظمة مجلس يتكون من ممثلين لجميع الحكومات المشتركة. وتساعده لجنة تنفيذية مؤلفة من سبعة أعضاء (إضافة إلي ممثلين عن الدول المنتسبة)، يعينهم المجلس بمعرفتهم كل سنة، ويساعد اللجنة التنفيذية مجموعة من اللجان الفنية، المسؤولة أمام المجلس، إضافة إلي جهاز السكرتارية، الذي يساعد باقي أجهزة المنظمة في عملها.

وقد انضمت الولايات المتحدة وكندا إلي المنظمة، في يونيه عام 1950، كعضوين منتسبين. وأصبح لكل منهما ممثل في اللجنة التنفيذية. وقد تغير اسم المنظمة اعتباراً من سبتمبر 1961، وأصبح "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية". " Organization for Economic, Cooperation and development "OECD.

3- مجلس أوروبا 5مايو 1949

في 5 مايو 1949 وتم في هذا التاريخ توقيع عشر دول على النظام الأساسي لمجلس أوروبا في لندن (بلجيكا ، الدنمارك ، فرنسا ، أيرلندا ، إيطاليا ، لوكسمبورغ ، النرويج ، هولندا ، المملكة المتحدة والسويد)ويمثل هذا المجلس أول جمعية برلمانية دولية في التاريخ حيث يتم تعيين الممثلين الأوائل من قبل برلمانهم أو حكومتهم[1]، المجلس له مقعده الدائم في ستراسبورغ ويهدف إلى تحقيق اتحاد أوثق بين الدول

---

[1] -صلاح السيسي ، **القانون الأوروبي** (القاهرة: دار مكتبة الهلال ، 1998)ص.132.

الأعضاء ، للحفاظ على المثل والمبادئ الديمقراطية التي تحفظ تراثهم المشترك وتعزز التقدم الاقتصادي والاجتماعي.[1]

وكان دور مجلس أوروبا فعّالا في تسارع وتيرة لتكامل في الإتحاد ، فقد أصدرت خطط مختلفة لتوحيد أوروبا: على سبيل المثال .مشاريع البلياردو الأوروبية للنقل أو الصحة العامة أو الإنتاج الزراعي بالإضافة إلى مشروع لسوق أوروبية مشتركة وبرنامج تعاون اقتصادي بين الدول الأعضاء وأقاليمها الخارجية .كما يطرح المجلس مقترحات لصالح السلطة السياسية الفيدرالية.

يلعب مجلس أوروبا دورًا مهمًا في تعزيز التعاون الثقافي والاجتماعي والعلمي، يرسم الاتفاقيات الدولية في مجالات متنوعة مثل التعاون الجامعي ومعادلة الدراسات والشهادات ، ودراسة اللغات ، وحماية وتعزيز التراث الفني والأثري ، وترجمة ونشر الأعمال الأدبية الأوروبية ، وموائمة الضمان الاجتماعي لأنظمة مكافحة البطالة وتوحيد جوازات السفر[2].

كما يتولى مجلس أوروبا العمل من أجل حماية حقوق الإنسان، حيث قام في نوفمبر 1950 ، بتأسيس الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، والتي كانت أول آلية دولية لحماية حقوق الإنسان .يعرّف مجلس أوروبا نفسه بأنه منتدى للحوار والتعاون وتطوير النصوص الإطارية في الأمور المتعلقة بالهوية الأوروبية.

2-محسن الحضيري ، **اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة** (مجموعة النيل العربية 2011)،ص.85

4. الاتحاد الأوروبي للمدفوعات European Union for Payments

أُنشئ الاتحاد الأوروبي للمدفوعات في جويليه عام 1950، للقيام بعمليات المقاصة المتعددة الأطراف، بين مدفوعات الدول الأعضاء، في "المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي". وكذلك، لتقديم الاعتمادات المالية اللازمة، لمواجهة العجز الذي قد يطرأ على ميزان مدفوعات أي من الدول الأعضاء[1]، وذلك لتيسير تسوية مديونيات الدول المدينة، لغيرها من دول المنظمة. وأسهمت الولايات المتحدة في تمويل "الاتحاد الأوروبي للمدفوعات"، على غرار مساعداتها المالية لأوروبا الغربية في إطار مشروع مارشال.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية (الجماعة الأوروبية للفحم والصلب أبريل 1951 ،مجتمع الدفاع الأوروبي 1954)

1- الجماعة الأوروبية للفحم والصلب أبريل 1951

في 18 أبريل 1951 ، تم التوقيع على معاهدة تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) في باريس من قبل روبرت شومان عن فرنسا ، وكونراد أديناور عن جمهورية ألمانيا الفيدرالية (FRG) ، وبول فان زيلاند وجوزيف موريس عن بلجيكا ، والكونت. كارلو سفورزا عن إيطاليا وجوزيف بيتش عن لوكسمبورغ وديرك ستيكر وجان فان دن برينك عن هولندا.

و أسفرت المعاهدة المنشئة للجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) العديد من المؤسسات المسؤولة عن تجميع الفحم الأوروبي والصلب وما وراءهما ، للحفاظ على السلام في أوروبا:

1-محمد شفيق عبدالفتاح، "**أثر السوق الأوروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية**"(القاهرة:المكتبة العربية، 1974)،ص36.

-الهيئة العليا بمساعدة لجنة استشارية.

-الجمعية المشتركة.

-محكمة العدل.

-مجلس الوزراء الخاص.

ويمثل الطابع فوق الوطني للسلطة العليا هو ابتكار رئيسي ، فإن أعضاء السلطة العليا لا يمثلون مصلحة بلدهم الأصلي ، لكنهم يتعهدون بالقسم على الدفاع عن المصالح المشتركة للدول الأعضاء ، ويشترط في ذلك إمتلاكهم لمهارات واسعة[1] ، ويخول لهم ذلك التدخل في تسيير أسواق الفحم والصلب الوطنية ، تتمتع الجماعة بالاستقلال المالي للسلطة العليا ، الذي تضمنه "الضريبة" تحدد بنسبة 1٪ كحد أقصى على مبيعات شركات الفحم والصلب ، وهذا يفرض تعزيز استقلاليتها عن الحكومات الست، وانطلقت مؤسساتها رسميا في أداء مهامها في عام 1952.

2- 1954مجتمع الدفاع الأوروبي

إقترح **رينيه بلفن** ، رئيس المجلس الفرنسي ، إنشاء جيش ألماني في هيكل أوروبي من خلال خطة تنص على تشكيل جيش أوروبي من 100000 رجل، وتهدف خطة بلفن لإعادة تجميع الكتائب من مختلف البلدان ، بما في ذلك ألمانيا الغربية، و يوضع تحت القيادة العليا لمنظمة حلف شمال الأطلسي الناتو، ويكون الجيش الأوروبي برئاسة وزير دفاع أوروبي ويتمتع بميزانية مشتركة.

[1] - نافع حسن، **البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي(** القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 155جويليه 2004) ، ص 85

إنطلقت المفاوضات في 15 فبراير 1951 في 27 مايو 1952 ، حيث وقعت الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) على المعاهدة المؤسسة لمجموعة الدفاع الأوروبية (EDC)في باريس، إذ يتكون الجيش الأوروبي المتصور من أربعين فرقة وطنية قوامها 13000 جندي

كما أفضى الإتفاق إلى تشكيل لجنة جماعية من تسعة أعضاء و مجلس الوزراء و الجمعية CED المسؤولة عن وضع مشروع للسلطة السياسية الأوروبية، إلا أنه لا يمكن المعاهدة CED المبرمة لمدة خمسين عامًا ، أن تدخل حيز التنفيذ إلا بعد المصادقة عليها من قبل برلمانات جميع الدول الموقعة[1].

بتاريخ 30 أغسطس 1954 ، قررت الجمعية الوطنية الفرنسية عدم المصادقة على المعاهدة المؤسسة لمجموعة الدفاع الأوروبية (EDC) بأغلبية 319 صوتًا مقابل 264. وكانت هذه نهاية لجنة الدفاع الأوروبية.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة (مارس 1957: المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية)

1- المجموعة الاقتصادية الأوروبية(EEC) مارس 1957.

بتاريخ 25 مارس 1957 في روما تم التوقيع على المعاهدات المنشئة للمجموعة الأوروبية (EEC) والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية EAEC) أو (Euratom) وشكل ذلك مرحلة أساسية في تاريخ البناء الأوروبي، ونصت المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) على سوق مشتركة معممة تتميز باتحاد جمركي يقوم على كل من حرية حركة البضائع والأشخاص والخدمات ورأس المال وعلى تطوير سياسات مشتركة ، ولا سيما في الزراعة وقطاع النقل.

[1] نافع حسن، **المرجع السابق** ،ص.85.

كما تنص معاهدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية على تبني فترة انتقالية مدتها اثني عشر عامًا كحد أقصى لإلغاء الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء واعتماد تعريفة خارجية مشتركة ،ويتم العمل على هذا الهدف اعتبارًا من 1 جويلية 1968[1].

أيضا تم الإتفاق على إعتماد سياسة زراعية المشتركة(CAP) ،حيث تخلق المعاهدة سوقًا زراعيًا يضم 200 مليون مستهلك، وستسمح الفترة الانتقالية للبلدان الأعضاء التي لم تصل زراعتها بعد بكفاءة زراعة شركائها إلى تقليص هذه الفجوة من خلال نظام التكيف.

2-الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية(EAEC)

يوراتوم (الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية وتعنى هته الجماعة بتنسيق برامج البحوث حول الطاقة النووية وتهدف بشكل خاص إلى "تشكيل الصناعات النووية و تحقيق النمو السريع" داخل الدول الست الموقعة.

كما تسعى إلى الحد من الاعتماد على الطاقة من خلال الطاقة النووية المدنية – خاصة بعد أزمة السويس التي طرحت مشاكل في إمدادات النفط عندما حلت هذه الطاقة محل الفحم في صناعة الكهرباء .في الخمسينيات من القرن الماضي ، حيث كانت لهم قناعة بأن هذا المصدر الجديد للطاقة سيحل تدريجياً محل النفط والفحم.

وقد تأسست أيضا لتعزيز البحث وتسهيل الاستثمار وضمان منافذ واسعة للصناعة النووية ، ومع ذلك كان على يوراتوم الحد من طموحاتها بسبب الطبيعة الحساسة للقطاع لدى فرنسا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا مصالح متباينة في السياسة النووية ، كما أنه من الصعب للغاية التمييز بوضوح بين

1- جون بيدر ،**مرجع سابق** ،ص. 138.

التطبيقات: الذرة المدنية والعسكرية، وبالتالي ، فإن عمل يوراتوم يصطدم بغياب سلطة فوق وطنية ومصالح وطنية متباينة[1].

المطلب الثالث: أبرز الإتفاقات والمعاهدات المبرمة مابين 1979-2007

1-يونيو 1979: انتخابات البرلمان الأوروبي الأولى بالاقتراع العام المباشر

انبثق البرلمان الأوروبي عن الجمعية المشتركة ، وهي مؤسسة استشارية بحتة تم إنشاؤها بموجب المعاهدة المنشئة للمجموعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) لعام 1951، تم طرحه من قبل جان مونيه في اليوم الثاني من مفاوضات المعاهدة من أجل السيطرة على السلطة العليا والعمل كقوة موازنة.

وبهذا فإن تأسيس الجمعية المشتركة يلبي الحاجة إلى إضفاء الشرعية الديمقراطية على المجتمع على الرغم من محدودية صلاحياتها ، إلا أنها جمعية برلمانية وتمثيلية وذات سيادة .وقد ورد في معاهدة (ECSC)(المادة 20) إشارة صريحة إلى إرادة مؤلفيها لتمييز الجمعية المشتركة عن الجمعية البسيطة لمنظمة دولية كلاسيكية ، تتكون من ممثلين عن الحكومات الوطنية،وبالتالي ، فإن الجمعية المشتركة هي أول جمعية دولية من النوع البرلماني .بموجب المادة 21 من معاهدة ECSC ، تتكون من "مندوبين تُدعى البرلمانات يتم تعيينهم مرة واحدة في السنة ، أو يتم انتخابهم بالاقتراع العام المباشر ، وفقًا للإجراءات التي يحددها كل طرف متعاقد سام."[2]

---

[2]- صلاح الدين حسن السيسي،**الإتحاد الأوروبي العملة الأوروبية الموحدة**(القاهرة :مكتبة الأسرة، 2003) ، ص.43 .

2- اتفاقيات شنغن

بتاريخ 14 يونيو 1985 في شنغن (لوكسمبورغ) ، وقعت دول البنلوكس وفرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية على الاتفاقية المتعلقة بالإلغاء التدريجي للضوابط على الحدود المشتركة.

انضمت دول الاتحاد الأخرى على التوالي إلى المجموعة التأسيسية: إيطاليا (27 نوفمبر 1990 ، إسبانيا والبرتغال (25 جويلية 1991) ، اليونان (6 نوفمبر 1992) ، النمسا (28 أبريل 1995) ، الدنمارك ، فنلندا والسويد (19 نوفمبر 1996)،فيما انضمت النرويج وأيسلندا ، بالرغم أنهما ليسا أعضاء في الاتحاد ، ولكنهما ينتميان بالفعل إلى اتحاد جوازات السفر الشمالي ، إلى منطقة شنغن كأعضاء منتسبين (19 ديسمبر 1996) فقط المملكة المتحدة وأيرلندا حافظتا على ضوابط الحدود.

تنص اتفاقية شنغن على الإلغاء التدريجي للحدود بين هذه الدول ، يقابلها مزيد من المراقبة الفعالة لحدودها الخارجية،وهو يميز بين التدابير قصيرة الأجل (تخفيف الضوابط الداخلية على الحدود ، وتنسيق مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة) وطويلة الأجل تنسيق الأحكام التشريعية والتنظيمية بشأن المخدرات والأسلحة ، والتعاون الشرطي ، ومواءمة سياسات التأشيرات.

بتاريخ 19جويلية 1990 في شنغن ، تم توقيع اتفاقية التقديم وتهدف إلى تعزيز الضوابط على الحدود الخارجية ، وتحديد الطرائق الدقيقة لإصدار تأشيرات موحدة ، وتنسيق إجراءات اللجوء ، وإنشاء نظام معلومات شنغن وإجراءات مكافحة المخدرات[1].

2-نبيه الأصفهاني، "**معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق** (القاهرة:السياسة الدولية، العدد 111، الصادر في 1999)،ص.44.

و تنفيذ اتفاق شنغن، المقرر إجراؤها في 1 يناير 1993، واجه العديد من الصعوبات وكان لا بد من تأجيهل عدة مرات، إلى أن تم تثبيثه بشكل لا رجعة فيه 26 مارس 1995.

3-معاهدة أمستردام

مضمون اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية

تضع اتفاقية ماستريخت الأسس لثلاث مهام أساسية للمجتمع الأوروبي، خلال عقد التسعينات من القرن العشرين، وتتمثل فيما يلي:

1. استمرار التطور الداخلي، وهو الإنتقال من السوق الموحدة إلى التوحيد الاقتصادي والنقدي، وكذلك التوحيد السياسي. وصولا إلى خلق الوحدة الأوروبية، التي أ قرتها بنود الاتفاقية.

2. رسم إستراتيجية للتوسع المستقبلي، الذي سوف يحدث خلال التسعينات. فقد اتفقت حكومات المجموعة الأوروبية في ماستريخت، على التفاوض مع النمسا، والسويد والشركاء الآخرين، لدراسة احتمالات دخولهم كأعضاء في الوحدة.

3. توسيع نطاق المسؤوليات الخارجية للجماعة، وذلك عن طريق تشجيع الجيران . دول أوروبا الشرقية . بالإسراع في إجراء الإصلاحات الديموقراطية والدخول في اقتصاديات السوق الحر؛ وكذلك المساعدة على تعريف النظام العالمي، بفترة ما بعد الحرب الباردة.

وقد اختلفت وجهات نظر الدول الأعضاء، حول بعض بنود الاتفاقية. إلاّ أن بعضهم قدم بعض التنازلات، التي أسفرت عن توقيع الاتفاقية، التي تتضمن:

1. الاتفاق على إنشاء اتحاد أوروبي مرن، يسمح بانضمام أعضاء جدد إلى الجماعة.

2. الاتفاق على إصدار عملة موحدة بحلول عام 1999، مع إدخال شرط إعفاء يسمح للمملكة المتحدة . كاستثناء خاص . بالرجوع إلى برلمانها، قبل أن تقرر التخلي عن الجنيه الإسترليني والدخول في العملة الموحدة.[1]

[1] - نبيه الأصفهاني،**المرجع** السابق،**ص .46** .

3. الاتفاق على سياسة خارجية وأمنية ودفاعية مشتركة، على أساس المبادرة الفرنسية الألمانية بإنشاء جيش أوروبي مشترك.

4. فصل الميثاق الاجتماعي عن معاهدة الاتحاد، وتوقيع الدول عليه فرادى . مع إعفاء المملكة المتحدة من الانضمام إليه . ويبين هذا الميثاق الحقوق الاجتماعية الأساسية لمواطني الجماعة الأوروبية، وعلى وجه التحديد حقوق العمال، سواء كانوا موظفين أم أصحاب مهن حرة.

أرست اتفاقية ماستريخت أسس قيام الوحدة الأوروبية، بين الدول الأعضاء، من النواحي الاقتصادية والنقدية والسياسية. وهي ثلاثة أبعاد متلازمة للاتفاقية، لا يمكن توقع حدوث أثر لأحدها من دون تحقيق البعدين الآخرين.

ووفقاً لما تقضي به اتفاقية ماستريخت، فإن الاتحاد الاقتصادي والنقدي يتحقق على ثلاث مراحل. تستهدف المرحلتان الأولى والثانية منهما، إحراز تقدم من جانب الدول الأعضاء في مجال التضخم، وأسعار الفائدة، واستقرار أسعار الصرف، والعجز المالي. أما المرحلة الثالثة، فتركز على إصدار عملة واحدة. وقد قدمت لجنة ديلور Delors برنامجاً مفصلاً حول المرحلة الأولى، في حين كانت تفاصيل المرحلتين الثانية والثالثة أقل تحديداً[1].

3-معاهدة نيس

تتطلب عملية توسيع الاتحاد الأوروبي ليشمل بلدان وسط وشرق أوروبا (CEECs) ومالطا وقبرص ، والتي بدأت في نهاية التسعينيات ، إصلاحات مؤسسية جوهرية أكثر من تلك التي أدخلتها المعاهدة في عام 1997. من أمستردام.

[1] - ناظم عبد الواحد الجاسور ،**مرجع سابق،ص.89**.

تم التوقيع على معاهدة نيس في 26 فبراير 2001، ودخل حيز التنفيذ في 1 شارع فبراير 2003. ويحدد المبادئ والأساليب لتغيير النظام المؤسسي كما وبما أن توسع الاتحاد الأوروبي.

وبشكل عام ، فإن نتائج المؤتمر الحكومي الدولي ومعاهدة نيس لا تلبي الهدف المتمثل في جعل الاتحاد قادرًا على التوسع دون أن يفقد فعاليته .الدول الكبرى ، التي أرادت تعزيز ثقلها في المؤسسات ، قامت بالتضحية بمفوضها الثاني دون الحصول على زيادة نسبية كافية في عدد أصواتها في المجلس ، حيث يوجد تمثيل كبير للدول الصغيرة ، كما في المفوضية والبرلمان .سيكون صنع القرار أكثر صعوبة عند 27 منه في 15 ، في نفس الوقت الذي سيزداد فيه الطابع غير المتجانس للاتحاد.

4-معاهدة لشبونة

في 13 ديسمبر 2007 ، وقعت 27 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي على معاهدة لشبونة التي تعدل معاهدة الاتحاد الأوروبي والمعاهدة المنشئة للمجموعة الأوروبية .معاهدة لشبونة هي نتيجة المفاوضات بين الدول الأعضاء التي اجتمعت في مؤتمر حكومي دولي ، شاركت فيه أيضًا المفوضية الأوروبية والبرلمان.

لمواجهة التحديات المقبلة ، كان على أوروبا أن تقوم بالتحديث .يجب أن يكون لديها أدوات فعالة ومتماسكة تتكيف ليس فقط مع عمل اتحاد موسع مؤخرًا من 15 إلى 27 عضوًا ولكن أيضًا مع التحولات السريعة في العالم الحالي .ولذلك تم إصلاح قواعد التعايش التي تنظمها المعاهدات[1].

[1]- محسن الحضيري ، **اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة** (القاهرة :مجموعة النيل العربية، 2011) ،ص.8.

مع الأخذ في الاعتبار التطورات السياسية والاقتصادية والمجتمعية مع الرغبة في الاستجابة لتطلعات الأوروبيين ، اتفق رؤساء الدول أو الحكومات على قواعد جديدة تحكم نطاق وأساليب العمل المستقبلي من قبل الاتحاد .وهكذا ، فإن معاهدة لشبونة تجعل من الممكن تكييف المؤسسات الأوروبية وأساليب عملها ، لتعزيز الشرعية الديمقراطية للاتحاد وترسيخ قاعدة القيم الأساسية[1].

المبحث الثالث : الإسقاطات الميدانية لنظريات التكامل والإندماج على الواقع الأوروبي

تميّزت الفترة الممتدة ما بين 1946 إلى غاية 1949 بروز الكثير من النقاشات الفكرية الرامية إلى توحيد القارة الأوروبية ، بداية من الخطاب الشهير لتشرشل في سنة 1946 ، والدي دعى فيه إلى إقامة ولايات متحدة أوروبية ، وكان هذا الخطاب بمثابة الشرارة الأولى دفعت إلى ظهور العديد من المدارس الفكرية إختلفت في نظرتها لقيام هذا الكيان ن خلال طروحاتها المختلفة وسنقوم بعرض هته الطروحات:

المطلب الأول : المدرسة الإتحادية

يتلخص هذا الطرح في قيام كيان إقليمي يسعى إلى تحقيق مساعي الدول القطرية بشكل أحسن ،أما عن الحالة الأوروبية ،تزايد التوجه نحو الطرح الإتحادي بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة لدى الفئات الإجتماعية الفرنسية والتي كانت تعوّل على هذا الطرح من أجل وضع حد للمحاولات الألمانية المتكررة للسيطرة على أوروبا ،ففي هذا المقام يعتبر الطرح الفيدرالي بمثابة إستراتيبجية للتحرك نحو التكامل أكثر منه نظرية تضع أساسا للوصول له ، وعليه يترتب على الدولة الإتحادية أن تقوم بالبحث عن سبل أفضل لتسيير شؤون الكيان التكاملي ،وبالنظر إلى الواقع الأوروبي كان هناك عوائق كثيرة تمنع هذا الإتحاد وهو عدم التناغم بين الفئات الإجتماعية الأوروبية لنتيجة لما خلقته الحربين العالمية الأولى والثانية وهذا ما أثار مخاوف حول إحتمالية نكوس هذا الإتحاد ، وبالتالي يفضل حسب دعاة المنهج التعاملي Transactions أن يتم الإنطلاق من تكثيف المعاملات بين الفئات الإجتماعية بين الدول شريطة عدم الإلتزام بأطر مؤسسية معنية أو مراحل محددة . فيتجنب هذا الطرح الإعتماد على هياكل

---

[1] - محمد محمود الإمام،**مرجع سابق،ص**.545.

مؤسسية محددة تتولى الشؤون الإقليمية خشية أن تتحول بذاتها إلى عائق إزاء عملية التكامل ، ويكون ذلك بإنشاء ما يكفي من مؤسسات لأذارة شؤون المعاملات التي يتم تعميقها بهدف الوصول إلى تنظيمات عامة تجمع جميع الفئات ، وقد كان لهخذا الطرح التدعيمي للطرح الإتحادجي صدى كبير نلمسه من خلال زياذة التناغم الكبير بين الشعوب الأوروبية من خلال تحرير الحدود وتسهيل تنقل الأفراد وخلق الشعور بالإنتماء للكيان الأوروبي[1] ،

وقد كان هذا أحد أهم الأسباب لتطوّر وإستقرار هذا الكيان فحالة التناغم بين الفئات الأجتماعية ضمن الإطار الإتحادي نقلت أوروبا من حالة الصراع إلى السلم والتكامل والتشابك في المصالح.

المطلب الثاني : الطروحات الوظيفية

شكلت الطروحات الإتحادية الأساس الذيُ بنيّ عليه الإتحاد الأوروبي ، والذي إنطلق مكن معطيات إقتصادية دفعت لكيان الأوربي إلى تعزيز التشابك ، وشهدت هته الطروحات تطورات مختلفة تكيفت مراحل مراحل نمو هذا الكيان إنطلاقا من الطروحات التقليدية إلى الحديثة :

1-ا الوظيفية التقليدية

لقد شاعت الطروحات الوظيفية في الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين ، حيث تنطلق أن التكامل يدفع نحو السلام ، ويكون السبيل في ذلك من خلال إقامة مؤسسات دولية في مجالات ذات طبيعة فنية بحته ومحايدة سياسيا ، وتتولى تحقيق الرفاهية للشعوب على نحو أفضل مما تقدمه الدولة القومية ، وبالنظر إلى الواقع الأوروبي فقد كان الإنطلاق من معطيات إقتصادية تؤمن طموحات الشعوب كانت قاعدة أساسية ومتينة لإنطلاق العملية التكاملية من خلال تحقيق مكاسب إقتصادية يدفع إلى تشابك إقتصادي أكبر وبناء مصالح أكبر إنطلقت من تحرير القيود الجمركية إلى السوق المشتركة و صولا إلى العملة الموحدة ، فالإنطلاق من الطرح الوظيفي كان موفقا جدا لدفع بالقارة الأوروبية نحو تكامل أكبر.

[1] -أحمد عبد الونيس شتا،**الإتجاهات الحديثة في دراسة التنظيم الإقليمي** (القاهرة:المجلس الأعلى للجامعات،1999)،ص.474.

2- الوظيفية الحديثة

ظهرت هته الطروحات بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد حاولت معالجة القصور في الطرح الوظيفي التقليدي من خلال إضافتها لجملة من العناصر تعزز المسار التكاملي الأوروبي :

1-وجود الثقافة المشتركة ، وذلك لتقريب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الإجتماعية في الدول الأوروبية ، والذي خلق توجه عام حول البحث عن الرفاهية تكفل بها السلطة التكاملية ، مما يجعل الإطار التكاملي ينحصر فيما هو إقليمي لا عالمي. -بناء نظرة توافيقية بين الدول الأعضاء حول القضايا الدولية وتوجهاتها نحو الدول النامية بما يخدم المصلحة الجماعية للتكتل ،[1]

وهذا ما هو بارز في الإتحاد الأوروبي نحو القضايا العالمية ،وبوجه الخاص القضايا الإقتصادية التي تتخذ أهمية كبيرة في الشؤون السياسية .

3-من أهم ما أضافته الطروحات الوظيفية الحديثة للتكامل الأوروبي هو رسم مراحل التدرج في المسار التكاملي وتنطلق العملية بما أسموه بالتكامل السلبي وهو يعبر عن إمتناع ممارسة سلطة القرار في عدة أمور ، بما فيها المتعلقة بتحرير حركة التدفقات الإقتصادية إنطلاقا من التجارة وانتهاء بحركة الأفراد ، أما التكامل الإيجابي وهو إمتلاك سلطة التكامل قدرا كبيرا من الصلاحيات المتعلقة بالسياسات الإقتصادية والإجتماعية ثم السياسية .

3 الوظيفية الجدلية

كشفت التجربة الأوروبية في التكامل الإقليمي في الفترة الممتدة من منتصف الستينات وحتى منتصف الثمانينات عن تعثر عملية نقل السلطة Spillover من الدول إلى مؤسسات الجماعة الأوروبية ،ووجهت في ذلك إنتقادات عدة للوظيفية الجديدة التي كان هاس قد طوّر مضامينها بما يكفل الربط بين السياسة والإقتصاد ويؤكد على ضرورة تنازل الحكومات عن جزء من سيادتها لصالح المؤسسات التكاملية الأمر الذي حدا بأنصار النظرية إلى التخلي عنها و أصدر مقالته الشهيرة أفول النظرية داعيا الباحثين إلى تركيز إهتمامهم على فكرة الإعتماد المتبادل.

[1] - أحمد عبد الونيس شتا،**نفس المرجع السابق**،ص.475.

وفي هذا الإطار برز مفهوم الوظيفية الديالكتيكية عند الباحث Corbey,1995، كورباي والذي يري أنها الإقتراب السليم والناجع في دراسة وتفسير مراحل جمود والتقدم في المشروع التكاملي الأوروبي ، حيث حسب رأية أن جميع نظريات التكامل تركز على جانب واحد وتغفل بقية الجوانب الأخرى ، فيتم الإهتمام بدور الدول الأعضاء وإما على دور اللجنة الأوروبية أو المحكمة أو جماعات المصالح المحلية ، في حين يجب علينا دراسة وتحليل التفاعل بين هؤلاء الأعضاء جميعا .

وتتمحور الفكر الأساسية لهذا الطرح أن حدوث عملية التكامل في قطاع واحد من قطاعات السياسة العامة ،[1] يعطي دافع لجماعات المصالح والقوى الداخلية في الدول الأعضاء توجيه ضغوطاتها إلى الحكومات الوطنية من أجل حماية القطاعات الأخرى المرتبطة وظيفيا بالقطاع التكاملي وتحويل نشاطات الدولة نحو هذه القطاعات فتتوقف نتيجة لذلك العملية التكاملية.

ويرى صاحب هذا الطرح أن الوظيفية الجدلية تسهم في تفسير نمط التذبذب في المشروع التكاملي الأوروبي ، فالتعثر الذي أصاب المشروع طوال العقد السبعينات والثمانينات يجد تفسيره في أن قيام السوق الأوروبية المشتركة أدى إلى زيادة التدخل الحكومي في القطاعات المرتبطة كالحواجز غير الجمركية والاعانات الحكومية وسياسات الأجور والسياسة الاجتماعية ، حتى إذا ما استفحلت مضار الحواجز غير الجمركية وتضرر المصدرون في نطاق الجماعة الأوروبية بالإضافة إلى تضاؤل القدرة التنافسية للصناعات الأوروبية في مواجهة الصناعة اليابانية والأمريكية ،كل ذلك أدى إلى تعاون الدول الأوروبية من خلال الجماعة الأوروبية لحل مشكلات البطالة والركود الإجتماعي ،إنتهى الأمر بوضع القانون الأوروبي الموحد 1987 و إقامة السوق الداخلية الموحدة .

[1] - علي الدين هلال دسوقي،إتجاهات حديثة في علم السياسة (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة،1999)،ص.479.

فإلى جانب ما تمثله الوظيفية لجدلية من اقتراب سليم وفعال في تفسير مسيرة التكامل الأوروبي فإنها تسهم كذلك في تطوير مفهوم معين للإتحاد الإوروبي إذ تقف في مركز وسط بين نظرية الدولية الفوقية وبين الحوكوماتية ، ليشكل نوعا جديدا للتنظيم والحكم ، والذي لا يضر بوجود الدولة القومية .

أما عن النجاعة التفسيرية لهته النظرية فيدهب رائدها الأول أنها ستظل الإقتراب الأجدى في هذا الخصوص بالنظر إلى التكامل التام من الصعب بلوغه في ضوء التنوع السياسي والإقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبي ،بالإضافة إلى أن إنضمام المزيد من الدول سيزيد من التنوع ويعيق قيام دولة أوروبية واحدة ، ومن ثم فإن عملية الفعل وردالفعل قد تستمر لسنوات عديدة ما إستمرت مجالات عديدة للسياسات العامة بعيدة عن تدخل الاتحاد الأوروبي[1] ،

ضف إلى ذلك أنارتباط القطاعات ببعضها وظيفيا ليس أمرا قطعيا،فغالبا ما تظهر مشاكل مجتمعية تفرض على الحكومات العمل على مواجهتها وتدعيم المصالح الداخلية بشأنها ، وكل ذلك مما يعني أن دور الاتحاد الأوروبي كمحفز للتدخل الحكومي لن يختفي على المدى القريب المتوسط وأن الوظيفية الجدلية ستظل بذلك اقترابا فعالا ومنتجا في تحليل التكامل الأوروبي[2]

المطلب الثالث :الطرح الواقعي

وفي هذا الإطار برزت عدة طروحات في نطاق الواقعية الجديدة لتفسير التطورات الحاصلة في التكامل الأوروبي حركة وجمودا ،وأبرز هته الطروحات :

1- علي الدين هلال دسوقي، **نفس المرجع السابق**،ص.480

1–نظرية الحكوماتية : تقتضي هته النظرية أن التكامل الأوروبي يتجه إلى الأمام عندما تلتقي الخيارات السياسية للدول بينما يتعثر حال التكامل عند إختلافها ، فالقانون الأوروبي الموحد 1987 ظهر نتيجة لتلاقي تفضيلات بريطانيا وفرنسا وألمانيا ،ضف إلى ذلك إستمرار الحكومات في الإنفراد بعملية صنع القرار بشأن المسائل البيئية رغم تزايد الوعي السياسي والشعبي بها مما يؤكد أن الدول ما تزال تمارس دور الرقيب أو الحارس على سياسات الجماعة الأوروبية التي أصبحت مؤسساتها أداة في يد الحكومات .

2–اقتراب السياسة الداخلية : ويقوم على فكرة أساسية مفادها أن هياكل ومؤسسات السياسية الداخلية إما أنها تعمل كمتغيرّ وسيط إستيعاب تأثيرات البيئة الدولية وإما تعمل كمتغيّرمستقل يؤثر في سياسة الجماعة الأوروبية ، أي أن هذا الإقتراب يفسر خيارات الحكومات تجاه التكامل إنطلاقا من القيود الداخلية ،مما يعني أن التكامل يتوقع حدوثه فقط إذا ما قادت الظروف الداخلية المختلفة على الأقل في غالبية الدول الأعضاء وفي وقت واحد متزامن بمحض الصدفة إلى انتهاج سياسة أوروبية مشتركة بشأن مسألة محددة أو قطاع من قطاعات العملية التكاملية ،قام أنصار الإقتراب الداخلي بدراسة دور الرأي العام الداخلي بقطاعاته المختلفة في التأثير على حركة التكامل الأوروبي ومؤسسات الجماعة الأوروبية بصفة عامة في عقدي السبعينات والثمانينات بالقياس إلى معدلات البطالة الداخلية ،ومستوى الأسعار ونصيب الفرد من الدخل القومي ،وانتهت الدراسة إلى أن الرأي العام يمارس تأثير فعالا في التكامل الأوروبي سواء بالسلب أو بالإيجاب [1]،

وأن هذا التأثير نتاج خليط من العوامل والمتغيرات الداخلية الإقتصادية كالتضخم والبطالة والسياسية كالتقاليد الموروثة والعوامل الدولية كالصراع بين الصراع بين الشرق والغرب والتهديد السوفيتي ،وأن

1–فخري رشيد مهنا، د. صالح ياسين داود، **المنظمات الدولية**،(القاهرة:المكتبة القانونية ، بدون سنة طبع)،ص.123.

لآفاق التكامل الأوروبي رهن إلى حد كبير بالتحولات الإيجابية في مواقف واتجاهات الرأي العام الداخلي إزاء الجماعة الأوروبية.

المطلب الرابع : الطرح الليبيرالي

وستناول هذا الطرح باسقاط جلة من المفاهيم التي قدمتها لتفسير تدبدب نمط التكامل الأوروبي، وأول هته المفاهيم مفهوم المصلحة .

أ-مفهوم المصلحة :

قام بعض الباحثين بتفسير نمط التذبذب في التكامل الأوروبي Stoo-and-Goمن خلال اقتراب تحليلي لاستراتيجيات التهديد القائم على عدم التماثل المعلوماتي بين الأطراف المتفاوضة في نطاق الجماعية الأوروبية ،وذلك من خلال تطوير عدة نماذج لاستراتيجيات التهديد القائمة على حالة عدم اليقين وعدم التماثل في المعلومات بين الدول وانطلاقا من افتراض أساسي مفاده أن اختلاف فيما بينها بالنسبة لموقفها من درجة التكامل المطلوبة وأنه طبقا لذلك هناك دول ترغب في مستوى أعلى للتكامل ودول أخرى تفضل مستوى متواضع للتكامل يطلق عليها الدول المتقاعسة ، حدد الباحث النموذج الأول بأنه يقوم على أن الدول المتقاعسة تهدد بترك المنظمة أو الانسحاب الكامل منها أو تهدد بالانسحاب من بعض مجالات التعاونكما هو الحال لبريطانيا ،أو النموذج الثاني فيقوم على أن الدولة المتقاعسة قد تدعىأن أجهزتها الداخلية سترفض التصديق على المعاهدة إذا لم يتم تبني موقفها بشأن مستوى التكامل ، وأما النموذج الثالث يقوم على إستغلال الدول المتقاعسة لإمكانية استيلاء المعارضة الداخلية في بلادها والرافضة للتكامل على السلطة ،وفي ظل المعلومات المحدودة للدول الأعضاء ن بعضها البعض تلجأ الدول المتقاعسة إلى إستخدام أي من هذه الاستراتيجيات من آن لآخر لإحداث الأزمة داخل الجماعة ويتم نوع من المساومات بين الدولة[1]

المتقاعسة والدول التكاملية وتستجيب هذه الأخيرة لضغوط الدولة المتقاعسة بشكل ويآخر فيتقدم المشروع التكاملي وقد تتمكن الدول المتقاعسة الصغيرة من استخدام هذه الاستراتيجيات بنجاح ،كما حدث مع الدنمارك من عدم التصديق على معاهدة ما ستريخت في ضوء الجولة الأولى للإستفتاء

[1] - فخري رشيد مهنا،**نفس المرجع السابق**،ص.124.

الشعبي الذي تم بشأن المعاهدة مما أثار أزمة داخل الإتحاد الأوروبي ومنحت الدنماراك بعض المزايا والإستثناءات للتصديق عليها .

الفصل الثالث:

تأثير أزمة كورونا على الإتحاد الأوروبي

الفصل الثالث :تأثير أزمة كورونا على الإتحاد الأوروبي

لم تكن أزمة كورونا بالجديدة على المشهد الدولي فقد عرف التاريخ البشري في القرن العشرين الكثير من الأوبئة كوباء الإنفلونزا الإسبانية والآسيوية 1957/1918، كذلك وباء الإيدز 1981 في الولايات المتحدة وتفشيه في إفريقيا 1983 ،أيضا فيروس السارس في هونكونغ في الصين 2002 جنوب الصين، ثم انتقل إلى فيتنام وسنغافورة وتايوان وغيرها من الدول الآسيوية، كل هته الأوبئة كانت محركا للبحث حول طبيعتها وتأثيراتها وسنتناول فيما يلي أبرز الطروحات النظرية التي فسرت ذلك.

المبحث الأول : الطروحات النظرية المفسرة لتأثير الأوبئة على العلاقات الدولية

المطلب الأول: الطرح الواقعي

تقدم الطرحات الواقعية السياسة الدولية على أنها بناء أساسه صراعي في ظل نظام دولي فوضوي البنية، ويترتب على ذلك التوجه الدائم عن تعظيم القوة والمصلحة الذاتية؛ في المقابل ، تؤمن بأن الهدف الأسمى للدول في ظل البنية الحالية للنظام الدولي هو تحصيل الأمن و ضمان البقاء، على اختلاف مواقعها و ميزاتها يدخل ذلك ضمن طرح آخر مفاده أن الدول الأصغر /الأضعف قد تتمايز من حيث أدواتها، لكنها تتشابه من حيث مساعيها ؛ إذ تتوجه بدورها إلى تبني استراتيجيات موازية للدول الأقوى أو مسايرتها سعيا منها اللحاق بركبها، لصون أمنها وبقائها، إن الدولة بحسب الواقعيين هي الفاعل المحوري ، إن لم يكن الوحيد في" تحليل "العلاقات الدولية[1]

[1] [1] Stephen M. Walt, "The Realist's Guide to the Coronavirus outbreak," Foreign Policy, 9/3/2020, accessed on 2/8/2021, at: https://bit.ly/2Z0JQeC

وهي أهمُّ من الفواعل الأخرى، بما في ذلك المؤسسات الدولية، وفي حال التناغم بين سلوك الدول وتوجهات المؤسسات الدولية ومعاييرها، فإن سبب هذا التوافق لا يعود إلى قوة تأثير المؤسسات وقدرتها على التحكم في سلوكات الدول، إنما يعود أساسًا إلى وجود تطابق عارض بين قواعد ومعايير المؤسسات الدولية وبين مصالح الدول .لذلك، تُنشئ الدول المؤسسات، أو تنضمُّ إليها، أو تشجّعُها، أو تعوقها عن أداء وظائفها، أو تتنكرُ لها وتنسحبُ منها بحسب ما تُليه مصالحُها، يُقدم لنا تاريخ العلاقات الدولية، القريبُ والبعيدُ، فالمصلحة هي المحرك الأول لعلاقة الدولة القومية بالمؤسسات الدولية وهناك الكثير من المواقف التي يؤكد هذه الطروحات، على سبيل المثال انسحاب ألمانيا وإيطاليا من عصبة الأمم قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، أيضا استمرار امتناع الولايات المتحدة الأميركية عن الإنضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، أو التصديق على بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وصولاً إلى استمرار رفض إسرائيل الانضمام إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وما قرار الولايات المتحدة، تحت رئاسة دونالد ترامب 2017 – 2021 ، الانسحاب من منظمة الصحة العالمية بِبَعيد، حيث سعى ترامب لتقويض شرعيتها، متّهمً إيّاها بالتواطؤ مع الصين وعدم نشر معلومات دقيقة عن حقيقة الوباء في أثر ظهوره في مدينة ووهان[1]، في حين خيبت هته المنظمة توقعات العالم الذي كان يتأمل أن تقوم هذه المنظمة باحتواء الجائحة، باعتبارها اللاعب الأساسي في حوكمة الصحة العالمية

[1] -Stephen M. Walt, "The Realist's Guide to the Coronavirus outbreak," Foreign Policy, 9/3/2020, accessed on 2/8/2021, at: https://bit.ly/2Z0JQeC

.لكن تسييس منظمة الصحة العالمية لم يقتصر على الولايات المتحدة؛ فالصين بدورها ضغطت عليها للإبقاء على تايوان مجردة، ليس من عضويتها في المنظمة فحسب، ما يعني حرمانها من البيانات1 المتعلقة بالوباء، ولكن أيضًا لتجاهل تجربتها الفعالة في احتواء الجائحة بتدابيرَ أقلَّ تشددًا من تلك التي اعتمدتها الصين.

تقدم المدرسة الواقعية طروحاتها على أنها الأنجع في تقديم مبررات لفشل التعاون الدولي لمواجهة الجائحة وتقوقع الدول على نفسها عبر سياسات غلق الحدود وعودة سياسة التنافس الدولي العدوانية والسياسات الحمائية، وهذا ما أعطى دفعا كبير لتفوق الطروحات الواقعية التي تتأكد صحتُها تتأكد يومًا بعد يوم، ، فقد شهد العالم على تراجع مبادئ التعاون /التضامن الإقليمي التي بنيّ على أساسها الاتحاد الأوروبي؛ فبمجرد أن طلبت إيطاليا = الساعدة من دول الإتحاد الأوروبي ، هي تعاني من آثار الجائحة، بحثا منها عن تزويدها بالمعونات الطبية الضرورية فامتنعوا عن دلك، وفي هذا المقام تساءل راجيش باسرر وفريدريك كليم" :إذا لم يكن من شأن أزمة عالمية حادة وعابرة الحدود أن تحُفّز التعاون الدولي، فما الذي يمكنه ذلك؟ وهذا وما يؤكد الطرح الواقعي القاضي بانعدام الثقة المتجدرة بنظام دوليّ فوضويّ، إن الواقعية لا تعترف بتأثير الأوبئة في السياسة الدولية،لأن ذلك مرتبط بطرح متأصل بمبادئها لذلك فالتهديدات التي تتربص بأمن الدولة وبقائها تحصرها الأدبيات الواقعية عمومًا في التهديدات التقليدية، العسكرية والدولتية المصدر، بالرغم من أن ر أن ثيوسيديدز Thucydides الذي كتب أُولى النصوص التاريخية المؤسِسة للتقليد الواقعي في العلاقات الدولية تاريخ الحروب البيلوبونيزية ، History of the Peloponnesian War سبق وأن ناقش أثر الوباء الذي اجتاح أثينا في تقويض قوّتها، ما جعلها تخسر الحرب ضد إسبرطة في نهاية المطاف وفي نفس السياق نذكر ما ذهب إليه مارك دينن في أطروحته لنيل درجة الدكتوراه، التهديد الوبائي: حيث يؤكد فيها على أهمية الواقعية الكلاسيكية لدى هانس مورغنثاو ويتلخص ذلك في إستخدامه لعبارة "Self-help" التي تدل على سياسة الاعتماد على النفس التي يشدد عليها الواقعيون في العلاقات الدولية فهو بالنسبة لهم إفتراض مهم في تسليط الضوء على آثار تفشي الأوبئة في قوة الدولة وأمنها وبقائها مدعما بذلك أطروحات ثيوسيديدز [1]

[1] محمد حمشي،" عن إمكانية التنبؤ زمن جائحة كورونا :تأملاتٌ من علم التعقّد"، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020 /6/ 22 ، شوهد في 2021/2/8، في https://bit.ly/2Z4qAgv

المطلب الثاني :الطرح الليبيرالي

مع تراجع التعاون الدولي إلى مستويات دنيا، تُلقي الليبرالية الضوء على أشكال أخرى من التعاون العابر للحدود، مثل التعاون غيرالمسبوق بين الجماعات المعرفية، المتخصصة في الوبائيات .فقد عمل

العلماء من العديد من البلدان معًا لإدارة أخطار تفشي الفيروسات منذ إنتشار مرض المتلازمة التنفسية الحادّة" سارس SARS "في عام 2002 ،كما أدّى تفشي متلازمة الشرق الأوسط التنفسية" ميرس " MERSفي عام 2012 ، إلى انبثاق شبكة علمية أُطلِق عليها" نادي السارس ."وأدّى ذلك إلى تحفيز نشاط بحثي عالمي أفضى إلى إنتاج أكثر من 880 ورقة علمية في 92 دولة بين عامي 2012و2015 . وكما كان الوضع بالنسبة إلى كورونا تجاوز فيها العلماء بروتوكولات السرية والتنافس المعتادة لينخرطوا في جهود مشتركة لفهم هذه الجائحة، وهذا يقودنا للإقرار بأن التعاون العلمي بين فرق علمية من دول عديدة ليس إلا وجهًا من أوجه التعاون الدولي، أو أحد أوجهه في أسوء الأحوال،[1]

إذ من الواضح أن العلماء المتخصصين في الوبائيات كالصينيين على سبيل المثال لن يُبادروا بمشاركة معارفهم ونتائج أبحاثهم حول فيروس كورونا من دون علم مسبق من السلطات الصينية،صفلاإلى ذلك قد ظهرت أوجه التعاون في الكثير من المقامات بخلاف الميادين العلمية كتقديم المعدات الطبية مجانا للدول المتضررة ، ولعله يكون هو الشق الأهم والمطلوب في العلاقات الدولية وهذا ما يدفع بالطروحات الليبرالية بالإنتعاش والنجاعة التفسيرية في مقبل الطروحات الواقعية الليبراليةُ.

في الوقت الذي تتراجع فيه مستويات التعاون الدولي ويشهد العالم صعود الشعبوية في الديمقراطيات الغربية، خاصة في الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا، يدهب يحاجّ نيكولاس غفوزداف في إجابته عن سؤال" لماذا اختارت القوى الكبرى سبيل التنافس، حتى وهي تواجه تحديًا عالميًا بحجم وباء كورونا، يؤكد نيكولاس بأن الأمر يرتبط بتقاطع نمطين من التحولات: تغيّرات في السياسة الوطنية، و أخرى في السياسة الدولية؛فليس من المصادفة أن التنافس الدولي احتدم في في ظل شعبوية عرفت وجودا لها قبل ظهور الجائحة وفي حين أن الدول استجابت لهجمات 11 سبتمبر باعتماد التعاون

محمد حمشي،**نفس المرجع السابق** ، مقال متاح على الإنترنت، شوهد في 2021/2/8، فيhttps://bit.ly/2Z4qAgv

والتنسيق الدوليَّين[1]، لأنها كانت تؤمن بأن ذلك سيحفظ ويضمن إستمرار مصالحها القومية ؛ إذ شهد العقدان الماضيان تناميًا للتشكيك والتراجع النسبي عن هذه الفكرة ، خصوصًا منذ الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وانتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة وجاء تفشي الجائحة ليُؤكد تلك القناعات، ويدفع بالحكومات إلى التصرف وفقها ،ويضيف غفوزداف :"**كان لدينا تنافسٌ دوليٌّ محمومٌ تُغذّيه الريبة في مجتمع دوليّ بلا ملامح Amorphous ، وحين التأمت تلك الريبة بالشعبوية، زاد التنافس الدولي حُمّى على حُمَّى.**"

وبذلك يكون علينا من السهل فهم الطرائق التي يُغذي بها الخطابُ الشعبوي عن الجائحة لخلق مشاعر قومية زائفة توهم فيها الشعوب بضرورة الانغلاق على الذات، والاعتماد على النفس، وإلقاء اللوم على الآخرين(دولً ومنظمات دوليةً)أو الذهاب لأبعد من ذلك واتهامهم بالتآمر، ان هذه التوجهات تدفع بالأنا نحو البقاء والصمود فذلك حسب هذا التوجه اسرع طريق للتعافي من الآخر ،وأن من شأن الوباء أن يُضعِف هذا" الآخر "ويُقلل من فرصه التنافسية ، اقتصاديًا وجيوسياسيًا ، وفي نفس المقام يمكن لليبرالية أن تعيد التأمل مليًّا في التحديات غير المسبوقة التي فرضتها الجائحة على الديمقراطية ومستقبَلاتها في الدول الديمقراطية، أو في الدول التي تتجه نحو نضوج ديموقراطي أو حتى في الدول اللاديمقراطية.

ولفهم تداعيات تفشي وباء كورونا من المنظور اللبيرالي يستلزم ذلك أن يقترن هذا الطرح عدة جوانب أخرى ،أبرزها الروابط العابرة للحدود بين احتجاجات يُغذّيها خطابٌ شعبويٌّ معادٍ للعلم و ضد إجراءات الحجر الصحي لمواجهة إنتشار الجائحة، وتباين حدّتها بين الديمقراطيات الغربية وبعض الديمقراطيات الآسيوية علاوة على ذلك العلاقة بين تفشي الجائحة وتعزيز السلطوية وتداعياتها على حقوق الإنسان

[1] Nikolas Gvosdev, "Why the Pandemic Has Revived Hard-Nosed Realism," World Politics Review, 8/9/2020, accessed on 8/2/2021, at: https://bit.ly/3p9S92y

وحرياته[1].كل هته العناصر مجتمعة تقدم لنا صورة متكاملة لفهم تداعيات انتشار هذا الوباء على العلاقات الدولية .

المطلب الثالث الطرح البنيوي

ينطلق البنائيبون في طروحاتهم من كون هويات الفاعلين هي المسؤولة على تحديد مصالحهم أو إعادة تشكيلها؛ فالهويات هنا هي من تتحكم في المصالح وتتغيّر بتغيّرها ، كما أن الهويات تغيّر سياقات ومخرجات التفاعل المستمر والمكثف بين الأفكار والتصورات والتصورات الفردية المنتِجة للهويات،وهو ما يُصعف الطرح الواقعي القائل إن جميع الدول يحكمها منطق أناني وعقلاني وتعتمد على ذاتها في الوصول لمصالحَ محددة مسبقا ، كما ما يفسر هذا التحول في الهوية(دولة عدوانية تتحول إلى دولة مسالمة)والتعدد في الهوية، فالتفاعل مع الآخر يدفع نحو تعدد الهويات على حسب طبيعة الآخر الذي تتعامل معه، غير أن الأهم من ذلك يكمن في القدرة البنائية، ، وفيما يتعلق بالبحث عن سبب فشل الدول في التعاون على الرغم من الحاجة الملحة إلى ذلك في ظل تفشي جائحة كورونا ،فإن البنائية تواجهنا بواقع أن الدول مُثقَلةٌ بفكرة لا جدال فيها، مفادها أن الدول يجب أن تنطلق من البحث عن المصلحة الذاتية والاعتماد على النفس بالدرجة الأولى، كما أن استعادة زمام التعاون الدولي حسبهم يتطلب تغيرًا في البنية المتعلقة بالأفكار Ideational Structure ، لا تغيرًا في البنية المادية Material Structure يمكن أن تتعامل البنائية مع سؤال" كيف يمكن أن نتخلص من الوباء، أو يُعزّز،

هنا علينا أن ننطلق من المفاهيم والأفكار التي تتبنّاها الدول بشأن العولمة وإتاحة الفرصة لمراجعة دور الخطاب والتغيّر فيه – بشأن العولمة– من خلال تغيير اتجاهاتها على المدى الطويل، مثلما يحدث مع دعوات تعزيز جاهزية Preparedness القطاعات الصحية الوطنية وإصلاح نظام حوكمة الصحة العالمية، ومثلما يحدث أيضًا مع النقاش بشأن تعزيز[2] مطواعية Resilience الاقتصادات الوطنية والنظام الاقتصادي الدولي حيال سلاسل القيمة العالمية، تدافع البنائية عن أهمية قوة الخطاب في إنتاج وإعادة إنتاج المعاني البينذاتية المتشارَكة بين الفاعلين الاجتماعيين ومن ثم التوجه نحو التغيّر

[1] Nikolas Gvosdev, "Why the Pandemic Has Revived Hard-Nosed Realism," World Politics Review, 8/9/2020, accessed on 8/2/2021, at: https://bit.ly/3p9S92y

[2] Thomas Rausch, "What if the Covid19 World is what States Make of it?" Bertelsmann Stiftung, 16/4/2020, accessed on 8/2/2021, at: https://bit.ly/2MKhYZZ

فمن خلال اللغة يمكننا التلاعبُ بالخطاب لإنتاج معنى /تأويل معيّن، وإسكات معنى /تأويل ممكن آخرَ للمعطى المادي نفسه كما هو الحال بالنسبة لجائحة كورونا ؛ فالمعاني /التأويلات لا تقتصر لى ما هو مادي، لكنها تتشكل ويُعاد بناؤها عبر الإعتماد على قوة الخطاب.

ويظهر ذلك لنا جليّا في الخطاب الشعبوي الحاد الذي تبنّاه الرئيس **ترامب** خطابٌ قائمٌ على سياسة إلقاء اللوم على الطرف الخارجي ،Scapegoating ، حيث يتهم الصين بتصنيعها لفيروس كورونا " ، أيضا إلقاء اللوم على منظمة الصحة العالمية باعتبارها" متواطئة "مع الصين و"مسؤولة "عن تفشي الجائحة، وأن تفشّيها لا يخلو من" مؤامرة، وأيضًا يظهر ذلك في خطاب الرئيس الأميركي **جو بايدن**– **Joe Biden** 2021حول استعادة ريادة "الولايات المتحدة وقدرتها على" قيادة العالم "من جديد؛ حيث سيسعى إلى حرمان الصين من المكاسب الخطابية التي ما فتئت تحوزها منذ بداية الأزمة، حيث عملت، على تصدير المعدات الطبية إلى الدول المتضررة ، لمغالطة الإتهامات التي تروّج لها لولايات المتحدة

حيث قدمت هته الأزمة الصيَن بوصفها قوة كبرى مسؤولة عالميًّا، في مقابل انسحاب الولايات المتحدة التاريخي من موقع الريادة العالمي

بالرغم من هذا التراجع لم يؤثر ذلك على خياراتها و تفضيلاتها[1] ليس فقط حيال التعاون الدولي فحسب، بل أيضًا في تفضيلات باقي فواعل النظام الدولي، إن الجائحة معطى ماديٌّ،

في المقام ذاته يؤكد غالبية دراسي ومتتبعي تداعيات جائحة كورونا أن الجائحة سمحت بظهور حركية في السرديات، سردياتٌ وسردياتٌ مضادة؛ وهذا ما يدل على أن مجال المنافسة و التعاون دوليًا سيشهدان مزيدًا من الشد والجذب وهذا ما يبرره البنائيون بالعوامل المتصلة بالأفكار Ideational Factors، حيث تصبح السردية وما تسوّق له أهمَّ من الفعل في حدّ ذاته .فكميات الإعانات الطبية التي تبرّعت بها الصين لبعض دول الجنوب، مثلاً، لا تكاد تكفي نخب الأنظمة الحاكمة وحاشياتهم الضيقةَ أن السردية تجعلها تبدو غير ذلك حيث ، تقدم السرديات الصين على أنها الدولة المنقد والمتعاونة والتي تتحدى أنانية المتجدرة في العلاقات الدولية في حين ، ما تقدمه لا يعد أن يسمى أكثر من مساعدات

[1] Bernadette Nadya Jaworsky & Runya Qiaoan, "The Politics of Blaming: The Narrative Battle between China and the US over COVID-19," Journal of Chinese Political Science, vol. 25, no. 4 (2020).

شكلية لا تبلي الحاجات المطلوبة ، ولا تقدمها سوى لتجميل صورتها على الساحة الدولية وتفنيذ للسرديات الأمريكية .

تختلف المفاهيم والمعاني والتأويلات التي يقدمها لنا الفاعلون بتباين خطاباتهم ، فهي تحمل مضامين تدفع الدول نحو التقوقع و"تغليب" المصلحة الذاتية وسياسة الاعتماد على النفس، مثلما هي أيضا تحدٍّ ومسعى على المدى البعيد ،يُستحب أن تتوجه الدول فيه نحو" تفضيل "التعاون – حتى وإن لم يخلُ من تنافس – تجنّبًا لانهدام أركان والاعتماد المتبادل العولمة برمّتها على رؤوس الجميع[1].

المبحث الثاني :السياسات التي اتبعها الإتحاد الأوروبي لمواجهة الأزمة

أصبحت أوروبا البؤرة العالمية لوباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) منذ بداية شهر أبريل2019 الماضي، و يرجع ذلك للارتفاع المتسارع في حالات الإصابات والوفيات خلال شهري فبراير ومارس في إيطاليا التي كانت أول الدول الأوروبية وأكثرها تضرراً بالوباء ،حيث سجلت إيطاليا أعلى نسبة إصابات في العالم في تلك الفترة ، إلا أن استجابة الاتحاد الأوروبي إتسمت بالتماطل وعدم الجدية، ووقفت مؤسسات الاتحاد عاجزة و غير مدركة لحجم الخطر الذي يهدد الدول الأعضاء به، و وصفت الاستجابة الأولية للاتحاد بالارتباك مما عرضه لانتقادات شديدة من الدول الأكثر تضرراً مثل إيطاليا واسبانيا وفيما يلي سنوضح الطريقة التي تعامل بها الإتحاد مع الأزمة .

المطلب الأول :الاستجابة الأولية للاتحاد الأوروبي للأزمة (2019)

رغم اعتراف الاتحاد الأوروبي بالخطأ في التعامل مع الحالة الإيطالية وتقديم اعتذار رسمي من رئيسة المفوضية الأوروبية **أورسولا فون** عن "خذلان" الاتحاد الأوروبي لإيطاليا، إلا أن الاتحاد لم يتوصل إلى

[1] Ganjar Nugroho, "Constructivism and International Relations Theories," Global & Strategies, vol. 2, no. 1 (January 2008), p. 92.

الاتفاق على خطة الدعم الاقتصادي لمواجهة أزمة كورونا إلا في العاشر من أفريل 2019 ،بالرغم من أن بداية ذلك الشهر شهدت وصول كل من ألمانيا وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا وبلجيكا إلى ذروة معدل الإصابات اليومية فيها.

ولم يتوصل الاتحاد الأوروبي إلى خطة الدعم الاقتصادي هذه، والتي تقدر بحوالي 7 إلى 8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد، إلا بعد عشرات المناقشات التي رأى مراقبون أنها أضاعت وقتاً ثميناً على الدول المتضررة لتجاوز مزيد من الأضرار التي تعرضت لها اقتصاداتها.

وإحتدمت النقاشات حول خطة الدعم الاقتصادي بدايةً حول ما يعرف باسم "**سندات الكورونا**"، وهي عبارة عن آلية للضمان المشترك من قبل دول الاتحاد لسندات الدين التي قد تحتاج إلى اصدارها الحكومات المتضررة اقتصادياً من الأزمة، وهو ما يعرف بالديون المتبادلة بين دول منطقة اليورو[1]

حيث إعترضت كل من ألمانيا وهولندا ودول أخرى في شمال أوروبا على مطالبات إيطالية وإسبانية وبرتغالية بالسماح لها بالاقتراض عبر إصدار سندات كورونا، ويرجع هذا الخلاف إلى:

- إنعدام سياسة مالية موحدة. بالإتحاد الأوروبي .
- تكرر الأزمات المالي وتعثر الإصلاحات المؤسساتية بالإتحاد.

[1] [1] Sarah Wheaton, "How coronavirus will test the European Union," Politico, 11\3\2020, available at: https://www.politico.eu/article/coronavirus-europe-crisis/

- آثار أزمة الديون السيادية من عامي 2011 –2012 حيث لم يحسم الجدل لغاية الآن بين الدول الإعضاء في الاتحاد الأوروبي حول ما إذا كان الأولى هو تجميع الديون أو إصلاح الاقتصادات المتعثرة أولاً[1].

يمكن أن نُرجع تعثر استجابة الاتحاد الأوروبي الأولية لمواجهة أزمة كورونا إلى ثلاثة مستويات:

1-المستوى المالي النقدي

إن إستمرار معاناة الاتحاد الأوروبي يعود لعدم وجود سياسة نقدية موحدة؛ فمنطقة اليورو نفسها أنشئت على أسس ضعيفة بسبب الفشل في إنشاء اتحاد مالي يؤسس لسياسة نقدية واحدة، وبسبب الوسائل غير ناجعة والغير دقيقة في إدارة الأزمات، إضافة إلى الاستهانة بمعايير الانضمام إلى العملة الموحدة، وأدت هذه المشاكل البنيوية والفنية إلى حلول غير فعالة وغير مكتملة في أزمات مالية سابقة واجهها الاتحاد مثل الأزمة المالية العالمية 2007–2008، وأزمة الديون السيادية 2011–2012.

وقد انعكس عدم وجود آليات وسياسات نقدية واضحة على سبل معالجة الصدمات الاقتصادية الناتجة عن أزمة كورونا في الدول الأوروبية، مما أنتج مزيجاً غير مستقر من الاجراءات المتضاربة في بعض الأحيان بين مؤسسات الاتحاد وبين حكومات الدول الأعضاء. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي يسعى البنك المركزي الأوروبي لتثبيت سوق الديون الأوروبية، لم تلتزم الدول الأكثر تضرراً اقتصادياً واستمرت في إصدار ديونها الخاصة كإجراءات عاجلة قصيرة الأمد وكحلول سريعة لمواجهة الضغوط المتزايدة عليها.

[1] Sarah Wheaton, “How coronavirus will test the European Union,” Politico, 11\3\2020, available at: https://www.politico.eu/article/coronavirus-europe-crisis/

2-المستوى المؤسساتي :

منذ تأسيس الإتحاد الأوروبي وهو غارق في مشكلة آليات التسيير والجدل القائم حول اتخاذ القرارات الحاسمة بالأغلبية أم بالإجماع، ورغم توسع صلاحيات مؤسسات الاتحاد الأوروبي في اعتماد آلية اتخاذ القرارات بالأغلبية بدلاً من الإجماع، إلا أن الصدام بين التكنوقراط داخل مؤسسات الاتحاد وبين المسؤولين من حكومات الدول الأعضاء في الاتحاد برز بشكل واضح خلال أزمة الديون السيادية في 2011-2012، وعاد للظهور بنفس القوة خلال مناقشة سبل مواجهة الاتحاد لأزمة وباء كورونا؛ فالاتحاد ومؤسساته ومسؤولوه لديهم آليات تُمكِّنهم من اتخاذ قرارات بموجب السلطة الممنوحة إليهم من الدول الأعضاء في هذه الدول، لكن هذه الآليات تفتقر إلى فعالية التنفيذ وتبقى دائما مرتبطة بحكومات الدول الأعضاء حتى تصبح أكثر نجاعة و فعالية[1].

3-المستوى السياسي

أبانت أزمة كورونا أن الدول الأعضاء كانت تتأرجح بين إظهار التضامن مع الوحدة الأوروبية وبين الضغوط السياسية الداخلية التي تواجهها بسبب المواقف المختلفة لشعوبها من هته الجائحة خلال الأشهر الثلاث الأولى على الأقل من الأزمة، حيث نتجت هذه المواقف المتباينة بسبب إختلاف درجة التأثر من دولة إلى أخرى على المستويين الصحي والاقتصادي ، والتي ولدت ضغوطات إضافية للحكومات ، على خلفية موجة الشعبوية والتشكيك بالاتحاد الأوروبي التي تقودها جماعات وأحزاب اليمين المتطرف التي شهدت السنوات الخمس الأخيرة تنامي تأثيرها في أوروبا.

المطلب الثاني : :الخطة الأوروبية البديلة لمواجهة أزمة وباء كورونا المستجد2021/2020

تضمنت الفترة الممتدة ما بين 2021/2020 ميلاد خطط بديلة لتجاوز حالة الإرتباك التي خلفتها الأزمة في الاتحاد الأوروبي للاستجابة لمخلفات الجائحة ويمكن تلخيصها في العناصر الآتية :

[1] - Sarantis Michalopoulos, "Coronavirus puts Europe's solidarity to the test," Euractiv, 15\3\2020, available at: https://www.euractiv.com/section/coronavirus/news/coronavirus-puts-europes-solidarity-to-the-test/

أ) الحد من انتشار الفيروس، وشمل ذلك:

- إغلاق مؤقت لحدود الاتحاد الأوروبي الخارجية.
- فرض قيود على السفر غير الضروري إلى دول الاتحاد.
- إدارة الحدود بين دول الاتحاد الأوروبي وخلق ممرات خاصة للبضائع الضرورية.
- تقييم انتشار المرض بين سكان دول الاتحاد الأوروبي عن طريق المركز الأوروبي لمكافحة الأمراض.
- عقد اجتماعات تنسيقية أسبوعية تضم خبراء وممثلين عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي وعن حكومات الدول الأعضاء فيه، بحيث تتم هذه الاجتماعات عبر آلية ما يعرف بـ "الاستجابة السياسية المتكاملة للأزمات في الاتحاد الأوروبيIPCR "، وهي عبارة عن آلية معتمدة لدى المجلس الأوروبي تختص بتقديم الاستشارات والتحليلات فيما يتعلق بالأزمات الكبرى[1].

ب) ضمان توفير المعدات الطبية، ويشمل ذلك:

- التأمين المشترك للمعدات الطبية اللازمة لمواجهة وباء كورونا المستجد، بما في ذلك معدات الحماية للطواقم الطبية وأجهزة التنفس الاصطناعي، واختبارات الكشف عن وجود الفيروس.
- تنظيم وقوننة تصدير المستلزمات الطبية الأساسية من الاتحاد الأوروبي.
- تحفيز وزيادة صناعة وإنتاج المعدات الطبية داخل دول الاتحاد.
- اعتماد آلية الحماية المدنية لسكان الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك توزيع وإيصال الفرق الطبية والمعدات للبلدان التي تحتاجها، وإنشاء احتياطي أوروبي مشترك للمعدات الطبية الطارئة، وتنسيق جهود الدعم من خلال مركز مركز تنسيق الاستجابة الطارئة.

[1] -• How the Coronavirus Pandemic Has Impacted the Travel Industry - Search Engine Journal - Greg Jarboe April 4, 2020.P.12.

ج) خطة شبكة الأمان الأوروبية المالية بـ 540 مليار يورو لدعم الاقتصاد وقطاع الأعمال ومكافحة البطالة:

تخصص الخطة المالية حزم دعم للدول الأعضاء في الاتحاد والشركات والعمالة الأوروبية، وقد أقرت مجموعة اليورو خطة شبكة الأمان وأيدها قادة دول الاتحاد الأوروبي، ويشمل ذلك:

إنشاء هيئة مؤقتة تسمى هيئة الدعم المؤقت لتخفيف مخاطر البطالة في الحالات الطارئة ويطلق عليها اختصاراً اسمSURE ، بميزانية تبلغ مائة مليار يورو، وتهدف إلى مساعدة العمالة الأوروبية للمحافظة على وظائفهم خلال أزمة وباء كورونا المستجد، بحيث تعمل هيئة SURE كخط دفاع ثانٍ على المدى القصير لحماية هذه العمالة من مخاطر فقدان الدخل. وقد أنشئت هذه الهيئة بموجب اتفاقية سياسية توصل إليها سفراء الاتحاد الأوروبي في 15 مايو الجاري،[1]

و وهذا ما سيتيح أمام دول الاتحاد التقدُّم بطلب قروض من هذه الهيئة المؤقتة لمعالجة الأضرار الاقتصادية والاجتماعية السلبية الناتجة عن الأزمة، خاصة الزيادات المالية المفاجئة والحادة في النفقات العامة في بعض القطاعات.

وتتلخص آلية عمل هيئة SURE بتقديم القروض لتغطية البرامج الحكومية قصيرة الأمد التي أعلنتها الدول الأعضاء لدعم رجال الأعمال الحرة والموظفين بهدف دعم القدرة الانتاجية والكفاءات البشرية العاملة في السوق الأوروبية.

- حماية السوق من مخاطر عدم الاستقرار طويلة الأمد التي قد تنتج عن تسريح الموظفين.

[1] - Brooke Sample,Coronavirus Will Forever Change Global Order: https://www.bloomberg.com/opinion/articles/2020-03-22/coronavirus-will-change-democracy-politics-and-the-global-order

- تخصيص 200 مليار يورو لإنشاء الصندوق الأوروبي لضمان القروض المقدمة للشركات عبر بنك الاستثمار الأوروبي.
- تخصيص 240 مليار يورو لوكالة دعم الاستقرار الأوروبي، وهي إحدى وكالات الاتحاد الأوروبي المتخصصة بتقديم الدعم المالي للدول الأعضاء في منطقة اليورو في حال تعرضت أي منها لأخطار مالية تهدد استقرار منطقة اليورو.

د) تخصيص الدعم المالي للبحث العلمي، ويشمل ذلك:

- رصد 220 مليون يورو لدعم البحوث المتعلقة بإيجاد لقاح وعلاجات لمرض فيروس كورونا.

و إنشاء منصة بيانات مشتركة خاصة للبحوث المتعلقة بوباء فيروس كورونا المستجد.

- رصد 164 مليون يورو لدعم الشركات المتوسطة والصغيرة وقطاع الأعمال الريادية للمساعدة في إيجاد الحلول المبتكرة لمواجهة الوباء.
- مساعدة مواطني الاتحاد الأوروبي العالقين في الخارج.
- مكافحة نشر المعلومات الخاطئة حول الوباء.

مقارنة بالخطة الأولية للإتحاد ،جاءت الإجراءات البديلية أكثر مسؤولية وشمولية لحاجيات الشعوب حيث تماثلت لمبادئ التعاون الدولي ، حتى وإن تأخرت ونتج عن تأخرها تفاقم الوضع أكثر ، إلاّ أن الخطة البديلة كانت أكثر جرأة وإستجابة لمطالب الشعوب وتطلعات المسار التكاملي في الإتحاد[1] .

[11] - Kurt M. Campbell and Rush Doshi,The Coronavirus Could Reshape Global Order: https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2020-03-18/coronavirus-could-reshape- global-order

المبحث الثاني: المؤشرات الإجتماعية والإقتصادية لتأثير الأزمة على الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: المؤشرات الإقتصادية

لقد كان لوباء Covid-19 العالمي تأثير كبير على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم ، وفيما يخص بالاتحاد الأوروبي ، فإن البيانات المتاحة حول التكاليف الاقتصادية للوباء وعمليات الإغلاق تسلط الضوء على ثلاثة أنواع رئيسية من عدم المساواة ، والتي تتم مناقشتها بدورها: (أ) الاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء ، (ب) الاختلافات في حالة التوظيف ، و (ج) عدم المساواة بين المرأة والرجل.

في المرحلة الأولى من الوباء ، كان من المرجو أن تؤدي التدابير المتخذة لوقف انتشار الفيروس إلى كساد اقتصادي على شكل حرف V – أي تراجع حاد في النشاط الاقتصادي (انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 7-9). ٪ بالنسبة للاتحاد الأوروبي) ، وينتج عنه تعافي سريع و السيطرة على الفيروس ، إلاّ أن التوقع كان مخالف لذلك ، فبعد تسعة أشهر من تفشي الوباء ، ظهرت موجة ثانية وبالنظر إلى إستحالة التوقع والتنبؤ الدقيق بحجم الوباء فليس من المستغرب أن تكون الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة أسوأ بكثير مما كان متوقعًا.[1]

وفقًا للبنك الدولي (2020) ، فإن Covid-19 على وشك أن يغرق الاقتصاد العالمي في أسوأ ركود له منذ الحرب العالمية الثانية ، في حين أن الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي قد تقلص بنسبة وصلت إلى 8 ٪ في عام ، فمن خلال ر بيانات Eurostat الأولية (2020) ذلك مقارنة بالربع نفسه من العام السابق ، تظهر انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14.8٪ في منطقة اليورو وبنسبة 13.9٪ في الاتحاد الأوروبي -27 في الربع الثاني من عام .2020[2]

---

[1] - Phillip Inman, Will the coronavirus outbreak derail the global economy?, the guardian, 10/2/2020, https://www.theguardian.com/news/2020/feb/10/will-the-coronavirus-outbreak-derail-the-global-economy

ومن غير المستغرب أن أكبر انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي كان في البلدان الأكثر تضررًا من الوباء الذي فرض عمليات إغلاق طويلة الأمد وصارمة للغاية في مارس وأبريل 2020: إسبانيا (-22.1٪) وإيطاليا (-17.7٪) وفرنسا (-9٪). كانت أقل حالات الانكماش في النشاط الاقتصادي في بعض دول شمال أوروبا ودول وسط وشرق أوروبا ،فنلندا (-4.4٪) ، إستونيا (-5.6٪) وليتوانيا (-5.9٪) في الربع الثاني من عام 2020. عانى القطاع السياحي بشكل كبير ، حيث شهدت جميع دول البحر الأبيض المتوسط (كرواتيا وقبرص واليونان وإيطاليا ومالطا والبرتغال وإسبانيا) انخفاضًا كبيرًا في الناتج المحلي الإجمالي[1] .

الشكل1: متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي (EU) من 2013 إلى 2022

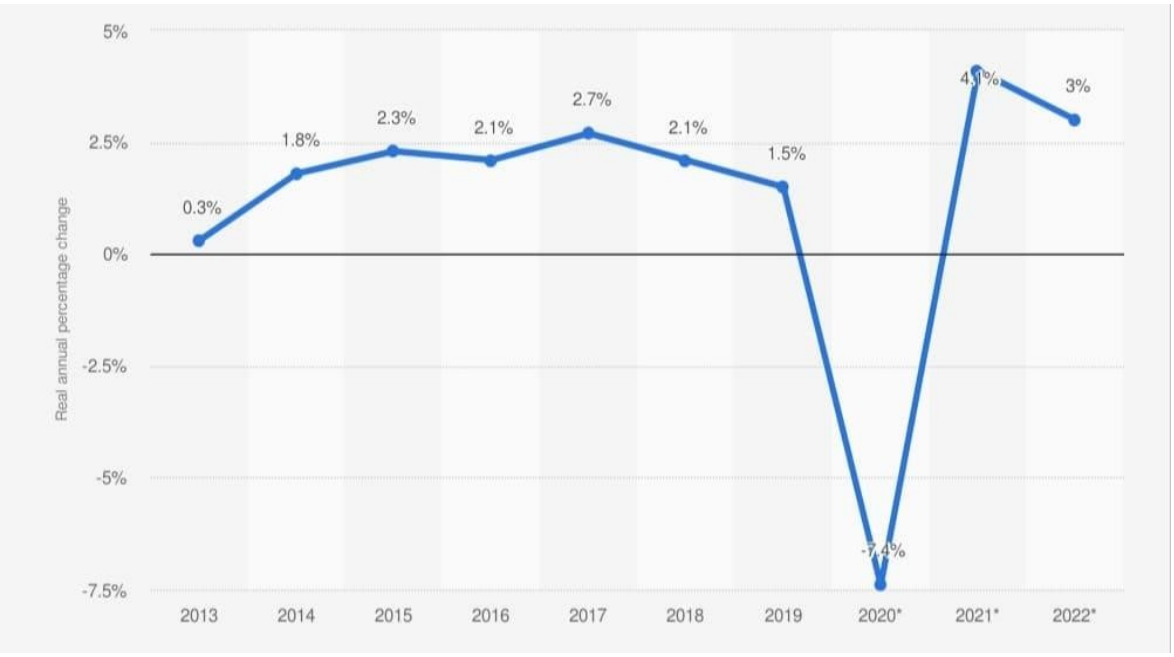

(المصادر: European Commission Statista 202

---

[1] [1] Nikolas Gvosdev, "Why the Pandemic Has Revived Hard-Nosed Realism," World Politics Review, 8/9/2020, accessed on 8/2/2021, at: https://bit.ly/3p9S92y

يتم إجراء التوقعات على أساس الافتراضات. للتنبؤ بالاتجاه الذي سينمو فيه الاقتصاد الأوروبي في السنوات القادمة[1] ،

وما هي المخاطر التي يواجهها ، تحتاج إلى التكهن بالمكان الذي ستزداد فيه وتيرة الوباء الحالي ومتى ستضعف.

يعتمد تعافي الاقتصاد الأوروبي ونموه على خطوات للحد من إنتشار الوباء و وتوطيد العلاقات التجارية بين الدول ، خاصة بين الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، ففي 5 نوفمبر 2021 ، قدمت المفوضية الأوروبية "مشاريع لقياس النمو الاقتصادي خريف 2021". فيما يلي بعض أهم المشكلات التي تنشأ من خلال سوء التقديرات:

1)تسبب الوباء في أكبر انخفاض في تاريخ الذكاء الاصطناعي ، والذي طغى على الركود العظيم. تعرض النشاط الاقتصادي في أوروبا لصدمة شديدة في النصف الأول من العام ، وكان هناك انتعاش قوي بعد التخلص التدريجي من الإجراءات التقييدية في الجولة الثالثة[2].

2) أدى إحياء جائحة Covid-19 إلى تشديد الإجراءات –تقرير المصير الاقتصادي– إلى توقف النمو الاقتصادي في الجولة الرابعة ، وكما كان متوقع أنه سينمو مرة أخرى في عام 2021، كما حقق الإتحاد الأوروبي زيادة إجمالي الناتج المحلي بنسبة 4.1 في المائة في عام 2021 و 3 في المائة في الربع الأول لسنة 2022، أما بالنسبة لمنطقة اليورو فقد حققت نمو بنسبة 4.2٪ لعام 2021 و وتتوقع نمو 3٪ لعام 2022.

[1] - عصام عبيد الشافي، **وباء كورونا وبنية النسيق الدولي– الأبعياد والتيداعيات** (القاهرة: المعهد المصري للدراسات، اسطنبول،2021)،ص.21.

3) إستمرار تدابير السياسة في إطار الاتحاد الأوروبي وعلى المستوى الوطني في التخفيف من تأثير أزمة Covid-19 على الأسر والشركات، لذلك فإن الاستخدام المتبادل للسياسة المالية والنقدية مطلوب.

4) إن التفشي المستمر للوباء سيؤثر على استقرار النمو الاقتصادي وأيضًا سيتسبب في تراجع نموه بشكل سلبي، ويدفع نحو زيادة نسبة البطالة ، و فقدان السيطرة على الإجراءات الوقائية بشكل كبير[1].

الشكل2: الناتج المحلي الإجمالي لأوروبا لعام 2020 قاتمة (٪ على أساس سنوي)

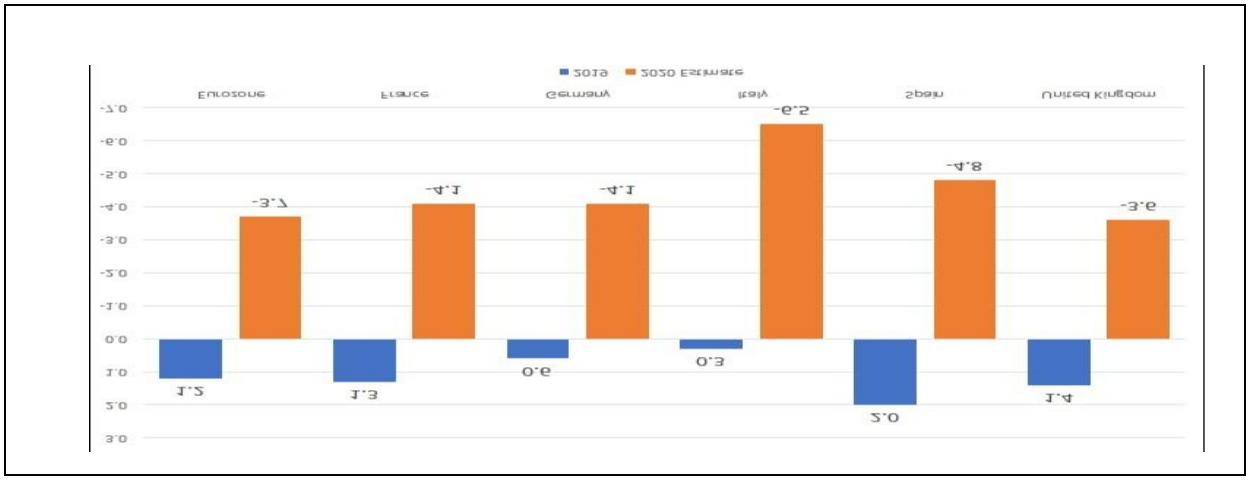

المصدر *(FactSet Economic)* -، وكالات الإحصاء القُطرية المختلفة

[1] -- منصور عبد القادر ، نهاية فيروس كورونا ، مقال متاح على الإنترنت https://www.b-sociology.com/2020/03/2020.html?hl=ar،تاريخ الإضطلاع 10/3/2021 على الساعة 11:20.

أما بالنسبة للتداعيات الإيجابية ، فمن المتوقع أن تتسارع التطورات الطبية بطرق محددة ، وسوف يُسرع الاقتصاد أيضًا عملية التعافي حيث أن إنطلاق بعض البلدان في عملية التطعيم يُعد كواحدة من الإجراءات الحاسمة ، فإبرام اتفاقية التجارة بين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة على أن يتم اتخاذ خطوات جادة لتأسيس علاقات بين الجانبين ، والتي تتوقع أن اقتصاد المنطقة سيؤدي إلى نمو كبير في عام 2021 ، والذي حصل بالفعل، بفضل تدابير السياسة الطموحة بين جميع الدول الأعضاء .

في النصف الأول من سنة 2021اصبحت الوظائف أكثر إنحصارا نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي ، بشكل غير مسبوق،كما أدى إلى إتساع الفجوة في سوق العمل نتيجة لتراجع العمال الذين يخسرون وظائفهم منذ مارس،2019[1]

وكان من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة في منطقة اليورو من 7.5٪ في سنة 2019 إلى 8.3٪ في عام 2020 و 9.4٪ في عام 2021 ، انخفاضًا من 8.9٪ في عام 2022، في المقابل كان من المتوقع أن يرتفع معدل البطالة في الاتحاد الأوروبي من 6.7٪ في عام 2019 إلى 7.7٪. في المائة في عام 2020 و 8.6 في المائة في عام 2021 [2]، وأن ينخفض إلى8.0 في المائة في عام 2022. وأدى هذا الانخفاض الأخير للتضخم بشكل أساسي إلى الانخفاض الكبير في أسعار الطاقة بسبب

2-- منصور عبد القادر ، نهاية فيروس كورونا ، مقال متاح على الإنترنت
https://www.b-sociology.com/2020/03/2020.html?hl=ar،تاريخ الإضطلاع 10/3/2021 على الساعة 11:20.

انخفاض أسعار الخدمات للسياحة. من المتوقع أن يكون لاستقرار أسعار النفط تأثير إيجابي على التضخم الكلي لسنة 2022.

كما أن إرتفاع الأسعار بسبب انخفاض الضغوط وضعف الطلب وتباطؤ سوق العمل وقوة اليورو كان أمرا متوقعا أن يصل التضخم في الاتحاد الأوروبي إلى 0.6٪ ، وبحلول عام 2021 ، كما كان من المتوقع أن يصل إلى 1.3٪. بعد تباطؤ في عام 2020 ، أيضا كما كان من المرجح أن تعود الإقتصادات الأوروبية للنمو خلال سنة 2021 و 2022، كل ما قدمته المؤشرات الإقتصادية لتداعيات أزمة كورونا على الإتحاد الأوروبي تشير أن تعافي الأقتصاد كان مرتبطا بانحصار إنتشار الوباء في الإتحاد ، فما نتج عن حالة الركود بسبب السياسات الوقائية وما أضافته الأعباء المالية لتنفيد هته السياسات وذلك كان له أثر كبير في تضرر الإقتصاد الأوروبي والعالمي ككل ولا ينحصر هذا في تداعيات إقتصادية بل يتعداه لتأثيرات على جميع المستويات .

المطلب الثاني : المؤشرات الإجتماعية

من الصعب تحديد العواقب الاجتماعية للوباء ، حيث أن البيانات الأولية محدودة أكثر من تلك المتعلقة بالآثار الاقتصادية ، فقياس التأثير المحتمل للتباعد الاجتماعي الطوعي والقسري (الإغلاق ، قيود السعة) ، ينتج عنها زيادات في مستويات التفاوت بين دول الإ تحاد ، سواء كان الإختلاف في المستوى الإقتصادي أو أيضا في درجة التضرر من الوباء[1] .

2- حسين موسى، **فيروس كوفييد 19 وتحولات السياسة الخارجية للنظام العالمي** (المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية مجلة الندوة للدراسات القانونية عدد رقم – 23 فيروس كورونا)،ص.3

وفقا لدراسة أجرتها الشبكة الأوروبية لمكافحة الفقر (EAPN 2020) ، حيث قدمت أدلة حول التأثير على المجتمعات المحرومة في أيرلندا (Frazer 2020) [1]، وخلصت إلى أن التداعيات الاجتماعية السلبية تفاوتت تأثيراتها حيث تضررت الفئات الأكثر فقرا ، لا سيما في البلدان منخفضة الدخل[2]. نتيجة لذلك ، أصبح هدف الإتحاد الأوروبي 2021/2020 هو حماية 20 مليون الأكثر عرضة لخطر الفقر أو الحرمان الاجتماعي . بالرجوع إلى معدلات البطالة في دول الإتحادالأوروبي 27 ، قبل الجائحة يبلغ 6.7٪ (2019) ، وهو أدنى مستوى تم تسجيله على الإطلاق في الاتحاد الأوروبي، على عكس الولايات المتحدة ، التي شهدت ارتفاعًا مأساويًا في البطالة ، ويمكن إعتبار زيادة البطالة في الإتحاد الأوروبي معتدلا إلى حد ما .

و بعد ذلك أخذ مستوى البطالة منحى تصاعدي بلغ 6.5٪ في مارس 2020 وصولا إلى 7.5٪ في سبتمبر من نفس السنة . وفقًا لمسودة تقرير التوظيف المشترك لعام 2021 ، يمكن اعتبار هذه الزيادة المعتدلة نسبيًا (ولكن مع وجود اختلافات كبيرة بين البلدان) وهذا له تأثير كبير على أداء و خطط العمل ذات المدى القصير وتدابير الدعم الأخرى المطبقة على المستوى الوطني ، " كما أن الركود الإقتصادي يمكن أن يفسر أيضًا جزءًا منه".

2- حسين موسى ، **نفس المرجع السابق** ،ص.3

إن ارتفاع نسبة البطالة في قطاع السياحة بشكل ملحوظ كان له تأثير مباشر على الفئات العمرية الشابة و الذين يشكلون قاعدة مهمة من العمال غير الحكوميين والعاملين لحسابهم الخاص .

إن زيادة البطالة في أوساط الشباب بمعدل أسرع من البطالة الإجمالية ، حيث قفزت من 14.9٪ في مارس 2020 إلى 17.1٪ في سبتمبر ، وهذا ما قد يعزز البطالة المستترة (ساعات العمل المخفضة ، والعمال المؤهلين أكثر من اللازم ، وأولئك الذين توقفوا عن البحث عن عمل) وتخفيضات الأجور إلى إخفاء حالة التوظيف .

لذا اعتمدت الدول الأعضاء على عوامل استقرار تلقائية مثل إعانات البطالة ، ولكنها نشرت أيضًا خطط عمل قصيرة الوقت (STW) ، وأجلت دفع اشتراكات الضرائب والضمان الاجتماعي وضمانات الائتمان الممتدة. بحلول نهاية أبريل 2020 ، وعلى سبيل المثال تم تقديم طلبات STW لـ 42 مليون موظف في الاتحاد الأوروبي ، أي ما يصل إلى ربع جميع الموظفين بالإتحاد [1]، فكانت هته إجراءات شاملة لإحتواء الأزمة بشقها الإجتماعي وبالأحرى بتداعيات المعطيات الإقتصادية على الحياة الإجتماعية للأفراد، تراوحت النسب الفعلية على نطاق واسع ، من 3.6٪ في بلغاريا و 3.1٪ في بولندا إلى أقل بقليل من 50٪ في فرنسا. تعكس هته الأرقام مؤشرات تدل على لرعاية السيئة في البلدان منخفضة الدخل تشير إلى إرتباط الدخل القومي للدول مع القدرة على توفير الخدمات الإجتماعية .

[1] منصور عبد القادر،نفس المرجع السابق ،مقال متاح على الإنترنت ،، مقال متاح على الإنترنت https://www.b-sociology.com/2020/03/2020.html?hl=ar،تاريخ الإضطلاع 10/3/2021 على الساعة 11:20

من الواضح أن العمال في بلدان وسط وشرق أوروبا ذات الدخل المنخفض كانوا يتمتعون بحماية أقل ، نظرًا لأن مزايا الحماية الاجتماعية وغيرها من أحكام الإدماج الاجتماعي كانت أقل توفرًا وأقل سخاءً مما كانت عليه في أعضاء الاتحاد الأوروبي "القدامى"، لكن التأثيرات الاجتماعية لـ Covid-19 لا تختلف فقط بين البلدان: فهي تختلف أيضًا اعتمادًا على حالة التوظيف. الأشخاص الذين يعملون بعقود غير قياسية والعاملين لحسابهم الخاص لديهم حماية عمالية واجتماعية أقل من أولئك الذين يعملون في عقود قياسية ، مع عدم وجود دعم من خطط العمل ذات الوقت القصير ، على سبيل المثال ، في أي من بلدان وسط وشرق أوروبا (Myant ، هذا المجلد ؛ European Commission 2020a)[1].

ومع ذلك ، خففت بعض الدول الأعضاء (من بين الدول الأكثر تضررًا) بعض القواعد التي تحكم مخططات الحماية الاجتماعية وأنشأت علاوات أو مزايا مخصصة (مؤقتًا على الأقل) لسد الفجوات في الوصول إلى الحماية الاجتماعية، نظرًا لأن هذه كانت أزمة صحية أثرت بدورها على الاقتصاد وسوق العمل ، فقد تم تخفيف الظروف في الغالب للحصول على إعانات المرض والبطالة (مثل تقليل فترات الانتظار وإلغائها ، وتمديد فترة تلقي الاستحقاقات ، وزيادة مقدار المزايا والتغطية). بالإضافة إلى توفير ترتيبات الإجازة .

على النقيض من الأزمة السابقة ، تُظهر التدابير التي اتخذتها العديد من الدول الأعضاء (مثل مخططات STW وإجازة كورونا المحددة) جهودًا صريحة لدعم الوظائف وترتيبات التوظيف غير المؤهلة تقليديًا

[1] --منصور عبد القادر،نفس المرجع السابق ،مقال متاح على الإنترنت ،، مقال متاح على الإنترنت https://www.b-sociology.com/2020/03/2020.html?hl=ar،تاريخ الإضطلاع 10/3/2021 على الساعة 11:20

للحماية الاجتماعية وربما تشمل النساء الضعيفات – سواء كانت منزلية أو موظفة–أو من العمال أو العاملين لحسابهم الخاص.

تشير الدراسات الإستقصائية إلى أن النساء أكثر عرضة لفقدان وظائفهن في المرحلة الأولى من الأزمة ، وخاصة النساء المتعلمات الأقل تعليما ، ويعود ذلك لإرتباط تلك الوظائف بالضرورة الحضورية لممارسة النشاط حيث لا يمكن تعويضه بالعمل عن بعد ، كذلك نجد النساء الأقل تعليما يشغلن وظائف غير قياسية وفي القطاعات التي يحتمل أن تتقلص على المدى المتوسط كذلك الأنشطة الأخرى المرتبطة بالسياحة ، في المقابل نجد أن Covid-19 في تزايد ، مما يزيد البطالة في أوساط النساء الأقل تعليما ، وقد نلمس ذلك في التواجد الكبير عند العاملات في مجال الرعاية الصحية والاجتماعية ، وهو أحد أكثر القطاعات تأنيثًا في سوق العمل ، حيث تقدم العديد من الدول الأعضاء مكافآت أو مزايا لهن، ولا يستلزم ذلك تراجع العنصر النسوي في تلك التخصصات ،ومن المهم أيضًا تسليط الضوء على القضايا المرتبطة بتصميم الحماية الاجتماعية ومزايا الإدماج الاجتماعي ،بإعتبارها مسؤولة بشكل كبير عن تقديم خدمات للمتضررين وللمواطنين لتجاوز الأزمة والإلتزام بالإجراءات [1].

[1]- Matteo Lucchese , And Mario Pianta **. " The Coming Corona Virus Crisis : What Can We Learn"** : Leibz Information Center For Economics ,Germany,2020.P.26.

الشكل3 الوظائف المدّخرة: قامت العديد من البلدان بتوسيع برامج العمل قصيرة الوقت لمنع زيادة البطالة. (النسبة المئوية ، على أساس سنوي ، Q22020

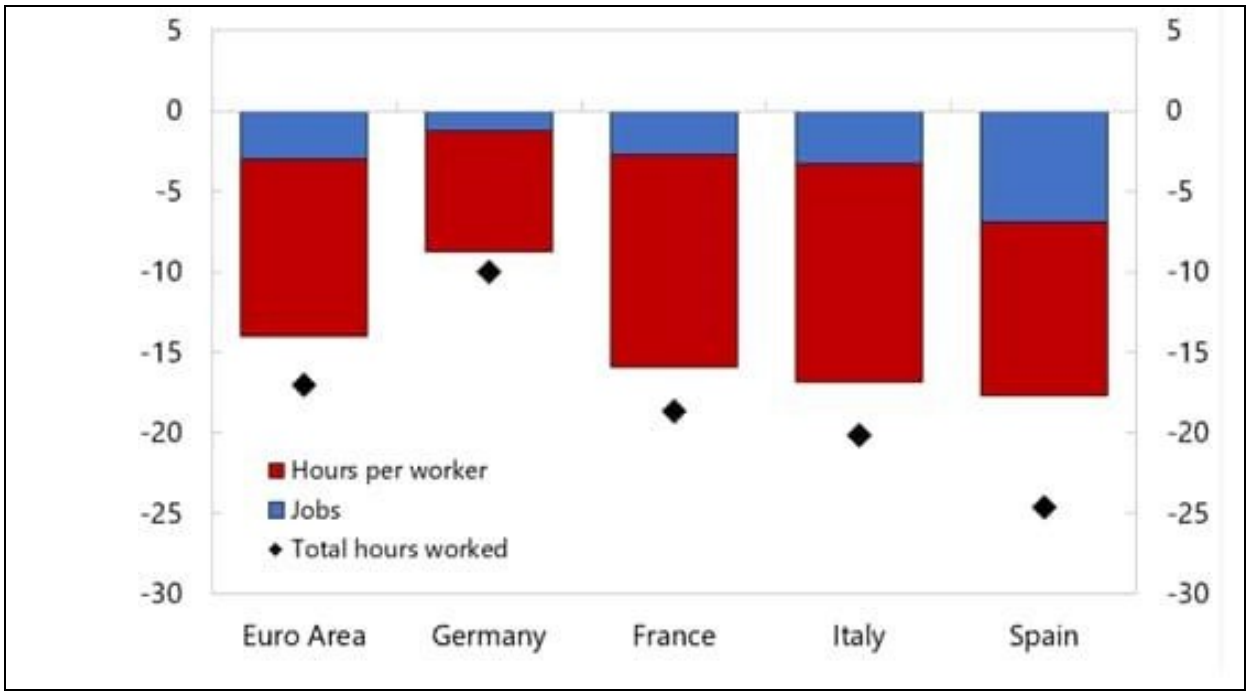

المصدر: حسابات خبراء يورستات وصندوق النقد الدولي

قد يتضح لنا الشكل 3 أكثر لو قدمنا مقارنة بالشركات الإسبانية والألمانية ، حيث كانت الشركات الإسبانية الصغيرة والمتوسطة تواجه مشكلة في سداد 30٪ من القروض ، واجهت 14٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة في ألمانيا هذا الاتجاه. وبالمثل ، لم تستطع الشركات الإسبانية الصغيرة والمتوسطة الاحتفاظ بـ 38٪ من قوتها العاملة ، مقارنة بـ 16٪ فقط في ألمانيا وفرنسا. بشكل عام ، قال 14 ٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا إنهم يكافحون للحفاظ على موظفيهم لأن العديد من الأشخاص كانوا في إجازة مرضية أو مكثوا في الحجر الصحي[1].

[1]- Matteo Lucchese , And Mario Pianta **. " The Coming Corona Virus Crisis : What Can We Learn"** : Leibz Information Center For Economics ,Germany,2020.P.26.

الشكل4 معدل البطالة في الإتحاد الأوروبي 2020

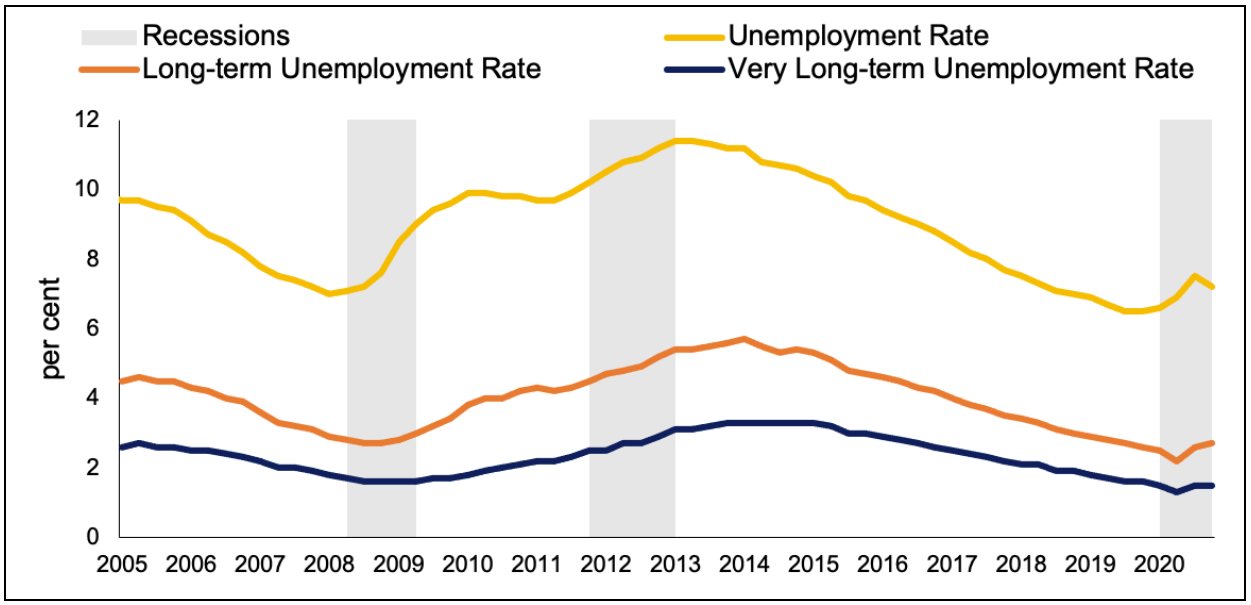

المصدر: يوروستات.

من المتوقع أن يظل سوق العمل محميًا من الآثار الوبائية على مدى أفق التنبؤ 04،حيث أدى الاستخدام الواسع لخطط العمل لفترات قصيرة ومختلف مخططات الدعم للشركات إلى منع حدوث زيادة حادة في البطالة .ومع ذلك ، تم تحديد مؤشرات سوق العمل إلى حد كبير من خلال استجابات السياسات ، لها ، ولكن لا يمكن استبعاد " مشاكل العمالة" إذ تتفاقم هته المشاكل أكثر كلما زاد أمد الوباء ، مما يؤدي إلى خسائر في رأس المال البشري وانخفاض الإنتاجية ، إذا لم يتم معالجته ، وقد تتعدى الأضرار إلى تأثيرات تكنولوجية حيث يؤدي الاضطراب التكنولوجي المرافق للسياسات الجديدة أو نماذج الأعمال المطوّرة إلى فجوات في المهارات أو عدم التطابق [1].

[1] - Meshari F.Alwashmi ," **The use Of Digital Health In The Detection and Management of Covid 19"** : Publisher Of Open Access Journals (MDPI) , Switzerland,2020.P.74.

.

المبحث الثالث:التأثير السياسي لأزمة كورونا على الإتحاد الأوروبي

يتمحور النقاش السياسي بين الباحثين في موضوع التداعيات السياسية للكورونا حول نقطتين مركزيتين هما: مكانة الدولية القومية في السياسات المحلية والدولية، بإعتبار الأزمة دعوة لعودة الدولة بمفهومها الوستيفالي ، دولياً أو إقليمياً، حيث يتوجه الكثير من الباحثين إلى الجزم بأن الأزمة قضت على التوجهات العولمية .

المطلب الأول :بروز دور الدولة على حساب المسار التكاملي الأوروبي

تطلق الليبرالية والليبرالية الجديدة من كون النظام الدولي في حالة فوضوية وتحقيق الأمن سيتحقق فقط من خلال التعاون بين الدول وإنشاء المؤسسات الدولية والتي من خلالها سيتمكن جميع الأطراف من تحقيق مصالحهم المشتركة في جميع المجالات، كما أنها تؤمن أن أمن الدولة من أمن الجماعة فالأولى تحقق الثانية ، فإذا تعرضت دولة للخطر فإن هذا يهدد أمن الجميع وبالتالي من خلال التحالف والتنسيق بين أعضاء المؤسسة سيتمكنوا من الحفاظ على الامن الجماعي .

ولفترة طويلة حافظت هته النظرية على قدرتها التفسيرية لنشأة واستمرار الاتحاد الأوروبي الذي كان نموذجًا مثاليًا للتكامل الإقليمي، ولكنها الآن تقف عاجزة أمام فهم سلوك الدول وما اتخدته من إجراءات

1- توري يخلف ،**تداعيات أزمة كورونا على العلاقات الدولية** (مجلة الإتهاد للدراسات والقانونية ،المجلد9، العدد4)، ص.348.

منفردة مهددة بذلك أمن غيرها من الدول في نفس الإتحاد. ومن هنا يتقدم الطرح ا الواقعي على حساب باقي النتظريات ،لتصبح أكثر نجاعة على التفسير، فيرى منظروا الواقعية أن النظام الدولي فوضوي وهو ما يتسبب في وجود معضلة أمن، وأن على كل دولة –منفردة– أن تعتمد على نفسها لتحقيق أمنها وهو ما يؤدي إلى تناقص أمن الدول الأخرى.[1]

وبالنظر إلى مواجهة دول الإتحاد الأوروبي لأزمة كورونا يتصح أن تلك الدول أضحت ترى أن الإتحاد مصدرًا للتهديد، أي إن الإتحاد الأوروبي يتجه نحو معضلة أمنية ،فحرية حركة الأفراد داخل الإتحاد تسببت في انتشار فيروس كورونا بين الدول بشكل عجزت عن السيطرة عليه وهو ما يفسر سبب قيام كل دولة بإغلاق حدودها بهدف وقف إنتشار العدوى ،كما قامت باتخاذ عدة إجراءات مثل وقف تصدير السلع الطبية المشار إليها أعلاه، والتي تعكس بشكل واضح سعي الدول لتحقيق أمنها على حساب أمن باقى الدول، لأن هذه الإجراءات التي تم اتخاذها دون إخطار مسبق أو تنسيق مع الشركاء الأوروبيين يهدم مبدأ التكامل لتحل محله الفردية والمصلحة الذاتية وهو ما يفسر أيضًا قيام التشيك بالسطو على المساعدات الطبية القادمة من الصين إلى إيطاليا.

علاوة على ذلك، إن الدول قامت باتخاذ قراراتها بعيدًا عن مؤسسات الإتحاد الأوروبي ككيانات معنية ببحث أزمات ومشكلات الدول الأعضاء، وهو ما يؤكد أن الدولة وليست المؤسسة ستظل الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، ويؤكد أيضًا فشل المؤسسة في تحقيق الأمن الجماعي للدول وهو ما دفع قادة الإتحاد الأوروبي للسعي لتحقيق أمن دولهم القومي بمعزل عن البقية بل واعتبار أن محاولة مساعدة

[1] - جاد مصطفى البستاني،**مرجع سابق**، مقال متاح على الإنترنت ،https://democraticac.de/?p=66230

الآخرين سيضر بأمنهم، وهو ما يفسر رفض الدول تبادل المعلومات فيما بينهم حول المعدات والمستلزمات الطبية المتوافرة لدى كل منها، وكذلك عدم قيام كل منها بدعم الدول المتضررة إثر انتشار الفيروس خاصة إيطاليا وإسبانيا لأن دعمهم اقتصاديًا سيقلل من قدرتهم على مواجهة الفيروس وآثاره الإقتصادية في دولهم بما يؤثر سلبًا على اقتصاداتهم وهوما يرغب القادة الأوروبيون في تفاديه.

إن جميع التدابير التي قامت بها الدول توضح تراجع الإيمان بفكرة الإعتماد على المؤسسات فوق قومية من أجل مواجهة الأزمات، فرأى الكثير أن الإتحاد الأوروبي استمر في نجاحه لأن الدول كانت تتقاسم المنافع وكان موفقا في تحقيق مكاسب كثيرة لهم وهو ما دفع به للتطوّر والإستمرار ،ولكن مع تتابع الأزمات واحدة تلو الأخرى أضحت الدول ترى أن من صالحها اتباع نهج انسحابي لأن الإهتمام بمشكلات وأزمات الدول الأخرى يكلف الدولة الكثير في وقت تشتد فيه الحاجة لتلك الموارد لحفظ أمنها وأمن مواطنيها.

ضف إلى ذلك أن وباء كورونا كشف عن عدم صحة ادعاء نظريات التكامل الدولي، والنظرية الليبرالية بأن التعاون الإقتصادي يمهد لتحقيق تعاون شامل في جميع المجالات. فبرغم من نجاح الإتحاد الأوروبي اقتصاديًا إلا أن الأزمات السياسية والأمنية التي فشل في التعامل معها بالتنسيق والتعاون مثل الأزمات الإقتصادية تجهض كل الآمال التي كانت معلقة على هذا الكيان المثالي [1].

[1] - Bénassy-Quéré, A., . "**COVID-19 Economic Crisis: Europe Needs More than One Instrument"**, *VoxEU.org*, 05 April, Accessed 20 April 2020. https://voxeu.org/article/long-run-view-coronabonds-debate

إن تقدم دور الدولة وتراجع دور المؤسسة الفوق قومية ، تنذر باحتمالية تفكك الإتحاد الأوروبي الذي بدأ كمؤسسة تعاونية اقتصادية وتسببت الأزمات السياسية الأمنية في إثبات فشله، أو عدم مقدرته مؤسسة على الإرتقاء لمستوى تكاملي وإندماجي متماسك .

المطلب الثاني : تنامي النزعة الصراعية والتحول في مفهوم الأمن

إن تداعيات أزمة كورونا قد دفعت إلى تنامي النزعة الصراعية بشكل يعيد صياغة بنية النظام الدولي من جهة أخرى ، إن التنافس السلمي سيتواصل خصوصاً بين القوى الكبرى ، هما أطروحتين متناقضتين ، كلاهما سيعيدان صياغة الكثيلر من المفاهيم بما فيها مفهوم الأمن .

بالنظر إلى الاتجاهات في بنية النظام الدولي المعاصر سنجد أنه " يقوي التكامل الاقتصادي والتقني" من ناحية، وفي الجهة المقابلة سنجده يعمل على على تفتت سياسي واجتماعي منتظم منذ 1945 م، وكلا التوجهيّن يؤثر على الآخر، أو كما ترى نظريات الاقتصاد السياسي المعولم مثل المؤسسية النيوليبرالية والمدرسة القروسطية الجديدة أو نظرية "عبر الحكومية" أنه لا يمكن فصل أي منهما (الترابط والتفتت).

- Letzing, J. 2020. "**How Many Policy Tools are Left to Soften the Impact of COVID-19,** Accessed 27 March 2020 ,https://www.weforum.org/agenda/2020/03/COVID-19-coronavirus-policy-toolseconomic-impact/

إن النقاشات الدائرة حالياً تقودنا للعودة لنظرية إميل دوركهايم Émile Durkheim حول العلاقة العكسية بين الترابط العضوي Organic، والترابط الآلي Mechanical بين الأفراد والمجتمعات، وعليه فإن العولمة ستتكمن من الإستمرار ، مستفيدة من الملامح التالية[1]

. إن الترابط الاقتصادي والتقني الذي يمثل الترابط العضوي يضعف الترابط الآلي القائم على العرق واللغة والدين والمذهب ، كما أن الدولة القومية (نموذج صلح وستفاليا The Peace of Westphalia 1648) في جوهرها قامت على أساس الرباط الآلي أولاً، وتعززت ببعض الروابط العضوية، لكن العولمة تعلي شأن الرباط العضوي على حساب الرباط الآلي[2]،

ومن هنا جاء حلت العولمة محل الدولة القومية وعملت على إضعافها لصالح المؤسسات الفوق قومية خصوصاً مع التأثيرات الخارجية على الدولة القومية في كل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبناء على ذلك العودة للترابط الآلي الذي أدى تفككه للتفتت الاجتماعي والسياسي، وبالتالي إن الطروحات القائلة بعودة الدولة القومية على حساب المؤسسات الدولية والتعاون الدولي هي أطروحات مبالغ فيها ، ومن الطبيعي في ظل الإنغلاق الدولي ستكون الدولة هي أول من يتوصل لإيجاد اللقاح للجائحة وتجاوز كل مخلفاتها، وستوظف هذه الدول، خصوصاً الكبرى منها، موضوع الفيروس لتعزيز مكانتها في إطار العولمة، لأن توظيفه Instrumentalise يعني تعزيز القوة الناعمة للذات، وهو أمر طبيعي بالنظر للطبيعة التنافسية في العلاقات الدولية ،ويبدو أن الصين من خلال سرعة كبح

---

[2] - Letzing, J. 2020. "**How Many Policy Tools are Left to Soften the Impact of COVID-19,** Accessed 27 March 2020 ,https://www.weforum.org/agenda/2020/03/COVID-19-coronavirus-policy-toolseconomic-impact/

تسارع الأزمة وتقديم المساعدات للدول الأخرى خصوصاً إيطاليا وغيرها إرسال مساعدات لإيطاليا) حسنت من هذه الصورة على الرغم من اتهامها بعدم "الشفافية" في بداية الأزمة، وهو ما قد يترتب عليه لاحقاً "بعض" التشنج في علاقاتها مع بعض الدول الأخرى على الرغم من دعوة رئيس منظمة الصحة العالمية World Health Organization إلى "عدم تسييس موضوع الكورونا.

فالحاجة الإقتصادية الملحة لتبادل الأسواق سيدفع الدول نحو اللعبة غير الصفرية non zero sum game أي المزاوجة بين توظيف المصالح المتعارضة بطريقة لا تؤذي المصالح المشتركة التي أصبحت ذات وزن كبير في سياسات هذه الدول، خصوصاً في بعدها الاقتصادي والمالي والنقدي، وهي من أهم ركائز العولمة.

وفي معترك كل هته النقاشات لا بد أن لا ننسى البعد الأيديولوجي فهو يمثل معطيات الصورة السابقة والتي تشير إلى التوجه نحو المركب الهيجلي Hegel's complex القائم على دول تعتمد سياساتها على الجمع بين الاشتراكية (عدالة التوزيع)، وبين الرأسمالية (معدلات النمو)، وهو ما سيجعل العلاقات الدولية (بين الدول) أقل ميلاً للعنف فيما بينها، مقابل تواصل قدر من العنف الداخلي والحروب الأهلية في وضعية غير خطية Nonlinear، وهو طرح سبق للكثير من المنظرين في العلاقات الدولية أن تنبأوا به سلفا [1].

إن جائحة كورونا قد قدمت للمؤسسات العسكرية فرصة لرسم إنطباع إيجابي لدى الشعوب عنها نظراً لإسهامها في محاولات محاصرة آثار الوباء،

[1] 1-Hutter, S, **"Politicizing Europe in Times of Crisis."** ***Journal of European Public Policy*** ,2020,P. 96–117

[1] ومثاله الحي في هذا السياق لحاق روسيا بغيرها من الدول لمطالبة الجيش بدور أكبر في مواجهة الكورونا. وها يعتبر تحول في دور المؤسسات العسكرية قد يدفع مستقبلا بها لآداء أدوار أكبر خصوصاً في دول العالم النامي، ناهيك عن احتمال تعزيز دورها اقتصادياً كما هو الحال في الصين ودول أخرى خصوصاً في الدول النامية.[2]

إن المنظور الآسيوي في العلاقات الدولية اكتسب "بعض" الألق على حساب النقد المتزايد للمنظور الغربي من خلال المقارنة بين سرعة التكيف الآسيوي خصوصاً في مراكز الأزمة الوبائية قياساً لتلكؤ التكيف الأوروبي والأمريكي، وهو ما وصفه البعض بأنه بداية عملية نزع التغريب de-Westernisation أو بداية لمنظور مركب يتمثل في نموذج الويست WEAST الذي طرحه مبكراً بعض الباحثين السياسيين، والقائم على أساس أن ثقافة مجتمع العولمة سيكون على المدى البعيد مزيجاً من ثقافة "الشرق East وثقافة الغرب West.

إن الكورونا سيدفع قوى الترابط العضوي إلى تكييف نفسها في بداية الأمر، وسيدفع الترابط الآلي بعض الشيء، لكن الترابط التقني (المواصلات والاتصالات والإنترنت) والترابط المناخي (بالمناسبة فإن كورونا نتيجة شله للمصانع والطيران والمواصلات البرية دفع لانخفاض حاد في نسبة العناصر الملوثة

1

1-Hutter, S, **"Politicizing Europe in Times of Crisis."** ***Journal of European Public Policy*** ,2020,P. 96–117.

مثل ثاني أكسيد الكربون، بل إن الصين خفضت من استخدامها للفحم بنسبة تقارب 40% طبقاً لبعض التقارير)،

فمن خلال ما قدمناه سلفا سنخلص إلى أن أزمة كورونا لن توقف العولمة بل ستدفعها نحو تنظيم أكثر إحكاما والتفطن لأبعاد جديدة بغض النظر عن التقييم المعياري لها،وقد تُحدِث الصدمة بعض الارتداد لمدة عامين أو أكثر ثم تعود الاتجاهات لمساراتها الطبيعية ، فبالعودة إلى تاريخ العلاقات الدولية وجد العالم مخرجا من عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى والأمم المتحدة بعد الحرب[1] الثانية[2]، سيتكيف مع الزائر الجديد ويواصل مسيرته، مع الإقرار بأن ذلك سيحمل معه الكثير التغيرات على مستوى بنية وهيكل النظام الدولي [3]،

وما يبشر بعودة التعاون الدولي هو نسب الفقراء الذين تغطيهم المساعدات الاجتماعية والصحية بين الدول والتي ستدفع نحو مستويات عالية من الاستقرار فيها، وهو ما يؤكد تفاوت الآثار على الأوضاع الداخلية، كما أن هذا التعاون يُعد حتمية لأن إنتشار الفيروس في الدول الفقيرة سينعكس سلبا على قدرة الدول الكبرى على التحكم في الفيروس في الدول الغنية، وهو ما يستدعي مزيد من التعاون الدولي قد يقود تدريجياً إلى تزايد ظاهرة الديبلوماسية "عن بعد" بتزايد عقد المؤتمرات الدولية عن بعد.

إن الأزمة دفعت العديد من الجهات الدولية للمطالبة بتخفيف العقوبات وسياسات الحصار على بعض الدول لتمكينها من مواجهة الوباء كما هو الحال في إيران أو فلسطين (في الضفة الغربية وقطاع غزة)

---

[1] - Hodson, D., and U. Puetter. 2019. "The **European Union in Disequilibrium: New Intergovernmentalism, Postfunctionalism and Integration Theory on the post-Maastricht Period**." *Journal of European Public Policy* 26 (8).P. 153–171

2Rhinard, M, "**The Crisification of Policy–Making in the European Union**" ,*Journal of Common Market Studies* .P.616–633

وغيرهما في ظل الضغوط الإنسانية، وهو ما اتضح في مواقف المرشَّحَين الديموقراطيين الأمريكيين جو بايدن Joe Biden وبيرني ساندرز Bernie Sanders في مناشدتهما ترامب لتخفيف الحصاروعليه فالعالم قد يتقارب لمواجهة الفيروس لكنه قد يتباعد مؤقتاً ليحمي كل طرف نفسه من أوزار الوباء.

المطلب الثالث : التأثيرات الجسيوسياسية للأزمة على الإتحاد الأوروبي

من الصعب على الأبعاد الجيوسياسية لفيروس كورونا أن يكون له تأثير على المستوى الجغرافي، وعليه لا بدّ أن تلتفت أوروبا لجنوبها المتوسطي وجوارها الروسي، وقد تظهر بعض الشقوق في جدران الاتحاد الأوروبي أو في العلاقات الأوروبية الأمريكية لكن النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي متشابك إلى حد يصعب تفكيكه بالشكل الذي يتم تصوره . فعلى سبيل المثال قضية تفكك الاتحاد الأوروبي ليس بالأمر المطروح أو الوارد لى الأقل في ظل هته الأزمة ، وإنما قد تقود الأزمة إلى إعادة هيكلة بعض مؤسساته أو التنبه أكثر لجوانب معينة من باب رد الفعل الطبيعي، وبالمقابل لن تتخلى الصين عن مشروعها العولمي أو مشروع "مبادرة الحزام والطريق"[1].

---

[1]Rhinard, M, "**The Crisification of Policy–Making in the European Union"** ,*Journal of Common Market Studies* .P.616–633

وفي نفس المقام ، هناك تحديات ومسؤوليات كبيرة أمام الاتحاد الأوروبي عليه إعادة حساباته فيها ،فقد أظهر الاتحاد الأوروبي أوجه القصور في نظام إدارته وبطء إدارة الأزمات وآليات صنع القرار مما خلق أزمة للنظام الليبرالي وللإتحاد الأوروبي ، بإعتباره الكيان المثالي الذي يعكس هذا التوجه ، فهو أما تحديات خارجية وقوى أجنبية مثل روسيا والصين التي تلاحقه ، فضلاً عن غياب الولايات المتحدة والتحديات الداخلية من القوى السياسية المتشككة في أوروبا ذات الطبيعة المتنوعة. .

لقد غيّر عقد من الأزمة المستمرة أسس الاتحاد. دعت أزمة اليورو إلى التشكيك في أسس العملة الموحدة والحاجة إلى إصلاح اتحاد نقدي يظل غير كاف على المستوى الاقتصادي. أثرت أزمة اللاجئين على حرية التنقل ومنطقة شنغن. وضع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي حداً لمنطق التوسع الأعمق والأوسع للمشروع الأوروبي. وأدى فيروس كورونا إلى إعادة بناء الحدود الداخلية ، والقيود على حركة الناس ، وعرض السوق الموحدة للخطر[1] ، وأظهر عدم كفاية القدرة على تعبئة الموارد المشتركة لمواجهة الأزمات الصحية والاقتصادية. عندما أضيفت الأزمات الداخلية للاتحاد الأوروبي إلى عدم الاستقرار في الأحياء الجنوبية والشرقية ، فقد قللت منذ فترة طويلة من بروزها الخارجي ووصفها بأنها "قوة من أجل الخير" في النظام الدولي[2].

لقد ولد الاتحاد الأوروبي من رحم الحرب. لكن على الرغم من شدتها ، فإن هذه الأزمة ليست حربًا ، إنها حالة طوارئ صحية عالمية واجتماعية واقتصادية. في التعامل معه ، مر الاتحاد الأوروبي بمراحل

1- Schmidt, V, **"Theorizing Institutional Change and Governance in European Responses to the Covid-19 Pandemic,**" *Journal of European Integration* ,2020,P.42 .

مختلفة. في البداية جاءت المفاجأة وانعدام قدرة الاتحاد الأوروبي على تنسيق الإجراءات التي تقع مسؤوليتها بالكامل تقريبًا على عاتق الدول الأعضاء (بشأن السياسة الصحية ومراقبة الحدود).

في وقت لاحق ، تمشيا مع العقليات السائدة "بلدي أولا" في السياسة الدولية ، تم تقييد صادرات المعدات الطبية بين الدول الأعضاء وأغلقت الحدود الوطنية ، الأمر الذي تفاقم بسبب نقص التنسيق الأوروبي للتدابير المتخذة على مستوى الدولة.

على المدى المتوسط ، وبما أن الفيروس التاجي ليس حربًا ولكنه حالة طوارئ على جميع المستويات ، يجب على أوروبا إعادة صياغة الأسس الاجتماعية التي تشكل جزءًا من قيمها التأسيسية مثل إنشاء سوق داخلي وتعزيز سيادة القانون . لقد أدت سنوات من التقشف إلى إضعاف هذه أوروبا الاجتماعية بشدة ، مما يعني أن شرعية الحل الأوروبي للأزمة تعتمد أيضًا على التقدم الاجتماعي والاقتصادي. بعبارة أخرى ، حول أوروبا التي تعمل والتي تنبع شرعيتها من النتائج وليس فقط من العمليات (المنغمسة في أزمة الحكم) والمثل العليا (مع تصاعد التشكيك في أوروبا والنظام الليبرالي المتنازع عليه). استعادت صحة الناس وسلامتهم مركزيتها في وقت اعتقدنا فيه أننا معصومون من الخطأ ، مما يعني أنه سيتعين على المشروع الأوروبي حماية مواطنيه بشكل أفضل وضمان التقدم في البناء الاجتماعي.

من حيث القيم ، من غير المرجح أن تحاكي أوروبا الصينيين. نظرًا لأن لا أوروبا ولا مواطنيها يرغبون في التخلي عن قيمهم الأساسية[1] ،

[1] - Voltolini, B, **"Introduction: The Politicisation of Permanent Crisis in Europe**" ,*Journal of European Integration* 42 ,P.609–624.

فإن قضاء الوقت في تقييم النظام السياسي الأنسب لمواجهة أزمة من هذا النوع لا معنى له. لن نقايض الحريات الفردية بسلطوية أكثر فاعلية ، لذا فإن البديل هو أوروبا بمؤسسات قوية وعاملة. لكن إصلاحات الحوكمة الأوروبية ليست قريبة ، مما يزيد من سوء الشعور بعدم التزامن بين سرعة الأزمة وقدرتنا على الاستجابة.

المبحث الثالث : تقييم الإجراءات الأوروبية في مواجهة الأزمة

إن جملة الإجراءات والتدابير التي إتخذها الإتحاد الأوروبي يمكن اعتبارها اختبارًا حقيقيا له ليثبت مدى قدرته في تمكين الدول الأعضاء من تجاوز الأزمة وتحقيق الانتعاش الاقتصادي و الاستقرار السياسي" ، فقد تعرضت بعض التدابير التي إتخذها الإتحاد للنقد و المراجعة ، مع وجود شكوك حول قدرتها على مواجهة العواقب الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة المتوقعة للوباء. خصوصا في المرحلة الأولى من الوباء فما ينصفه هو تقديم المساعدة لتخفيف الأثر الاجتماعي وتهيئة الظروف للتعافي السريع، من بين أهم الانتقادات الموجهة إلى NGEU هو أن مفتاح التخصيص قد تحول من تفضيل البلدان منخفضة الدخل (في اقتراح اللجنة) إلى إعطاء وزن أكبر لحجم بلد ما والانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي ، وبالتالي سيصب ذلك في صالح البلدان الكبيرة مثل فرنسا وألمانيا ،ومع ذلك ، ذهب مراقبون آخرون إلى أن من المتوقع أن تستمر أموال الإطار المالي المتعدد السنوات (MFF) إلى التوجه في غالب الأحيان إلى

- غيتا غوبيوات ، الحد من التداعيات الإقتصادية لكورونا بوضع سياسات كبيرة موجهة ، مقال متاح على الإنترنت على : https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economicfallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies
، تاريخ الإضطلاع 202/3/30

الدول الأعضاء في وسط وشرق أوروبا ، في حين أن وحدة الاتحاد الأوروبي غير الحكومية ستعطي الأولوية لبلدان أوروبا الجنوبية[1]،

وهنا يسلط النقاد الضوء أيضًا على اثنين من المخاطر الرئيسية التي قد تقلل من التأثير الاقتصادي لهذه التوجهات : معدل الامتصاص البطيء للاستثمار التقليدي و الهياكل الأوروبية.

يتكون الاتحاد الأوروبي من ثلاث ركائز:

(أ) أدوات لدعم جهود الدول الأعضاء للتعافي والإصلاح والخروج بشكل أقوى من الأزمة ، بما في ذلك مرفق التعافي والقدرة على الصمود (560 مليار يورو ، الجزء الأكبر من NGEU) ؛

(ب) تدابير تعزيز الاستثمار الخاص ودعم الشركات المتعثرة .

(ج) تعزيز برامج الاتحاد الأوروبي الرئيسية ، لتعلم الدروس من الأزمة ، وجعل السوق الموحدة أقوى وأكثر مرونة ، وتسريع التحولات المزدوجة الخضراء والرقمية.

وهنا يقف الإتحاد الأوروبي أمام مأزق بخصوص قدرته المحدودة على تمويل الحكومات الوطنية وعجزه على توجيه مبالغ كبيرة من الاستثمار العام وكلاهما يجعل المناقشة حول ما إذا كانت حزمة الاسترداد "كافية" وتغطى الإحتياجات أم أن السياسات نظرية فقط .

[1] [1] Barua, S,**The Economic Implications of the Coronavirus (COVID-19) Pandemic."** Paper No. 99693. 2020, Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/99693/M

في هذا الصدد ، يتساءل المراقبون عما إذا كان أهداف التكامل والإندماج الأوروبي تعد طروحات واقعية واقعيًا، بإعتبار إلى أن البلدان ذات الدخل المرتفع ، خاصة تلك التي لديها أعباء دين عام أقل ، يمكنها أيضًا الاستفادة بشكل أكبر من القرارات التي تخفف من قواعد مساعدات الدولة ، وذلك ببساطة لأنها تتمتع بقدر أكبر من القدرة الشرائية. وبالتالي فإن هذا يهدد بإبراز تركيز الأنشطة عالية المستوى (مثل البحث والتطوير) وأحدث المنتجات والعمليات في البلدان ذات الدخل المرتفع ، مما يجعل الدول الأعضاء في وسط وشرق أوروبا أكثر اعتمادًا على الابتكار والتكنولوجيا المطورة في أماكن أخرى.

وبالتالي ، قد تكون النتيجة غير المقصودة لتخفيف قواعد مساعدات الدولة هي اتساع الاختلاف الاقتصادي والاجتماعي عبر الاتحاد الأوروبي، علاوة على ذلك ، فإن أي إعادة توزيع بين الدول الأعضاء سيكون غير عادلا وسيطرح نقاشات أيا كان طبيعة التوزيع ،فجميع التدابير التي تم إعتمادها تقلل من الحاجة إلى إنفاق إضافي وتحافظ على عناصر إعادة التوزيع الجديدة عند مستوى منخفض للغاية لا يرقى لمستوى تطلع الحكومات والشعوب، بالعودة إلى فكرة التضامن الأوروبي ذاتها ، فإن التدابير وضعت الإتحاد أمام طروحات مفتوحة لخيارات تفكيكية خصوصا في المرحلة الأولى ، فهته الأزمة تعتبر الأصعب في تاريخ الاتحاد الأوروبي. فقد إتض جليا المأزق الذي وضع فيه المجلس الأوروبي في 26-27 مارس 2020 ، والذي أغضب رئيس الوزراء الإيطالي جوزيبي كونتي ، بشأن احتمال أن يصدر الاتحاد الأوروبي "سندات كورونا" (أداة دين مشتركة للمساعدة في التمويل)[1].

---

[1] Rhinard, M, "**The Crisification of Policy-Making in the European Union**" ,*Journal of Common Market Studies* .P.616–633

بالنسبة لرد فعل الشركاء الاجتماعيين في الاتحاد الأوروبي ، رحب الاتحاد الأوروبي لنقابات العمال (ETUC 2020a) باتفاقية MFF والجيل القادم من الاتحاد الأوروبي ، لكنه انتقد عدة نقاط[1]

- غياب أي إشارة قوية إلى البعد الاجتماعي ، أو الركيزة الأوروبية للحقوق الاجتماعية ، أو الحاجة إلى حماية وخلق فرص عمل ضخمة. علاوة على ذلك ، لا ترى ETUC "أي ضمان لمشاركة مناسبة" للشركاء الاجتماعيين في إدارة الخطة ، سواء في تصميم وتنفيذ أولويات الاستثمار أو في مراقبة النتائج ورحبت بيزنس يوروب بالاتفاقية بشكل أساسي ، وتعهدت بمتابعة تنفيذها بعناية فائقة والتأكد من إنفاق الأموال بشكل جيد.
- فيما يتعلق بآلية SURE ، أشاد أندرسون وهاينز بالآلية ، واصفين إياها بأنها "قفزة نوعية" في صنع السياسة الاجتماعية في الاتحاد الأوروبي ، نظرًا للمناقشات المطولة حول خطة إعانة البطالة الأوروبية المحتملة ، مع الاعتراف بأهمية هذا القرار يوضح Myant أنه تم تقديم قروض بأسعار فائدة أقل مما هو متاح في الأسواق المالية لعدد من الدول الأعضاء ، فإنه لم يفعل الكثير لمعالجة مشاكل الحيز المالي المحدود ،وهو يعتبر أن هناك على الأكثر عنصر إعادة توزيع صغير جدًا في هذه السياسة اعتبارًا من نوفمبر 2020 ، فقد وافق مجلس الاتحاد

[1] Barua, S,**The Economic Implications of the Coronavirus (COVID-19) Pandemic."** Paper No. 99693. 2020, Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/99693/M

الأوروبي على 87.9 مليار يورو لدعم 17 دولة عضو ، بينما لا تزال [1]الطلبات الأخرى معلقة. وفقًا لمايانت ، من المرجح أن تُظهر البلدان القادرة على الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة دون صعوبة .

- يأمل العديد من المراقبين أن آلية شور SURE ، خطوة مهمة إلى الأمام في الإتحاد الأوروبي الأوروبي بالرغم من بعض النقائص التي تتخللها ، فهي مبادرة تعد بمثابة العمود الفقري في إنشاء نظام أوروبي كامل لإعادة التأمين ضد البطالة ، وتجدر الإشارة هنا إلى أن آلية SURE الجديدة قد شجعت بالفعل بعض الدول الأعضاء على تقديم خطط عمل جديدة قصيرة الوقت: ففي بعض الحالات ، يمكن أن يكون التمويل الكبير من الاتحاد الأوروبي أن يكون بديلاً للتشريع ولتحقيق تقارب سوق العمل ، إذا تم تصميمه بشكل جيد ، ، دون دفع البلدان إلى الديون المفرطة ، ولا تزال تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات لعاميّ 2019 و 2020 سارية وينبغي ، من حيث المبدأ ، توجيه الإصلاحات والاستثمارات المقترحة من قبل الدول الأعضاء في خططها الإقليمية.
- إن العدد الإجمالي لممثلي المسؤولية الاجتماعية 2020-2021 هو الأعلى المسجل على الإطلاق (حوالي 80٪ أعلى من المعتاد) ، حيث يجب أن ي يتوافق هذا الارتباط مع RRPs من حيث المبدأ كما أشارت المحكمة الأوروبية للمدققين (2020) في رأيها الأخير حول RRF

غيتا غوبيوات ، الحد من التداعيات الإقتصادية لكورونا بوضع سياسات كبيرة موجهة ، مقال متاح على الإنترنت على : https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/03/09/blog030920-limiting-the-economicfallout-of-the-coronavirus-with-large-targeted-policies

-

`` في بعض الحالات ، تحتوي CSRs على مزيج من القضايا ، وتفتقر عمومًا إلى الوضوح. الأطر الزمنية والتكاليف ".

- وهنا ستحاول الدول الأعضاء إنفاق الأموال الجديدة وفقًا لخياراتها المحلية ، بينما ستحاول المفوضية الأوروبية استخدام سلطتها لضمان احتواء كل RRP على الحد الأدنى المطلوب وهو 37٪ من النفقات المتعلقة بالمناخ [1]،

ومستوى لا يقل عن 20٪ من النفقات المتعلقة بالتحول الرقمي (European Commission 2020d). ستضغط اللجنة أيضًا على الدول الأعضاء للمساهمة بشكل صريح ، من خلال خطط الاستجابة الإقليمية الخاصة بهم ، في سبع "مبادرات رئيسية" ، كل منها يحدد أهدافًا لعام 2025 (أو2030). مبادرة رائدة واحدة – "Reskill and upskill"

- دعا البرلمان الأوروبي المفوضية الأوروبية أيضًا إلى "وضع أهداف اجتماعية ، بما في ذلك الحد من الفقر" (البرلمان الأوروبي 2020 ب) ،إلاّ أنها تعرضت للإنتقاد، إنطلاقا من أن استراتيجية الانتعاش الجديدة للاتحاد الأوروبي يجب أن تُدمج بين الجنسين أي المساواة بين

بشكل عام ، تعتبر صفقة الجيل القادم من الاتحاد الأوروبي `` رمزياً خطوة رئيسية للاتحاد الأوروبي لأنها تغلبت على محرمتين تاريخيتين للتكامل الأوروبي ": معارضة طويلة الأجل لإصدار ديون

[1] - Rhinard, M, "**The Crisification of Policy–Making in the European Union"** ,*Journal of Common Market Studies* .P.616–633

الاتحاد الأوروبي المشتركة واسعة النطاق والمعارضة القوية للمالية الصريحة (حتى لو كانت مؤقتة).[1].

[1] Barua, S,**The Economic Implications of the Coronavirus (COVID-19) Pandemic."** Paper No. 99693. 2020, Online at https://mpra.ub.uni-muenchen.de/99693/M

الخاتمة

الخاتمة

لقد شكل المسار التكاملي الأوروبي بمختلف محطاته وتحولاته وصولا إلى شكله الحالي نموذجا يحتذى به ، بالغم من كل العراقيل التي مرّ بها ، نظرا إلى الإرادة السياسية القوية للدول الأوروبية في التمسك بالتكامل والإندماج كخيار أساسي في ظل التحولات الدولية وذلك للحفاظ على تواجد قوي في النسق الدولي ، وكل الأزمات التي إختبرت تماسك هذا الإتحاد لم تكن سوى دفعا قويا لتطقيع مساره نحو تماسك أكبر ، وهذا ما حصل مع أزمة كورونا ،فقد مست الأزمة جميع الأصعدة إنطلاقا من الصحية إلى الإقتصادية والإجتماعية وصولا إلى اللا إستقرار السياسي ، ولم يكن هذا الإرتباك سوى في الربع الأول من سنة 2019 ، حيث لم تستجب الدول الأوروبية للخيار التكاملي واتجهت نحو الأنانية والصراع ، ولكن وسرعان ما أعاد البيت الأوروبي تنظيم حسابات من خلال خطط أطلقها على مدار سنتين 2021/2020 كانت كفيلة بتعافي الإقتصادات الأوروبية وتجاوزها لجزء كبير من الخسائر التي لحقت بها ، ضف إلى كل ذلك المناعة التي إكتسبها الإتحاد في مواجهة أي خطر للتفكك ودروس مستفادة من الأزمة منحت مؤسسات الإتحاد حنكة أكبر وطوّرت من سياساته وأصبحت أكثر جرأة في إعتماد أغلفة مالية كبيرة في هكذا حالات ، ولو بحثنا عن تداعيات الأزمة على الإتحاد فممكن أن نختصرها في كونها سلبية على المدى القريب وذات إنعكاس إيجابي على المدى البعيد سواء على الإتحاد أو الحكومات بإيقانهم يأن التكامل يظل الخيار الأمثل لتجاوز كل الأزمات ، والدفع نحو التطور والإستمرارية ،من كل ما تقدم ،نخلص إلى جملة من الإستنتاجات :

*إن نظريات التكامل والإندماج رهينة الاتجاه العام للثقافة التي ظهرت فيها ،ألا وهي الثقافة الغربية المتميزة بالمادية والليبرالية ،ويظهر هذا في النظرية العامة للتكامل الاندماجي عندما تؤسس للتكامل انطلاقا من القطاع الاقتصادي ،فهذا جوهر فيها لا يتغير ،وعلى أساسه ترفض كل تكامل مخالف هذا البعد،لهذا تدعو إلى تحريرالاقتصاد من كل القيود السياسية والأخلاقية والثقافية (مبدأ الشكل يتبع الوظيفة في نظرية الوظيفية **لدايفيد ميتراني**)

- هذه النظرية تؤسس للنزعة والنظرة المركزية –الأوروبية ،وتسقط الخاص على العام والجزء على الكل ،في الوقت الذي لايساوي فيه الجزء بل يتميز عنه ويختلف عنه في الجوهر ،حيث أن له ثقافاته المتميزة و التي ترى التكامل يتأسس على عوامل غير إقتصادية بالأساس.
- هذه النظرية تقترح نفسها نظرية عامة،أي أرضية عمل لكل مشاريع التكامل ،وهي لا تحقق استقلالها عن خصوصيات الثقافة والواقع الأوروبي ،والغربي بصفة عامة ،الذي يتطور باتجاه تغليب المصلحة الاقتصادية ،وترى هذه النظرية في كل مشاريع للتكامل لا يأخد بعين الاعتبار متطلبات الوظيفية ،ترى فيه تهديدا للاقتصاد الرأسمالي العالمي والأمن الدولي –فكرة التقسيم العشوائي للمجتمع الدولي التي تكلم عنها ميتيراني –
- هذه النظرية بمضمونها ،تكرس لهيمنة الغرب بإعادة إنتاج علاقات التبعية في شكل جديد وبتجديد التبادل اللامتكافئ بين العالم المتقدم والعالم النامي ويظهر هذا في الأفكار التي تدعو إلى تقويض أركان الدولة الوطنية والحد والانتقاص من أدوارها المختلفة ،وإن المتضرر من هذا الانتقاص ستكون الدول والاقتصادات الضعيفة .

نظرية

- التكامل تعد دعوة لتكريس النمطية على المستوى العالمي من خلال اقتراح نموذج التكامل الأوروبي ،نموذجا لكل مشاريع التكامل ومن خلال محورية الاقتصاد في مشروع التكامل ومن ثمة إنشاء ثقافة لكل العالم تقوم على ما قامت عليه ثقافة أوروبا .
- نظرية التكامل والاندماج تعد تغيير مخطط يستهدف القوميات والثقافات الشرقية بالإندثار .
- نظرية التكامل هي نظرية للأقلمة وللعولمة ...نظرية تكامل تفتيت.
- نظرية التكامل الاندماجي نظرية جاءت لتحقيق متطلبات النمو الاقتصادي الرأسمالي –دعم اقتصاد السوق– فوائض/نواقص.

- هذه النظرية تطرح نفسها كنظرية لإحلال السلم والاستقرار الاقتصادي –نشير إلى أفكار ميتيراني في الموضوع وإلى نظرية كارل دوتش ومفهومه لجماعة الأمن .
- نظرية ميكانيكية ترى في التكامل مسألة تتعلق بمقومات موضوعية محصورة في الجانب المادي،في الوقت الذي بثبت فيه الواقع أن التكامل مشروع حضاري يتطلب تعبئة نفسية مجتمعية وشروط أخرى معنوية .
- من مفارقات هته النظرية أنها تكرس لتجاوز الدولة بالإعتماد على الدولة .

ترتبط هته الاستنتاجات بنتائج ميدانية تم التوصل إليها من خلال الإسقاطات النظرية على الواقع الأوروبي :

- إن أهداف الاتحاد طموحة بدرجة كبيرة لا تتناسب مع الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد في القارة, نظرا للتفاوت في مستوى إقتصاديات الدول الأوروبية والخلافات السائدة داخل الإتحاد آخرها خروج بريطانيا من الإتحاد .
- استفادت واضعي القانون المؤسسي هذا التكتل أو كما يعرف بإسم الدول القاطرة :ألمانيا وفرنسا ،ففي الكثير من الأحيان تحّول كل سياسات الإتحاد بما يتوافق مع خطط حكوماتها ، كمشروع مساعدات كرونا ، استفادة فرنسا وألمانيا بحصص أكبر من دول شرق أوروبا .
- إن السياسات التكاملية للإتحاد الأوروبي يعيقها تباين في السياسات الخارجية للدول وبالتالي هي تحتاج لتنسيق أكبر وتجاوز لتأثير الحكومات الوطنية على سير مؤسسات الإتحاد.
- إن أزمة كورونا قد أبانت أن طبيعة البشر الأنانية والتي تنعكس على مسار العلاقات الدولية في شكل تنافس أو عنف وصراع فالعملية التكاملية لن تلغى هذا الجانب من العلاقات الدولية بإعتباره لصيقا بالسيكولوجية الفردية ،فستظل العلاقات الدولية تتأرجح بين تعاون وتنافس وبين سلم وصراع .

- إن أزمة كورونا شكلت إختبار حقيقي ليس فقط للمسارات التكاملية بل أيضا ،للإقتصاد العالمي الذي نجح رروريد رويدا في ابتكار نشاطات تتلائم مع الأزمة والحفاظ على النشاط الإقتصادي توازيا مع التدابير الصحية والوقائية
- بالرغم من التقدم الكبير للإتحاد الأوروبي في مساره التكامل إلا أن هناك أخطار كثيرة تحدق به على على غرار الأوبئة ، كالتنافس الصيني والروسي في ظل تراجع الدور الأمريكي.

- انطلاقا من جملة النظريات المقدمة والمعطيات الميدانية في الدراسة نستنتج أن العملية التكاملية هي نتاج تفاعل بيئة داخلية– تمثل النواة الأولى لعملية التكامل والاندماج ألا وهي الدولة فكلما كانت قوية كانت فرص التكامل – وبين أنظمة محلية يخلق لنا إتحادها نظام إقليمي –أما عن وباء كورونا ما هو إلا عارض يدفع الإتحاد نحو تطويع مؤسساته والدفع بسياساته نحو مرونة أكثر تستوعب التحولات في النظام الدولي ،فتأثير أزمة كورونا على الإتحاد الأوروبي لم ينجح في المساس بوجوده وإستمرار مؤسساته بل دفع به نحو مراجع سياسته والبحث عن السبل لمعالجة أزمات طارئة ومماثلة .

- لا شك أن نجاح أي عملية تكاملية يتوقف إلى حد كبير على التزام الدول الأعضاء بتنفيذ ما يتصل بها من مقررات ومعاهدات وبروتوكولات , كما أن فشل الدول الأعضاء في تنفيذ البروتوكولات المتفق عليها يرجع في جزء منه إلى قصور في السياسات وما تتضمنه من آليات من شأنها توضيح المزايا التى قد تنتج عن التكامل الإقليمى .

وفى ضوء ما سبق , وبالنظر إلى التقدم المحرز حاليا في مسيرة التكامل الأوروبي , والتحديات التى واجهتها هته العملية في ظل أزمة كورونا , يمكن صياغة عدد من التوصيات لدفع عجلة هذا التكامل إلى الإستمرار والتطور :

- ينبغي أن تولى الدول الأعضاء الأولوية المناسبة لتعميم برامج ومشاريع التكامل الاقليمي المتفق عليها على المستوى الوطنى , وان تنفذها بدقة وان تراعى وجود حوار جماعي مع القطاع الخاص والمجتمع المدنى ، خصوصا مع صعود اليمين المتطرف في الكثير من الدول الأوروبية والذين يشكلون عائق كبير أمام المسار التكاملي الأوروبي من خلال الضغط على حكوماتهم . .
- إعتماد مزانيات خاصة بالكوارت والأوبئة والحروب تستفيد منها الدول الأضعف .
- إعتماد مؤسسات دائمة تعنى بالصحة البشرية ومراقبة تفشي الأوبئة

التوجه نحو إستثمار أكثر في البحث عن العلاجات واللقاحات ضد الأمراض المعدية .

- يقتضى نجاح جهود التكامل ضرورة التناغم بين السياسات الوطنية والمؤسسات الاقليمية , وتبادل المعلومات والبيانات بشفافية , ويمكن اعطاء أولوية للمناطق الحدودية كمناطق للتكامل على نحو لا يحقق فقط الاستقرار الاقليمى , بل يسفر كذلك عن قيام شبكات رسمية وغير رسمية للتجارة فى السلع والخدمات والافراد ورأس المال.
- كما أن نجاح عملية التكامل الاقليمى يقتضى منح مزيد من الاهتمام بالدول والاقاليم الاقل نموا عبر تنفيذ مشروعات تنموية بهذه المناطق , تنعكس آثارها الايجابية ليس على تلك الدول والاقاليم فحسب , بل تنعكس كذلك على الدول الاخرى الاعضاء فى التكامل . حيث أن استفادة الدول الاقل نموا من مشروعات التكامل سوف يزيد من التزامها بالعملية

التكاملية , كما أن نهوض اقتصاديات تلك الدول الاقل نموا سوف ينعكس ايجابيا على الدول الاكثر نموا من خلال اتساع السوق التكاملى أمام منتجات تلك الاخيرة .

- بالنظر الى احتياج التكامل الاقليمى لاسواق تنافسية تقوم فى جوهرها على حرية انتقال عناصر الانتاج والارتقاء برأس المال البشرى , فان الامر يحتاج الى مزيد من الاستثمار فى الموارد البشرية وهو ما يعنى مكافحة الفقر والامية والامراض المزمنة ، ومنح عناية لمجالى التعليم والصحة على المستويين الوطنى والاقليمى.
- ولعدم تكرار حالة الفوضى التي عمت في الإتحاد بمجرد إنشار فيروس كورونا ، على الدول الأوروبية أن توقع المزيد من المعاهدات والبروتوكولا فيما يخص التعامل أثناء الأزمات والكوارت والأوبئة أو الحروب ، لصمان عدم المساس بالمسارات التكاملية والحفاظ على الأمن في المنطقة .

من كل ما تقدم تتبلور لنا الإجابة على إشكالية الدراسة ومناقشة الفرضيات على النحو الآتي :

انطلاقا من جملة النظريات المقدمة والمعطيات الميدانية في الدراسة نستنتج أن العملية التكاملية هي نتاج تفاعل بيئة داخلية– تمثل النواة الأولى لعملية التكامل والاندماج ألا وهي الدولة فكلما كانت قوية كانت فرص التكامل – وبين أنظمة محلية يخلق لنا إتحادها نظام إقليمي –أما عن وباء كورونا ما هو إلا عارض يدفع الإتحاد نحو تطويع مؤسساته والدفع بسياساته نحو مرونة أكثر تستوعب التحولات في النظام الدولي ،فتأثير أزمة كورونا على الإتحاد الأوروبي لم ينجح في المساس بوجوده وإستمرار مؤسساته بل دفع به نحو مراجع سياسته والبحث عن السبل لمعالجة أزمات طارئة ومماثلة .

- إن إستمرار أزمة كورونا لمدة أطول سيدفع الإتحاد الأوروبي نحو إستجابة أكثر وتصحيح للمسار التكاملي ، بالنظر للإطار الزمني مند بداية الأزمة 2019 إل غاية 2022أثبت الفرضية صحتها حيث تجاوزت الدول الإتحاد الأوروبية المنطق الأناني وقامت بتصحيح المسار نحو تكافل أكبر مع الدول الأكثر تضررا وإيجاد آليات لتجاوز أزمات مشابهة.

- إن غلق الحدود وتراجع التبادل التجاري الذي فرصته أزمة كوفيد سيؤدي إلى تقلص المسار التكاملي وتراجعه، لا نستطيع الحكم المطلق على الفرضية بالصحة أو الخطأ دون إرجاعها إلى الإطار الزمني ففي المرحلة الأولى في سنة 2019 كان هذا صحيحا فغلق الحدود سيدفع الدول نحو الإنغلاق وتراجع التبادل التجاري مما يضع المسار التكاملي .
- إن بروز دور الدولة الوطنية في العلاقات الدولية سيؤدي إلى إضعاف دور المؤسسات الأوروبية الفوق قومية ، إن رجوع الدولة القومية بالمنطق الوستفالي أكيد سيضعف المسار التكاملي ،لأنه سيدفع الدول بالإعتماد أكثر على الذات ومراجعة السياسات الوطنية دون الحاجة للبحث عن التكامل مع الدول الأخرى .

مما سبق نستطيع أن نقول أن ظاهرة التكامل ظاهرة مرتبطة بحاجات الفرد السيكولوجية والإجتماعية وبالتالي ستبقى مستمرة في العلاقات الدولية ،وإن تغيّرت أشكالها وأهدافها ،وأما الأزمات التي تعترض المشاريع التكاملية ما هي إلا عارض ولا ترقى لأن تكون ظاهرة مرافقة أو موازية للمسار التكاملي فأزمة كورونا هي عارض مؤقت قد يُضعف العملية التكاملية وقد يدفع نحو تماسك أكبر من خلال مراجعة السياسات والإستعداد لأزمات مشابهة ، وهذا يدفعنا نا نحو التساؤل عن مستقبل هذه الأزمة هل نحن متجهون نحو حروب بيولوجية قد تغيّر خريطة العالم والسياسة الدولية ؟

قائمة المراجع والجداول والأشكال

قائمة الجداول

الجدول1:عدد سكان والمساحة الإجمالية لدول الإتحاد الأوروبي 76
الجدول 2 :جدول يويضح النمو الديموغرافي وحركة الهجرة في الإتحاد الأوروبي 2018.....77

قائمة الأشكال

الشكل1: متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي (EU) من 2013 إلى 2022.....124
الشكل2: الناتج المحلي الإجمالي لأوروبا لعام 2020 قاتمة (٪ على أساس سنوي) 126
الشكل3: الوظائف المدّخرة: قامت العديد من البلدان بتوسيع برامج العمل قصيرة الوقت لمنع زيادة البطالة. (النسبة المئوية ، على أساس سنوي ، Q22020.....133
الشكل4 معدل البطالة في الإتحاد الأوروبي 2020.....134

قائمة المراجع

أولا :فئة الكتب

1-فئة الكتب باللغة العربية

1. ألفن تولفر،صدمة المستقبل ،المتغيرات في عالم الغد ،ط2،القاهرة :نهضة مصر،1990.
2. أحمد عبد الونيس شتا ،إتجاهات حديثة في علم السياسة ،حقوق الطبع والنشر للجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة ، القاهرة ،1999.
3. محمد فهمي ،عبد القادر،النظريات الجزئية والكلية في العلاقات الدولية،الأردن دار الشروق للنشروالتوزيع.2010.
4. أشرف منصور،الليبرالية الجديدة جدورها الفكرية وأبعادها الإقتصادية ،سلسلة الفكر2008.
5. أميرة حسن الصديق ،جائة كوفيد19 والعلاقات الدولية بين الصراع والتعاون ،مجلة اتجاهات سياسية ،العدد 22 ،2020.
6. أفندي عطية حسين،المنهج الوظيفي ودراسة المنظمات الدولية مع التطبيق على الأمم المتحدة ،اتجاهات حديثة في علم السياسة،القاهرة ،مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،جامعة القاهرة 1987.
7. بيلا باليسا،نظرية التكامل الإقتصادي.ترجمةراشد البراوي.ط1.1.القاهرة دار النهضة العربية.1964.
8. بسيوني، عبد الرؤوف هاشم المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي ، الإسكندرية، دار الفكر 2007
9. بول كيندي ،الاستعداد للقرن الحادي والعشرين ،عمان :دار الشروق 1993.

10. جيمس دورتي ،روبرت بالستغراف،النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية ،ترجمة د.وليد عبد الحي ،كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع1985.

11. حسن عبدالله جوهر، تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية، مجلة السياسة الدولية، ، العدد :124، ابريل 1996

12. جيمس أندرسون، مقدمة عن الفيدرالية :ماهي الفيدرالية ؟وكيف تنجح عبر العالم ؟ترجمة مها تكلا،كندا: منتدى الأنظمة الفيدرالية ،2007

13. حسين بوقارة ،التكامل في العلاقات الدولية ،مخبر البحوث [1]والدراسات في العلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والاعلام ،جامعة الجزائر.

14. جون بيدر ،الإتحاد الأوروبي ،مقدمة قصيرة جدا (القاهرة ،هنداوي لنشر المعرفة والثقافة.

15. كاروان عزت محمد،دور القضاء في حماية الدستور الفيدرالي .ط..إربيل:دار سبيريز،2006

16. سامي عفيفي حاتم ، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية – التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية المصرية اللبنانية للنشر ، مصر ، 2005 .

17. سلوى بن جديد ، محاضرات في التكامل والأندماج ،جامعة باجي مختار عنابة 2016،

18. عبدالمنعم سعيد، "الجماعة الأوروبية تجربة التكامل والوحدة"(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة الثقافة القومية، ط1، 1986.

19. عمر إبراهيم العفاس ،نظريات التكامل الدولي والإقليمي ،دار الكتب الوطنية،ط1،ليبيا 2008،.

20. عياد سمير، التكامل الدولي ،دراسة في عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظرية التكوينية، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007

21. علي الدين هلال،التعريف بدراسات المستقبل،السياسية الدولية ،عدد57،يناير 1984

22. عمرو الجويلي،العلاقات الدولية في عصر المعلومات :مقدمة نظرية،السياسية الدولية ،عدد123جانفي 1996.

23. عامر صلاح الدين ،قانون التنظيم الدولي ، النظرية العامة ، درار النهضة العربية ، القاهرة ،1987.

24. عاطف أبو يوسف ، الإتحاد الأوروبي في القرن الواحد والعشرين ،(الأهلية للنشر والتوزيع 2016)

25. عبد السلام نوير،محمد عاشور ، التكامل الإقليمي ،دراسة نظرية ميدانية ، الطبعة الأولى ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية ،جامعة القاهرة ،مصر ،2007.

26. صلاح السيس ، القانون الأوروبي (القاهرة: دار مكتبة الهلال ، 1998.

27. محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية لراهنة دراسة المفاهيم والنظريات، دار الجيل ، ط1، بيروت ،1999.

28. فوزي أوصديق،الوافي في شرح القانون الدستوري ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط1، الجزائر،1993.

29. فخري رشيد مهنا، د. صالح ياسين داود، **المنظمات الدولية**،(القاهرة:المكتبة القانونية ، بدون سنة، طبعة.

30. محمد شلبي،المنهجية في التحليل ،الجزائر :دار دهومة ،كلية العلوم السياسية،ط2، 2002.

31. محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية لراهنة دراسة المفاهيم والنظريات، دار الجيل ، ط1، بيروت ،1999.

32. محمد دحام كردي ،مستقبل الإتحاد الأوروبي (دمشق :منشورات الحلبي الحقوقية 20012.

33. محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، **العلاقات الاقتصادية الدولية** (بيروت :دار المنهل اللبناني ، ط1 ..،1998)

34. محسن الحضيري ، اليورو الإطار الشامل والكامل للعملة الأوروبية الوحيدة (مجموعة النيل العربية 2011.

35. محمد شفيق عبدالفتاح، "أثر السوق الأوروبية المشتركة على اقتصاديات جمهورية مصر العربية"(القاهرة:المكتبة العربية، 1974)

36. محمد محمود الإمام،تجارب التكامل العالمية مغزها للتكامل العربي (القاهرة:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 .، 1995).

37. نافع حسن، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي(القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 155جويليه 2004.

38. نبيه الأصفهاني، "معاهدة ماستريخت بين التوقيع والتطبيق (القاهرة:السياسة الدولية، العدد 111، الصادر في 1999

39. هدية عبد الله ، دراسة عن ظاهرة التكتل الإقليمي و ارتباطها بالحياة الدولية،المجلة المصرية للقانون الدولي المجلد 29 ،1983

2-باللغات الأجنبية

1. . - C.Carnnen, "Regional Economic Integration", published in 26-03-2005, File/A/Regional Economic Integration.

2. l'Europe sans rivages.paris.P.U.de France.1954.

3. M.A.Heilperin.Economic Baltimore.1957.
4. John Eastby,Functionalism and Interdependence The Credibility of Institutions:Politics and Leadership,New York,Univ.Press of America,1985.

5. David Mitrany,"The prospect of European Integration :Federal or Functional" International Regionalism,edited by Joseph Nye .

6. John J.Mearsheimer,The Tragedy of great power Poltics(New York London:w.w.Norton and company,2003

7. habele Matlosa Kebapetse Lotshwao, Political Integration and Democratisation in Southern Africa:Progress, Problems and Prospects,(Johannesburg: Electoral Institute for Sustainable Democracy in Africa,2010).

8. Donald J.Puchal,International Transactions and Regional Integration,in Regional Integration Theory and Practice,edited by leon Lindberg and Stuart A.scheingold,Massachusetts :Harvard Univ.Press1971

ثانيا:فئة المجلات والدوريات

1-باللغة العربية

1. -إدريس,محمد السعيد ,الاقليمية الجديدة و مستقبل النظم الاقليمية ,مجلة السياسة الدولية,مؤسسة الهرام للنشر ,العدد 138, 1أكتوبر .
2. حتي ناصف ،مفاهيم لتكامل في اطار النظام الإقليمي العربي ،شؤون عربية ، العدد 120أبريل 1995
3. -عبد الله مصباح زايد، السياسة الدولية، بيروت، دار الرواد،2002.

4. هنري والد،الناء والبنائي والبنائية ،مقال ترجمة فؤاد كامل،مجلة يوجين مصباح الفكر،العدد الحادي عشر مايو1980.

5. هنسون بنى،الاتحاد الأوروبي والبحر المتوسط (القاهرة: السياسة الدولية، العدد 118،أكتوبر1994

6. .

7. –دليل محمد (عولمة الاقتصاد)،مجلة العربي (كويتية)،العدد 494،يناير2000.

8. عصام عبيد الشافي، وباء كورونا وبنية النسيق الدولي– الأبعياد والتيداعيات (القاهرة: المعهد المصري للدراسات، اسطنبول،2021)

9. حسين موسى، فيروس كوفييد 19 وتحولات السياسة الخارجية للنظام العالمي (المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية السياسية والاقتصادية مجلة الندوة للدراسات القانونية عدد رقم – 23فيروس كورونا.

10. توري يخلف ،تداعيات أزمة كورونا على العلاقات الدولية (مجلة الإتهاد للدراسات والقانونية ،المجلد9، العدد4.

2-باللغات الأجنبية

1. Donald J.Puchal,International Transactions and Regional Integration,in Regional Integration Theory and Practice,edited by leon Lindberg and Stuart A.scheingold,Massachusetts :Harvard Univ.Press.1971..
2. Garrett,Geoffrey,The Politics of legal Integration in the European Union ,International organization,Vol.49.N.1 Winter 1995.
3. Matteo Lucchese , And Mario Pianta . " The Coming Corona Virus Crisis : What Can We Learn" : Leibz Information Center For Economics ,Germany,2020.P.26.

4. Meshari F.Alwashmi ," The use Of Digital Health In The Detection and Management of Covid 19" : Publisher Of Open Access Journals (MDPI) , Switzerland,2020.P.74

5. -Jiru,Shen,Economic Globalization and Regional Economic Integration:Two
6. Major Trends in world Economy:Foreign Affairs Journal N;36,June,199

7. -Miller ,Benjamin,International Systems and Regional Security:From Competition to Cooperation,Dominance or Disengagement,The Journal of Strategic Studies,Vol.18.N 2 June 1995

8. Mainuddin,Rlin G,The New World Order ,The Transition in The Third World:Implication for the Nation –State,
9. Journal of Third World Studies Vol.12.N.1.Spring 1995.

10. Barnett,Michael,Sovereignty,Nationaliom,and Regional Order In The Arab State Sysstem,International Organization , Vol.49.n.3,Summer1995.,P.39.

11. Bernadette Nadya Jaworsky & Runya Qiaoan, "The Politics of Blaming: The Narrative Battle between China and the US over COVID-19," Journal of Chinese Political Science, vol. 25, no. 4 (2020).

12. Ganjar Nugroho, "Constructivism and International Relations Theories," Global & Strategies,
13. vol. 2, no. 1 (January 2008), p. 92

14. Hutter, S, "Politicizing Europe in Times of Crisis." *Journal of European Public Policy* ,2020

ثالثا :روابط الإنترنت

1-فئة المقالات الأجنبية

1. Phlippe C Schmitter, "neo-neofunctionalism", European University Institute, July 2002, available at: *https://www.eui.eu/Documents/DepartmentsCentres/SPS/Profiles/Schmitter/NeoNeoFunctionalismRev.pdf*
2. Stephen M. Walt, "The Realist's Guide to the Coronavirus outbreak," Foreign Policy, 9/3/2020, accessed on 2/8/2021, at: https://bit.ly/2Z0JQeC
3. Nikolas Gvosdev, "Why the Pandemic Has Revived Hard-Nosed Realism," World Politics
4. Review, 8/9/2020, accessed on 8/2/2021, at: https://bit.ly/3p9S92y
5. [1] Nikolas Gvosdev, "Why the Pandemic Has Revived Hard-Nosed Realism," World Politics
6. Review, 8/9/2020, accessed on 8/2/2021, at: https://bit.ly/3p9S92y

7. Thomas Rausch, "What if the Covid19 World is what States Make of it?" Bertelsmann Stiftung, 16/4/2020, accessed on 8/2/2021, at: https://bit.ly/2MKhYZZ

8. Sarah Wheaton, “How coronavirus will test the European Union,” Politico, 11\3\2020, available at: https://www.politico.eu/article/coronavirus-europe-crisis/

9. Sarantis Michalopoulos, “Coronavirus puts Europe’s solidarity to the test,” Euractiv, 15\3\2020, available at: https://www.euractiv.com/section/coronavirus/news/coronavirus-puts-europes-solidarity-to-the-test/

10. Brooke Sample,Coronavirus Will Forever Change Global Order: https://www. bloomberg.com/opinion/articles/2020-03-22/coronavirus-will-change-democracy- politics-and-the-global-order

11. Kurt M. Campbell and Rush Doshi,The Coronavirus Could Reshape Global Order: https://www.foreignaffairs.com/articles/china/2020-03-18/coronavirus-could-reshape- global-order

12. Bénassy-Quéré, A., . “COVID-19 Economic Crisis: Europe Needs More than One Instrument”, *VoxEU.org*, 05 April, Accessed 20 April 2020. https://voxeu.org/article/long-run-view-coronabonds-debate

2- فئة المقالات العربية

1. جيهان عبد السلام ،**جوانب ضعف النظام الرأسمالي في ظل وباء كورونا** ،مركز الإستشارات والدراسات الإستراتيجية ،مقال متاح على الإنترنت htpps:phanostudies.com/P=4342،شوهد بتاريخ :30أفريل 2021.

2. محمد حمشي،" عن إمكانية التنبؤ زمن جائحة كورونا :تأملاتٌ من علم التعقّد"، تحليل سياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020 /6/ 22 ، شوهد في 2021/2/8، في https://bit.ly/2Z4qAgv

i. منصور عبد القادر ، نهاية فيروس كورونا ، مقال متاح على الإنترنت
3. https://www.b-sociology.com/2020/03/2020.html?hl=ar،تاريخ الإضطلاع 10/3/2021 على الساعة 11:20